الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر

جدول المحتويات

١. **المقدمة** ٢٣٥
- أبرز مقومات الاقتصاد المصري ٢٣٥
٢. **الإطار الاستراتيجي لتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات** ٢٣٧
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ٢٣٩
- مستهدفات الاستثمار الأجنبي المباشر في برنامج عمل الحكومة ٢٤٢
٣. **إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي** ٢٤٣
٤. **السياق العالمي واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر** ٢٤٨
٥. **نبذة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (٢٠٠٣ - ٢٠٢٤)** ٢٥٦
٦. **أنظمة الاستثمار في مصـر** ٢٦٤
٧. **الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥ -٢٠٣٠** ٢٧٠
- الرؤية والهدف ٢٧١
- منهجية تحديد القطاعات المستهدفة من الاستراتيجية ٢٧٢
- الركائز الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية ٢٧٦
٨. **التكامل بين استراتيجيات التنمية الصناعية وتنمية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر** ٢٧٩
- ربط أهداف التشغيل باستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٨١
٩. **الإصلاحات والحلول المقترحة** ٢٨٤
١٠. **دور هيئة ترويج الاستثمار** ٢٨٧
١١. **أبرز الجهود لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي** ٢٨٩
- مواصلة جهود تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ٢٨٩
- أبرز الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها لتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال ٢٩٠
- أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية ٢٩٢
١٢. **ريادة الأعمال في مصر: بوابة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل** ٢٩٥
- إصلاحات بيئة الابتكار وريادة الأعمال وتأثيرها على الاستثمارات ٢٩٨
- ميثاق الشركات الناشئة في مصر ٢٩٩
١٣. **نبذة عن تقرير جاهزية بيئة الأعمال Business-Ready** ٣٠٢
١٤. **السياسات الداعمة لتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال** ٣٠٨
١٥. **قائمة المراجع** ٣٢٠

قائمة الأشكال

شكل ١ معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والاقتصادات النامية (٪) ٢٤٩
شكل ٢ معدل الاستثمار العالمي (٪) ٢٤٩
شكل ٣ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ٢٥٠
شكل ٤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التكتلات الاقتصادية والمناطق (بالمليار دولار) ٢٥١
شكل ٥ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكبر ١٠ اقتصادات مضيفة (بالمليار دولار) ٢٥٢
شكل ٦ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا حسب الإقليم (٢٠٢٣ – ٢٠٢٤)..... ٢٥٣
شكل ٧ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: مصر مقارنة بالدول النظيرة، ٢٠١٠–٢٠٢٣ ..... ٢٥٦
شكل ٨ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار في مصر للفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ..... ٢٥٧
شكل ٩ حصة مصر في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (٪) ٢٥٧
شكل ١٠ حصة مصر من الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا (٪) ٢٥٧
شكل ١١ بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة ٢٥٨
شكل ١٢ مصادر النقد الأجنبي في مصر - متوسط الفترة من ٢٠١٩/٢٠٢٠ - ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (مليار دولار) ٢٦٠
شكل ١٣ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالمليار دولار ٢٦١
شكل ١٤ صافي التدفقات البترولية وغير البترولية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى مارس ٢٠٢٥..... ٢٦١
شكل ١٥ التوزيع القطاعي لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٤ / ٢٥ ٢٦٢
شكل ١٦ التوزيع القطاعي الفرعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي (بالمليون دولار) ٢٦٣
شكل ١٧ مصفوفة مسح قطاعات الاستثمار لمجموعة البنك الدولي..... ٢٧٣
شكل ١٨ النتائج الأولية لمؤشرات القطاعات ٢٧٣
شكل ١٩ ترتيب مصر في المجالات المختلفة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال ٣٠٦

قائمة الجداول

جدول ١ مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠..... ٢٤٢
جدول ٢ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ – مارس ٢٠٢٥ (مليون دولار) ٢٦١
جدول ٣ ملخص الفرص الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ٢٦٧
جدول ٤ مستهدفات استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠ وفقًا لثلاثة سيناريوهات ٢٧٦
جدول ٥ مصفوفة الإصلاحات الهيكلية - الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها ٣٠٩

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

الدكتورة/ رانيا المشاط
وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

«تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد الركائز الأساسية للبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، باعتباره أداة فعالة لتسريع النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص، خاصة في القطاعات الاستراتيجية. ولذلك تعمل الوزارة على دعم جهود جذب الاستثمارات المحلية والدولية من خلال التوسع في آليات التمويل المبتكرة التي يوفرها شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، ومن بينها ضمانات الاستثمار وأدوات تقليل المخاطر. وتلعب ريادة الأعمال دورًا محوريًا في استراتيجية مصر للخروج من فخ الدخل المتوسط، من خلال تعزيز الابتكار وتحفيز الاستثمار وخلق فرص عمل مستدامة في القطاعات ذات القيمة المافة، إذ يستحوذ قطاع الشركات الناشئة على نحو ٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية السنوية في مصر. ومن هنا تأتي أهمية ‹ميثاق الشركات الناشئة› كخارطة طريق شاملة لتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية، وتقديم حوافز واضحة وإجراءات مبسطة، بما يعزز ثقة المستثمرين ويُسرّع من نمو هذا القطاع الحيوي».

وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
Ministry of Investment and Foreign Trade

المهندس حسن الخطيب
وزير الاستثمار والتجارة الخارجية

«رؤية وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية ترتكز على تحقيق مجموعة من المستهدفات الرئيسية في إطار السياسة العامة للدولة وبما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال سياسات واضحة شفافة محفزة للاستثمار، وتخفيف الأعباء المالية غير الضريبية والإجرائية من على كاهل المستثمر، مع ضرورة وضوح حقوق والتزامات المستثمر تجاه الدولة خلال فترة الاستثمار، كما تتضمن منح القطاع الخاص الدور المحوري الرئيسي في دفع عجلة الاقتصاد، مع تحول دور الدولة إلى الرقيب والمنظم والحكم لضمان بيئة استثمارية عادلة. وفي هذا الإطار، تستهدف الوزارة أن تصبح مصر، بحلول عام ٢٠٣٠، من بين أفضل الوجهات عالميًا ومحورًا إقليميًا رائدًا في جذب الاستثمار وتنمية التجارة الخارجية، من خلال اقتصاد تنافسي ومستدام، مدعوم ببيئة أعمال محفّزة، وتشريعات مرنة، وسياسات تنفيذية فعّالة ».

١. المقدمة

في ظل الأزمات المتلاحقة التي يشهدها العالم، وما يصاحبها من اضطرابات وتوترات جيوسياسية متزايدة، لا سيما مع تفاقم الصراعات الإقليمية وتكرار التهديدات الملاحيّة في منطقة البحر الأحمر، وفي ضوء احتداد السياسات الحمائية وما ترتب عليها من اضطراب في أسواق المال العالمية، تزايدت المخاوف بشأن استقرار النظام الاقتصادي العالمي، وآفاق النمو المستقبلي، والضغوط التضخمية، في ظل تصاعد حالة عدم اليقين عالميًا.

ومع تنامي الضغوط على الحيز المالي للدول النامية، وضرورة توافر مصادر مستدامة لسد فجوات تمويل التنمية والعمل المناخي، فإن الحكومة المصرية تمضي بخطى ثابتة لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إصلاحات هيكلية، ومبادرات تشريعية، وشراكات استراتيجية مع القطاع الخاص المحلي والدولي، وذلك من خلال الوصول إلى بيئة أعمال أكثر تنافسية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، فضلًا عن التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية لتحفيز خلق فرص عمل مستدامة، ورفع جودة التوظيف، وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية، لاسيما في ضوء الحاجة المتزايدة لاستيعاب النمو السكاني ورفع معدلات التشغيل.

واتساقًا مع برنامج عمل الحكومة، والأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، فإن الحكومة تعمل على تحفيز القطاع الخاص ليقوم بالدور المحوري والرئيسي في دفع عجلة التنمية وزيادة الصادرات، وتشجيع الاستثمارات في مجالات الإنتاج والتصدير وتوفير الخدمات اللازمة للمصدرين، وخفض زمن الإفراج الجمركي، واستبدال الرسوم والأعباء غير الضريبية التي تتقاضاها الجهات والهيئات المختلفة من المستثمرين برسم موحد، وخلق مناخ استثماري أكثر تنافسية يشهد المستثمر من خلاله تحسنًا ملحوظًا في سهولة أداء الأعمال.

وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية أشمل تسعى من خلالها الدولة إلى التحول إلى **مركز إقليمي جاذب للاستثمار**، من خلال ترسيخ مكانتها كبوابة استراتيجية بين الأسواق الإقليمية والعالمية، مستفيدة من موقعها الجغرافي الفريد واتفاقياتها التجارية الواسعة وشراكاتها الدولية المتنامية. وتتمثل الرسالة المحورية في جعل مصر منصة مثالية لتدفق الاستثمارات وتمركز سلاسل القيمة، بما يدعم التكامل الإقليمي ويعزز من فرص النمو المشترك. وفي هذا السياق، تبرز مقومات الاقتصاد المصري كمرتكز رئيسي لتحقيق هذه الرؤية، لما توفره من أسس قوية تسهم في بناء اقتصاد إنتاجي تنافسي ومستدام.

أبرز مقومات الاقتصاد المصري

تُعتبر المقومات الفريدة للاقتصاد المصري عنصرًا أساسيًا في دعم أهداف السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، وعاملًا مؤثرًا في تمكين الدولة من التحول نحو نموذج تنموي جديد يركز على القطاعات القابلة للتبادل التجاري، مع تعزيز الإنتاجية وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة.

حيث يتميز الاقتصاد المصري بكونه واحدًا من أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة، من حيث امتلاكه قاعدة إنتاجية متنوعة تشمل الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب بنية تحتية متطورة، فضلًا عن سوق محلي ضخم وموارد طبيعية وقوى بشرية مؤهلة يتصدرها شباب نابض بروح الابتكار وريادة الأعمال، وتراثها السياحي والثقافي الاستثنائي.

ويعزز هذا التوجه ما شهدناه خلال العقد الماضي من تطور في مشروعات البنية التحتية، إلى جانب نمو الاقتصاد الرقمي المصري بشكل متسارع في مجالات التكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، مما يعزز من قدرتنا على مواكبة التغيرات العالمية ودعم استدامة النمو الاقتصادي.

وقد أثبتت مصر قدرتها على تحقيق نماذج ناجحة للتكامل الإقليمي، مثل منتدى غاز شرق المتوسط،

الذي يُجسد نهج الاستفادة من الموارد الوطنية ضمن إطار إقليمي متكامل. واليوم، تعمل الدولة على ترسيخ هذا النهج من خلال تعزيز موقعها كمركز إقليمي رائد في عدة مجالات استراتيجية:

- **الطاقة الخضراء:** عبر تبني سياسات طموحة للتحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون، ومشروعات الهيدروجين الأخضر والتوسع في الطاقة المتجددة، وتنفيذ مشروعات الربط مع الدول المجاورة.
- **الأمن الغذائي:** من خلال تطوير سلاسل الإمداد، وزيادة الإنتاج الزراعي المستدام، والتوسع في صوامع تخزين الغلال والحبوب.
- **التجارة والخدمات:** بفضل الموقع الجغرافي الفريد والبنية التحتية اللوجستية الحديثة، خاصة مع تشغيل الموانئ والمحاور التجارية الجديدة.

وتكمن إحدى أهم المزايا التنافسية لمصر في موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط قارات العالم، هذا الموقع لا يسهم فقط في رسم ملامح الاقتصاد المصري وتعزيز مكانته على الخريطة الاقتصادية الدولية، بل يجعل منها وجهة جاذبة لنقل العمليات في دول مجاورة nearshoring، حيث يمكن للشركات العالمية نقل جزء من عملياتها الإنتاجية أو الخدمية إلى مصر للاستفادة من قربها الجغرافي، وانخفاض التكلفة، وتوافر الكوادر البشرية.

وتدعم الدولة ذلك بأنظمة استثمارية متنوعة تشمل الاستثمار الداخلي، والمناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية، والمناطق الاستثمارية والتكنولوجية فضلاً عن منظومة متكاملة من ضمانات الاستثمار والحوافز والتيسيرات الضريبية وغير الضريبية. توفر مصر للمستثمرين سوقًا استهلاكيًا محليًا يتجاوز ١٠٠ مليون نسمة، إضافة إلى نفاذ مباشر إلى ما يقارب مليارى مستهلك من خلال شبكة اتفاقيات تجارة حرة مع أكثر من ٧٠ دولة تغطي نحو ٣٥٪ من الناتج العالمي، بما يتيح فرصًا واسعة للتصدير والتكامل الصناعي والإقليمي .

٢. الإطار الاستراتيجي لتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات

وتعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها، وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٠٢٤ – ٢٠٢٧/٢٠٢٦)، والاستراتيجيات والخطط القطاعية التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلًا عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي تحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وقواعد الخروج أو الاستمرار في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

ويعد **قانون الاستثمار** رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ أحد الركائز الأساسية لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد تم إصداره بهدف تهيئة مناخ استثماري تنافسي، وتحفيز القطاع الخاص على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. كما شهد القانون تعديلات نوعية في ٢٠٢٤ تستجيب لأولويات المرحلة، من خلال إدراج حوافز إضافية للمشروعات الاستثمارية الجديدة في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، إلى جانب إطلاق حزمة من الحوافز الداعمة لأنشطة التصنيع، والتصدير، والتكنولوجيا الخضراء.

يتناول القانون عدة محاور استراتيجية، تشمل الحوافز الاستثمارية، وتأسيس الأطر المؤسسية، وتنظيم المناطق الحرة والاستثمارية، وتخصيص الأراضي، إلى جانب تيسير الإجراءات عبر مركز خدمات المستثمرين وتحديد آليات فعالة لتسوية المنازعات. ويوفر القانون مجموعة من الضمانات للمستثمرين، من أبرزها حماية حقوق الملكية، وعدم جواز نزع الملكية أو التأميم إلا بحكم قضائي وبمقابل عادل، بالإضافة إلى ضمان حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج دون قيود.

ويتضمن القانون حوافز متنوعة لتشجيع الاستثمار ويتم تقديمها وفق معايير نوعية ترتبط بالموقع الجغرافي أو النشاط الاقتصادي، منها الحوافز العامة مثل الإعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والتسجيل لعقود تأسيس الشركات لمدة خمس سنوات، والحوافز الخاصة التي تصل إلى خصم ٥٠٪ من التكاليف الاستثمارية من الوعاء الضريبي لبعض المناطق والقطاعات ذات الأولوية، إضافة إلى حوافز إضافية مثل إنشاء مناطق حرة واستثمارية خاصة، وسرعة إصدار التراخيص. وقد أنشأت الحكومة مركز خدمات المستثمرين كنافذة واحدة تضم ممثلين عن كافة الجهات الحكومية المعنية لتسهيل الإجراءات وتقليل البيروقراطية.

ويولي القانون اهتماماً خاصاً بدعم **المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال** من خلال تقديم تسهيلات مالية وضريبية، ويشجع الاستثمارات التي تسهم في نقل وتوطين التكنولوجيا، وتوفر فرص العمل، وتحترم المعايير البيئية. كما يركز على جذب الاستثمارات في قطاعات استراتيجية مثل البنية التحتية، الطاقة المتجددة، السياحة، الزراعة، التعليم، والصناعة، وخاصة في المناطق الأكثر احتياجاً، بما يعزز من العدالة الجغرافية والتنمية المتوازنة.

يُعد **قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢** مكملًا أساسيًا لقانون

الاستثمار في مصر، إذ يعزز بيئة الأعمال التنافسية من خلال دعم الحياد التنافسي ومنع التمييز بين المستثمرين، سواء كانوا من القطاع الخاص أو العام. يُلزم القانون الكيانات الاقتصادية، بما في ذلك الكيانات المملوكة للدولة، بعدم استغلال الوضع المهيمن أو الدخول في اتفاقات تحد من المنافسة، كما يُفعّل نظام الإخطار المسبق لعمليات الاندماج والاستحواذ لتفادي خلق كيانات تؤثر سلبًا على توازن السوق. وبتشديده للعقوبات وتوسيع نطاق الممارسات المحظورة، يوفّر القانون ضمانات قانونية للمستثمرين ضد السلوكيات الاحتكارية ويعزز الشفافية وتكافؤ الفرص، مما يتكامل مع أهداف قانون الاستثمار في جذب رؤوس الأموال، وتحفيز القطاع الخاص، ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

إلى جانب ذلك فإن البنية التشريعية للاستثمار في مصر تتضمن العديد من القوانين المحفزة لمناخ الاستثمار، من بينها **قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١،** الذي يُحدد ضوابط تكوين وإجراءات تأسيس شركات الأموال (المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة)، وكذلك ينظم كيفية تكوين رأس المال وتوزيعه، والأرباح، والخسائر لهذه الشركات ،وإدارتها ،ومسئوليات من يتولى الإدارة وكيفية الإدارة والمسئوليات القانونية الناشئة عن التأسيس والإدارة، وكيفية اتخاذ القرارات وانقضاء واندماج شركات الأموال.

بالإضافة إلى **قانون المناطق الاقتصادية الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢،** والذي ينص على إقامة مناطق خاصة للأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية التي تهتم بأسواق التصدير في المقام الأول، ويسمح القانون للشركات العاملة في هذه المناطق باستيراد المعدات الرأسمالية، والمواد الخام، والسلع الوسيطة معفاةً من الرسوم الجمركية.

وتأتي تلك التشريعات، إلى جانب العديد من القوانين المالية، مثل قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لعام ٢٠١٨، وقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لعام ٢٠٢٢، وقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لعام ٢٠٢٢، وقانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لعام ٢٠٠٥، وقانون الضريبة على العقارات المبنية، وقانون سوق رأس المال وتعديلاته، وقانون الضريبة على القيمة المضافة، وغيرها العديد من التشريعات الأخرى.

وعليه، فإن ملف الاستثمار أحد أبرز الملفات التي تسعى الدولة من خلالها لدفع مسيرة التنمية، ولذلك فإن الحكومة تعمل على وضع سياسات واضحة شفافة محفزة للاستثمار، وتخفيف الأعباء المالية غير الضريبية والإجرائية من على كاهل المستثمر، مع ضرورة وضوح حقوق والتزامات المستثمر تجاه الدولة خلال فترة الاستثمار، كما تتضمن منح القطاع الخاص الدور المحوري الرئيسي في دفع عجلة الاقتصاد، مع تحول دور الدولة إلى الرقيب والمنظم والحكم لضمان بيئة استثمارية عادلة.

في هذا السياق، تم تعزيز الإطار المؤسسي الحاكم لمنظومة الاستثمار من خلال إصدار القرار الجمهوري رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تشكيل **المجلس الأعلى للاستثمار** وتنظيم نظام عمله، والذي يُعد أحد الآليات الوطنية الرئيسية الهادفة إلى دعم جهود الدولة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتهيئة بيئة استثمارية أكثر كفاءة وتنافسية. ويترأس المجلس السيد رئيس الجمهورية، ويضم في عضويته كلاً من رئيس مجلس الوزراء، ووزراء الدفاع والإنتاج الحربي، والعدل، والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمالية، والداخلية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتنمية المحلية، وقطاع الأعمال العام، والتجارة والصناعة، إلى جانب محافظ البنك المركزي، والوزير المختص بشؤون الاستثمار، ورؤساء عدد من الجهات المعنية، من بينها جهاز المخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية، والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بالإضافة إلى المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي، ورؤساء البورصة المصرية، واتحاد الصناعات المصرية، واتحاد جمعيات المستثمرين.

ويضطلع المجلس بعدد من المهام الاستراتيجية، من أبرزها: وضع الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري لبيئة الاستثمار، وإقرار السياسات العامة والخطط الاستثمارية التي تحدد أولويات المشروعات، ومتابعة

تنفيذ أجهزة الدولة للبرامج ذات الصلة، إلى جانب تطوير آليات العمل بالمشروعات الاقتصادية الكبرى، ومتابعة موقف مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص، ومتابعة تحديث وتنفيذ الخريطة الاستثمارية على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية، واستعراض الفرص الاستثمارية المتاحة والتعامل مع التحديات المرتبطة بها، فضلاً عن اقتراح حلول لمعوقات الاستثمار والتأكد من إزالة العقبات أمام تنفيذ أحكام القوانين ذات الصلة.

وقد عقد المجلس اجتماعه الأول بعد إعادة تشكيله برئاسة السيد رئيس الجمهورية، حيث تم اعتماد عدد من القرارات الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار، شملت تيسير إجراءات تأسيس الشركات، وتخصيص الأراضي، وتقليص المدد الزمنية للموافقات، وتطوير المنصة الإلكترونية الموحدة، بما يعكس التزام الدولة بتحديث منظومة الاستثمار وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.

ويتكامل هذا التوجه مع **وثيقة السياسة التجارية لمصر** التي تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على صياغتها كإطار مرجعي لتنمية التجارة الخارجية لمصر على المستويين المحلي والدولي. وتركز السياسة الجديدة على الربط بين الاستثمار والتجارة كمدخل رئيسي لمعالجة عجز الميزان التجاري، عبر توجيه النشاط الاقتصادي نحو التصدير، وتعزيز القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية. كما تسعى إلى تدعيم العلاقات التجارية بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية التجارية، ومراجعة كافة الاتفاقيات التجارية القائمة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة للاقتصاد المصري وفتح آفاق جديدة للتعاون التجاري.

ومن ناحية أخرى، يمثل **التحول الرقمي** في مصر أحد العوامل الداعمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا والخدمات الرقمية. وتأتي استراتيجية «مصر الرقمية» في هذا السياق كإطار شامل لتعزيز البيئة الاستثمارية، من خلال تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتوسيع شبكات الاتصالات، وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية عبر الرقمنة، بما يقلص من البيروقراطية ويزيد من الشفافية. كما تسهم الاستراتيجية في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة، وخلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الاستثمارات في مجالات واعدة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، ومراكز البيانات، مما يعزز من جاذبية مصر كمركز إقليمي للاستثمارات الرقمية.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

تسعى الدولة المصرية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتضعه على قائمة أولوياتها، لما له من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، ونقل التكنولوجيا، وزيادة القوة التنافسية. فيرتبط تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وخاصةً الهدف الاستراتيجي «اقتصاد متنوع معرفي تنافسي» بضرورة إسناد دور أكبر للقطاع الخاص لدعم العملية التنموية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، في ضوء قيام الدولة بتحفيز الاستثمارات وتنويعها لزيادة فرص التشغيل، وتوفير البنية التحتية، وتطوير البيئة التشريعية، ودعم سياسات المنافسة العادلة. وفي هذا الإطار، حرصت رؤية مصر ٢٠٣٠ في نسختها المحدثة على تناول بعض الموضوعات ذات الصلة وذلك استنادًا إلى الملاحظات التي ظهرت خلال تنفيذ النسخة الأولى من رؤية مصر ٢٠٣٠ التي أُطلقت عام ٢٠١٦، والتي تمثلت في «التنوع الاقتصادي ومرونة الاقتصاد»، و «ضعف معدل الادخار وفجوات التمويل».

وقد أشارت الرؤية إلى أهمية تركيز الاستثمارات في القطاعات التي تتفق مع أولويات الدولة المصرية. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، وفي ضوء سعي الدولة لتكون مركزًا إقليميًا لتجارة الطاقة وتداولها، فالفرصة سانحة لزيادة الاستثمارات في إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة، وبالفعل أصدرت الدولة مجموعة من الأُطر التنظيمية والفنية والتعاقدية لتنشيط الاستثمار في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة. كما ارتأت الرؤية الاستثمار الأجنبي كأحد سبل تحقيق أهدافها، ففي إطار «تقديم خدمات أساسية ملائمة»، حثت الرؤية على أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار الأجنبي بمشروعات البنية التحتية في الطاقة المتجددة والري في الأراضي الجديدة،

والتوسّع في إنشاء محطات تحلية مياه البحر لجميع المدن الساحلية. كذلك فيما يتعلق بتحقيق «استدامة الموارد الطبيعية»، أشارت الرؤية إلى أهمية تحسين مناخ الاستثمار في مجالات البحث والاستكشاف وتحفيز مشاركة القطاع الخاص لتنمية الاحتياطيات وزيادة الإنتاج، وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية لهذا القطاع، والنهوض بالأُطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للتصنيع المحليّ لمعدّات الطاقة. أيضًا في إطار «تحفيز التصنيع»، وكذلك «تحقيق التنمية المكانية» في إطار المبدأ الحاكم للعدالة والإتاحة، أكدت الرؤية على ضرورة إنشاء المجمّعات الصناعية بالمحافظات الأقل حظًا في الاستثمارات، وإعطاء حوافز إضافية للاستثمار في تلك المناطق.

وفي إطار خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، حددت الرؤية عددًا من الأهداف الاستراتيجية والمكنات التي من شأنها تحفيز الاستثمار الخارجي. ومن ثم، تهدف الرؤية إلى «تحسين مناخ الأعمال»، في ظل بيئة إقليمية وعالمية تتسم بالتقلبات الاقتصادية السريعة والمنافسة الشديدة، وما تفرضه من تحديات أمام الاقتصاد المصري للاندماج في الاقتصاد العالمي، تظهر الحاجة إلى تحسين مناخ الأعمال لدعم الاستثمارات القائمة، وجذب مزيد من الاستثمار الداخلي والخارجي، إلى جانب رفع كفاءة الأسواق وتعزيز المرونة الاقتصادية، وزيادة فرص التشغيل.

كذلك، تستلزم الاستثمارات الأجنبية وجود «بنية تحتية متطورة» تسمح بتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وجذبها. ومن ثم، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى «توفير نُظم نقل آمنة ومستدامة» ورفع كفاءة خدمات النقل المقدمة لجميع مستخدميها، علاوة على تعظيم الاستفادة من وضع مصر الجغرافي المتميّز في قلب العالم في تسهيل حركة التجارة الدولية وإقامة مناطق لوجستية وتجارية وصناعية متطوّرة، بما يدفع عجلة النمو الاقتصادي ويجذب مزيدًا من الاستثمارات المحلية والأجنبية بتوفير الجاهزية اللازمة للمشروعات، سواء في المجمعات الصناعية المنتشرة بمعظم محافظات مصر أو في المدن الجديدة. كما تتمثَّل أهمية توفير نظم النقل الآمنة في ربط التوسع العمراني بشبكات نقل واسعة لتيسير حركة الانتقال وتنقل المواطنين ولتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي وجذبهما إلى تلك التجمعات الجديدة. كما تهدف الرؤية إلى «تطوير نظم الاتصالات والمعلومات»، إيمانًا بأن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية يؤثر تأثيرًا إيجابيًا في بيئة الأعمال، بالإضافة إلى خفض تكلفة المعاملات وتكامل الخدمات العامة وميكنتها.

واتصالًا بتحسين كفاءة المعاملات الحكومية والخدمات العامة، اهتمت رؤية مصر ٢٠٣٠ بوجود إطار من الشفافية والحوكمة الرشيدة، ضمن الخطة الشاملة للتطوير المؤسسي للدولة الذي يهدف إلى الارتقاء بكفاءة الأداء الداخلي للجهات الحكومية. ومن ثم، أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠ على «ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد»، انطلاقًا من حقيقة مفادها أن مكافحة الفساد من شأنه تقليل تكلفة المعاملات ودرجة عدم التيقن، مما يؤدّي إلى زيادة الاستثمار وينعكس على معدّلات النمو الاقتصادي وعدالة توزيع ثماره اجتماعيًا. علاوةً على ذلك، تُسهم الشفافية في توفير المعلومات والبيانات والمناخ اللازم لدعم عملية صنع القرار واتِّخاذه، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية. لذا تتضمَّن محاور خطة الإصلاح الإداري صياغة إطار تشريعي يُحقق الانضباط ومرونة عمل الأجهزة الحكومية، ويرفع قدرات العاملين بالدولة ويُحسِّن منظومة إتاحة البيانات والمعلومات.

كذلك، اعتبرت الرؤية «توفير التمويل» كأحد المكنات التي من شأنها دعم تحقيق الأهداف التنموية، وقد أشارت الرؤية إلى محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد التحديات في هذا المكن، ودعت إلى تقليل الاعتماد على القروض لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يساعد على زيادة معدل الاستثمار وتقليل الضغوط على الموازنة وتحسين ميزان المدفوعات.

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

المبادئ الحاكمة:

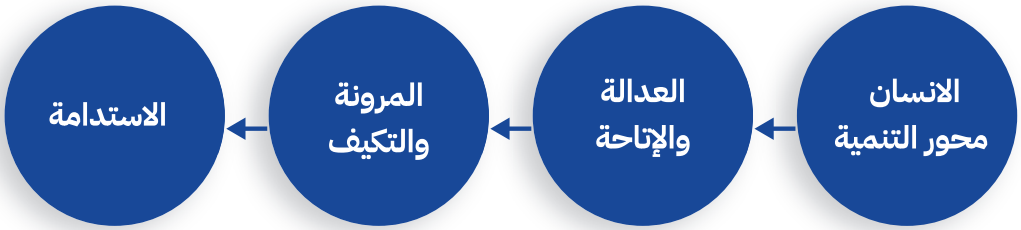

أهداف الاستراتيجية:

الممكنات:

وفيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، حددت رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة المستهدفات الكمية التالية:

جدول ١ مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠

الهدف الاستراتيجي الرابع: اقتصاد متنوع معرفي تنافسي			
الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠٢٥	٢٠٣٠
تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	نسبة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢,٥	٣

المصدر: رؤية مصر ٢٠٣٠

مستهدفات الاستثمار الأجنبي المباشر في برنامج عمل الحكومة

يهدف برنامج عمل الحكومة إلى تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الأعمال التجارية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، باعتبارها أحد العوامل الحيوية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الخدمات الضريبية المقدمة لمجتمع الأعمال والممولين التابعة الي مصلحة الضرائب المصرية والضرائب العقارية، فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية وتعزيز برنامج المساندة التصديرية، بهدف تشجيع المصدرين خاصةً في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وكذلك السداد الفوري للمساندة، وتحسين منظومة التصدير وتيسير الإجراءات، ودعم نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية من خلال تبسيط الدورة المستندية الخاصة بعملية التصدير، تقليص زمن الإفراج الجمركي للواردات، تحسين كفاءة الموارد البشرية.

وتعمل وزارة الاستثمار، ضمن برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٠٢٤ - ٢٠٢٧/٢٠٢٦)، على تنفيذ حزمة من السياسات والآليات تحت هدف «تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية»، من خلال:

- **التوسع في المناطق الحرة ومنح الرخص الذهبية.**
- **تكثيف الجولات الترويجية والتواصل المباشر مع الشركات الأجنبية** بهدف زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **تفعيل التحول الرقمي لمنظومة خدمات الاستثمار**، بإطلاق منصات إلكترونية لكافة المناطق والخدمات.
- **دعم ريادة الأعمال**، من خلال تمويل الشركات الناشئة، وتقديم الحوافز، إلى جانب إطلاق استراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر بالتعاون مع البنك الدولي.
- **زيادة الاستثمارات المحلية**، وتحقيق تقدم تشريعي في تعديل المادة ١٠ من قانون الاستثمار

٣. إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي

وفي إطار التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا ومرونة، تعمل الدولة على إعادة تعريف دورها في النشاط الاقتصادي، من خلال تقليص تدخلها المباشر في القطاعات الإنتاجية والتجارية، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليتولى دورًا قياديًا في تحقيق النمو، دفع عجلة الإنتاج وخلق فرص عمل ذات جودة. وتأتي هذه الجهود في سياق رؤية متكاملة تهدف إلى تمكين القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية، وتوفير بيئة أعمال أكثر تنافسية واستقرارًا، وتهيئة مناخًا استثماريًا جاذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية عبر مجموعة من السياسات والإصلاحات المؤسسية والتشريعية ومنظومة حوكمة شاملة تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الأصول العامة وتعزيز كفاءة الكيانات الاقتصادية.

إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي

وتعد **وثيقة سياسة ملكية الدولة** الإطار الحاكم الذي يُحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ويُرسي المبادئ المنظمة لملكيتها للأصول الإنتاجية والخدمية، كما يوضح المجالات التي تحتفظ فيها الدولة بدور فاعل أو تنظيمي، وتلك التي تُفسح فيها المجال للقطاع الخاص سواء عبر الانسحاب الكامل أو الجزئي من بعض القطاعات. وتُعتبر الوثيقة المرجعية الأساسية التي تُبنى عليها القرارات المتعلقة بمصير الأصول العامة.

يُمثل قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تُساهم فيها رقم ١٧٠ لعام ٢٠٢٥، أحد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل حوكمة تواجدها في الأنشطة الاقتصادية وتركيز تدخلها على ضخ الاستثمارات في القطاعات والمرافق العامة الحيوية، إلى جانب جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذا تعزيز حماية المُنافسة وضمان الحياد التنافسي في الأسواق، فضلاً عن تنشيط الأسواق المالية وإضافة قطاعات جديدة للتعامل فيها؛ وزيادة سيولة سوق رأس المال، مع تطوير أداء الشركات المملوكة للدولة وتعظيم استثماراتها، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة؛ وتعزيز اتخاذ القرار على أسُسٍ اقتصادية وتعزيز الشفافية والحوكمة، فضلاً عن تعظيم الاستفادة من موارد الدولة.

وثيقة سياسة ملكية الدولة

تعد وثيقة سياسة ملكية الدولة الإطار الحاكم الذي يحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي و يتم تقييم كل كيان مملوك للدولة لتحديد المسار الأنسب له، من بين الخيارات التالية

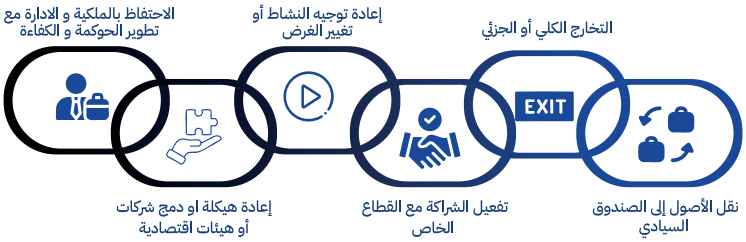

و تشرف على تنفيذ هذه الخيارات جهات متعددة تتكامل أدوارها أبرزها

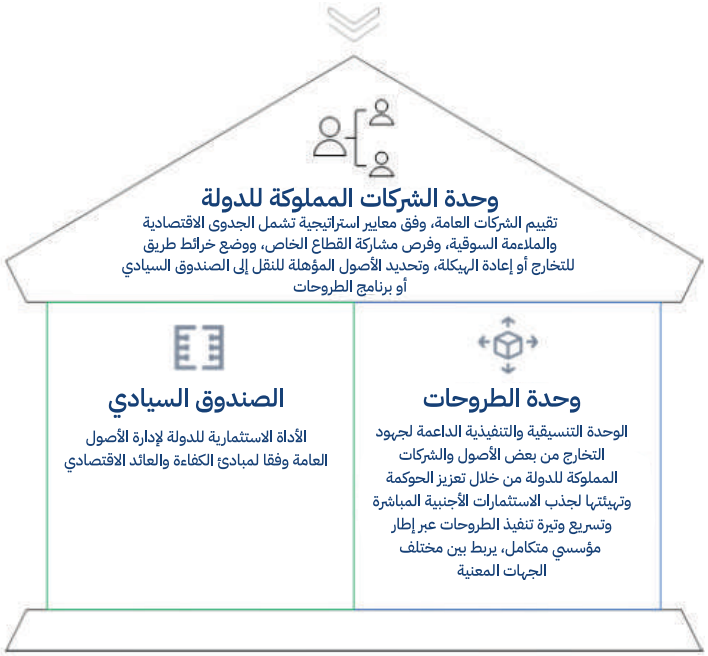

وأقر مجلس النواب خلال شهر يونيو ٢٠٢٥ مشروع القانون في مجموع مواده. وقد صدق السيد رئيس الجمهورية على القانون في شهر أغسطس الماضي. وتأتي أهمية القانون في إطار الجهود التي تقوم بها الدولة لتمكين القطاع الخاص وحوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية، كما أنه يُعد نتاج توصيات اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار في شهر مايو ٢٠٢٣، وكذلك نتاج مناقشات مستمرة وبناءة بين وزارات المجموعة الاقتصادية، وتنفيذًا لوثيقة سياسة ملكية الدولة.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة وتعظيم العائد من أصول الدولة، يتضمن القانون إنشاء وحدة حصر ومتابعة الشركات المملوكة للدولة، في مجلس الوزراء، والتي تمثل إطار مؤسسي لتنظيم ذلك القطاع حيث يأتي ضمن مهامها المتعددة وضع رؤية استراتيجية شاملة لإدارة الأصول العامة بشكل كفء وشفاف وتفعيل تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة وفقًا لتوقيتات ومستهدفات محددة، واقتراح النهج الأفضل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وفقاً لاحتياجات تلك القطاعات وجاهزيتها، فضلاً عن مراجعة الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة للمضي قدماً في هذا الاتجاه.

وتعمل الوحدة على دراسة أوضاع الشركات المملوكة للدولة استنادًا إلى معايير استراتيجية، تشمل الجدوى الاقتصادية، واستعداد القطاع الخاص للمشاركة، وأهمية الشركة في دعم الاقتصاد الوطني. بناءً على نتائج هذا التقييم، يتم اتخاذ القرار الأنسب لتعظيم الفائدة الاقتصادية، سواء من خلال إدراج الشركات في برنامج الطروحات لجذب استثمارات من القطاع الخاص، أو من خلال نقلها إلى الصندوق السيادي لتعزيز العائدات وتنمية الأصول، مع التركيز على عدد من القطاعات ذات الأولوية، منها: الكيماويات والبتروكيماويات، السياحة والاستثمار العقاري، التعدين والصناعات المعدنية، الرعاية الصحية والصناعات الدوائية، الصناعات الغذائية مثل السكر، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي هذا السياق، تتكامل مجموعة من **الآليات التنفيذية** لترجمة الوثيقة إلى مسارات إصلاحية فعالة، حيث يتم **تقييم كل كيان مملوك للدولة** لتحديد المسار الأنسب له، من بين الخيارات التالية:

- **الاحتفاظ بالملكية والإدارة** في بعض القطاعات الاستراتيجية، تستمر الدولة في ملكية وإدارة الأصول، مع تطوير أساليب الحوكمة وتحسين الكفاءة التشغيلية.
- **إعادة هيكلة أو دمج الكيانات** بما يشمل دمج بعض الشركات أو الهيئات الاقتصادية أو تحويل الشكل القانوني لها لتتناسب مع متطلبات السوق.
- **إعادة توجيه النشاط أو تغيير الغرض** في بعض الحالات، قد يتم تعديل طبيعة نشاط الكيان ليتماشى مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص (PPP)** بحيث تحتفظ الدولة بالملكية مع إسناد الإدارة إلى القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات خدمية أو إنتاجية، مع ضمان تقاسم المخاطر والعوائد، لا سيما في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة، بما يسهم في سد فجوات الاستثمار وتحقيق القيمة المضافة.
- **التخارج الكلي أو الجزئي** سواء من خلال الطروحات العامة أو البيع المباشر أو نقل الأصول إلى الصندوق السيادي.
- **نقل الأصول إلى الصندوق السيادي المصري** باعتباره ذراعًا استثماريًا للدولة تُمكن من إعادة هيكلة الأصول وتعظيم قيمتها بالشراكة مع مستثمرين محليين ودوليين.

مؤشر مركب لقياس التقدم على صعيد تنفيذ سياسة ملكية الدولة

يعمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC) حاليًا على تطوير مؤشر سياسة ملكية الدولة، وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات الوطنية المعنية. يمثل هذا المؤشر أحد الأدوات المحورية التي تضعها الحكومة لمتابعة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، باعتبارها ركيزة أساسية ضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وتكمن أهمية المؤشر في كونه يوفر أداة كمية ومنهجية لقياس مدى التقدم في تطبيق السياسة، ليس فقط على مستوى الخطوات التنفيذية، بل أيضًا على مستوى الأثر الفعلي على الاقتصاد، بما يضمن وجود آلية متابعة موضوعية وشفافة تدعم اتخاذ القرار وتوجه السياسات المستقبلية.

ترتكز منهجية المؤشر على بُعدين رئيسيين، يندرج تحتهما خمس ركائز فرعية:

١. بُعد التنفيذ: ويشمل ثلاث ركائز لقياس التقدم في:
- تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية.
- تشجيع أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).
- حماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي.

٢. بُعد الأثر: ويشمل ركيزتين لقياس التغير في:
- مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال نسبته في إجمالي الاستثمارات وفي إجمالي التشغيل.
- التحسن في بيئة الأعمال.

وسيتم احتساب مؤشر سياسة ملكية الدولة بصورة سنوية لقياس التقدم الشامل، مع تطوير مؤشر آخر منفصل على أساس ربع سنوي أو نصف سنوي لرصد التغيرات المرتبطة بتمكين القطاع الخاص بشكل أكثر تكرارًا. بهذه الصورة، لا يمثل مؤشر سياسة ملكية الدولة مجرد أداة قياس، بل هو إطار متابعة استراتيجي يربط بين الأهداف المعلنة في وثيقة السياسة وبين النتائج الفعلية على أرض الواقع، مما يدعم استدامة الإصلاحات ويعزز ثقة المستثمرين والشركاء الدوليين في التوجهات الاقتصادية لمصر.

المصدر: وزارة المالية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء (IDSC)

وتُشرف على تنفيذ هذه الخيارات جهات متعددة تتكامل أدوارها، أبرزها:

١. وحدة الشركات المملوكة للدولة:

تسعى الدولة إلى تقليص دورها في النشاط الاقتصادي المباشر من خلال تعزيز الحوكمة في الشركات العامة، وزيادة الإفصاح المالي، وإلغاء الامتيازات غير التنافسية مثل الإعفاءات الضريبية والرسوم، وتوحيد نظم الشراء بما يتماشى مع قانون المشتريات الحكومي، بما يحقق العدالة والشفافية في السوق.

تضطلع وحدة الشركات المملوكة للدولة بدور محوري في تنفيذ سياسة ملكية الدولة، من خلال وضع إطار زمني واضح ومستهدفات دقيقة تعكس توجهات الدولة نحو تعزيز كفاءة إدارة الأصول العامة وتحفيز مشاركة القطاع الخاص. وتشمل مهامها:

- **تفعيل وثيقة سياسة ملكية الدولة:** تحديد الشركات المستهدفة للتخارج الكلي أو الجزئي، وتصميم آليات شفافة لهذا التخارج بما يضمن تعظيم العائد الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين وفقًا لتوقيتات محددة لضمان تسريع عملية التخارج من بعض القطاعات واستمرار تنفيذ برنامج الطروحات بشكل منتظم وفعّال. وتشرف الوحدة في هذا الإطار على اختيار بنوك الاستثمار والمستشارين الماليين والفنيين المعنيين بعمليات الطرح، واعتماد تقارير تقييم القيمة العادلة للأصول محل التخارج، بما يعكس مبادئ الشفافية والكفاءة في إدارة الأصول العامة، ويعزز بيئة الاستثمار ويسهم في تحقيق أهداف النمو المستدام.

- **اقتراح آليات تشجيع مشاركة القطاع الخاص:** تعمل الوحدة على اقتراح الحلول الأمثل لتشجيع القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، بما يتماشى مع احتياجات القطاعات المختلفة.
- **مراجعة الأطر التنظيمية:** تشمل مراجعة واقتراح الأطر القانونية والإجرائية لإعادة هيكلة وتطوير أداء الشركات المملوكة للدولة، بما يسهم في تحويلها إلى كيانات أكثر كفاءة وربحية.
- **تعزيز حوكمة الشركات:** تهدف الوحدة إلى فصل الملكية عن الإدارة ووضع ضوابط لاختيار ممثلي الدولة في مجالس إدارة الشركات، مما يسهم في تحسين حوكمة الشركات الحكومية وزيادة الكفاءة والشفافية
- **بناء قاعدة بيانات شاملة:** تضم كافة الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، مع تقييم موقف العمالة وطرح آليات استراتيجية للتعامل معها بما يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية.
- **تنفيذ استراتيجية تواصل مجتمعي:** إعداد وتنفيذ خطة تواصل فعّالة تستهدف شرح أهداف سياسة ملكية الدولة للرأي العام، وبناء فهم ودعم مجتمعي مستدام لهذه السياسات والإصلاحات.

وتهدف وحدة الشركات المملوكة للدولة إلى إعداد تقييم أولي لحوالي ٧٠٠ شركة مملوكة للدولة لتحديد الشركات ذات الأولوية، ومن ثم الخروج بدراسة تشمل ثلاث مسارات رئيسة: **نقل بعض الأصول إلى صندوق مصر السيادي، والمضي في عملية الطرح لبعض الأصول المختارة من خلال وحدة الطروحات، بالإضافة إلى حوكمة وإعادة هيكلة الأصول المتبقية**

٢. الصندوق السيادي:

يُعَد الصندوق السيادي أداة استراتيجية وطنية لإدارة أصول الدولة وتحفيز الاستثمار، من خلال الشراكة مع القطاع الخاص سواء عبر طرح الأصول في البورصة المصرية أو استقطاب مستثمرين استراتيجيين. ويهدف ذلك إلى تعظيم العائد الاقتصادي من تلك الأصول، وتوسيع قاعدة الملكية، وتخفيف العبء عن الدولة في إدارتها المباشرة، ودمج الكيانات الاقتصادية وفقاً لاحتياجات القطاعات المختلفة مع تعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة.

وفي هذا السياق، تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على إعداد استراتيجية متكاملة لتعزيز دور **الصندوق**، بما يُعيد الثقة في الاقتصاد الوطني.

كجزء من هذه الاستراتيجية، **تم نقل حزمة من الأصول المملوكة للدولة إلى الصندوق**، بما يعكس تحوّلاً نوعياً في نهج إدارة الثروة الوطنية، من خلال الاعتماد على مبادئ الحوكمة الرشيدة والكفاءة في الاستخدام والتوظيف الأمثل لهذه الأصول.

الصندوق السيادي لا يقتصر دوره على الإدارة المالية فحسب، بل يتجسد أيضاً في **استعادة الثقة في العلامات التجارية المصرية**، إذ يعمل الصندوق على إحياء العلامات التجارية الوطنية، وبناء هوية قوية لها، وتعزيز قدرتها التنافسية، بما يفتح أمامها آفاقاً جديدة للنمو والعائد.

وتتجلى الرؤية الطموحة للدولة في إنشاء **مظلة استثمار وطنية موحدة** تضم تحتها الصندوق المصري، وصندوق الأجيال القادمة، في هيكل متكامل يهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو قطاعات استراتيجية، وتحقيق التوازن بين الأهداف التنموية والاقتصادية.

ومن أبرز مستهدفات هذه الاستراتيجية، **مضاعفة حجم الأصول والاستثمارات التي يديرها الصندوق**، بما يعكس **القيمة الحقيقية للاقتصاد المصري**، ويؤسس لمرحلة جديدة من جذب الاستثمارات المحلية والدولية، ودفع عجلة التنمية المستدامة.

٣. وحدة الطروحات

في إطار توجه الدولة نحو تمكين القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في النشاط الاقتصادي، تم إنشاء وحدة للإشراف على برنامج الطروحات الحكومية كوحدة متخصصة تعمل تحت مظلة مجلس الوزراء، لتكون الأداة التنسيقية والتنفيذية الداعمة لجهود التخارج من بعض الأصول والشركات المملوكة للدولة.

تهدف هذه الوحدة إلى تعزيز الحوكمة وتسريع وتيرة تنفيذ الطروحات عبر إطار مؤسسي متكامل، يربط بين مختلف الجهات المعنية وعلى رأسها الصندوق السيادي، الذي يُعد الذراع الاستثمارية للدولة، ووحدة الشركات المملوكة للدولة.

وتتولى وحدة الطروحات دورًا تكامليًا مع وحدة الشركات المملوكة للدولة، حيث تستند إلى التوجهات الاستراتيجية التي تضعها وثيقة سياسة ملكية الدولة لتحديد الشركات المستهدف التخارج منها، سواء كليًا أو جزئيًا، وتقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية لتحديد أسلوب الطرح المناسب، وتعيين بنوك الاستثمار والمستشارين الماليين، ومتابعة تنفيذ الخطط التسويقية. كما تعمل على تقييم الطروحات السابقة، وتطوير خطة شاملة بالتعاون مع مؤسسات دولية مثل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، التي تقدم الدعم الفني والاستشاري لتسريع وتيرة تنفيذ البرنامج.

وتُعد هذه الوحدة من الركائز الأساسية في تنفيذ توجه الدولة نحو تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال **إعادة هيكلة الشركات والأصول المستهدفة للطرح، وتحسين حوكمتها، وتهيئتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، بما يساهم في خفض الدين العام، وتعظيم العائد الاقتصادي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات العامة إلى نحو ٧٠٪ خلال السنوات المقبلة. كما تسهم الوحدة في نقل برنامج الطروحات من الإطار الإقليمي إلى الإطار الدولي، من خلال آليات تسويق احترافية تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية

تجدر الإشارة إلى أن عملية إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية في مصر تعد أحد المحاور الأساسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتهدف إلى رفع كفاءة الأداء وتحسين الحوكمة وتعظيم الاستفادة من الأصول العامة. وتشمل هذه العملية مراجعة لوضع **٥٩ هيئة اقتصادية من أصل ٦٣ هيئة**، لتحديد المصير الأنسب لكل هيئة، سواء من خلال الإبقاء عليها، أو الدمج، أو التقسيم، أو التحويل إلى هيئات عامة أو شركات قابضة، أو في بعض الحالات، التصفية. تسعى الدولة المصرية من خلال خطة إعادة هيكلة وتقييم أوضاع الهيئات الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية، تشمل:

- **تحسين كفاءة الأداء والحوكمة:** عبر ترشيد الإنفاق العام، وتبسيط الهياكل التنظيمية، والتخلص من التداخل في الاختصاصات.
- **تعظيم العائد الاقتصادي:** من خلال زيادة مساهمة الهيئات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وتعظيم الإيرادات غير الضريبية المحولة للخزانة العامة.
- **استدامة المالية العامة:** من خلال تقليل الأعباء على الموازنة، وتحسين الوضع المالي للهيئات، ومعالجة الهيئات الخاسرة.
- **تهيئة الأصول للاستثمار:** عبر تطوير الأداء المالي والإداري، وتحسين كفاءة إدارة الأصول، مما يجعل هذه الهيئات أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين.
- **تعزيز الشفافية والرقابة:** من خلال آليات الحوكمة والإدارة الرشيدة، بما يتسق مع استراتيجية الدولة في تعظيم كفاءة الجهاز الإداري.

تمت الموافقة مبدئيًا على نتائج المرحلة الأولى من دراسة إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، وتم تصنيف الهيئات إلى أربعة مسارات استراتيجية رئيسية، حيث تستمر ٣٩ هيئة في أداء مهامها الاقتصادية الحيوية بصيغتها الراهنة، مع العمل على تعزيز قدراتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، تم تحويل ٩ هيئات إلى هيئات عامة، مما يتيح إعادة توجيه مهامها بما يتوافق مع أولويات السياسات الوطنية. كما شهدت الدراسة دمج ٧ هيئات بهدف تكثيف الجهود، تقليل الازدواجية، وتعزيز التكامل المؤسسي، ما يسهم في رفع فعالية الأداء الحكومي. أخيرًا، تقرر إلغاء ٤ هيئات ذات الأداء المحدود، في خطوة استراتيجية لترشيد الإنفاق العام وتحسين إدارة الموارد بما يدعم الاستدامة المالية للدولة.

منهجية إدارة برنامج الطروحات: تعظيم العائد وتعزيز مشاركة القطاع الخاص

في ضوء توجه الحكومة نحو تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد، كلفت الحكومة المصرية مؤسسة التمويل الدولية IFC في يونيو ٢٠٢٣ بتقديم الدعم الفني لإعداد وتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وذلك بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعظيم العائد من الأصول العامة.

وقد شملت الدراسة التي أجرتها المؤسسة تحليل ٥٠ شركة في ١٤ قطاعًا مختلفًا، وخرجت بتوصيات لإعداد خارطة طريق منظمة للطروحات القطاعية، بناءً على إطار واضح لاختيار الأصول وأولويات التصرف فيها، مع مراجعة تنظيمية وتشريعية متكاملة. ومن خلال هذه الدراسة تهدف الحكومة إلى الانتقال من نهج انتقائي إلى نهج قطاعي منظم قائم على معايير موضوعية واضحة، مما يساعد على تعزيز كفاءة برنامج الطروحات، وتحقيق عوائد مالية أكبر، ورفع مستوى الشفافية، وتعزيز ثقة المستثمرين، بما يصب في دعم جهود الدولة لزيادة الاستثمار الخاص وتحسين مؤشرات الدين العام واستدامة النمو الاقتصادي.

وارتكز تقييم الأصول على خمسة معايير رئيسة: تقييم القطاع، جاهزية السوق، اهتمام المستثمرين، العائدات المتوقعة، ونسبة الملكية المعروضة. وأوصت الدراسة بالتركيز على الأصول عالية القيمة الجاهزة للطرح، مع بيع حصص أغلبية في الطروحات الأولية لتحقيق زخم إيجابي وزيادة جاذبية البرنامج. كما فضّلت مؤسسة التمويل الدولية نموذج البيع التنافسي بدلاً من الطرح في البورصة (IPO) في المراحل الأولى، لما له من أثر في تحسين التقييمات وضمان الشفافية واستقطاب طيف أوسع من المستثمرين المحليين والدوليين.

خلصت الدراسة إلى اختيار **أربعة قطاعات ذات أولوية** لبدء برنامج الطروحات الحكومية، استنادًا إلى تحليل شامل لمدى جاذبيتها الاستثمارية واستعداد السوق لها. وتشمل هذه القطاعات: **الاتصالات والبنوك والتأمين والمطارات**، حيث بدأت وزارة الطيران المدني بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في إعداد استراتيجية طرح ١١ مطارًا مصريًا، بدءًا بمطار الغردقة كمشروع تجريبي أولي. وقد تم تصنيف قطاعات أخرى ضمن أولويات متوسطة مثل الأسمدة، السكر، البتروكيماويات، الإسكان وأخرى منخفضة مثل التعدين، الصناعات الدوائية، النقل، الطاقة، الأسمنت، الزراعة والصناعات المرتبطة بها. وتُعد هذه التصنيفات جزءًا من خارطة طريق متكاملة لإعادة هيكلة وطرح الأصول المملوكة للدولة بشكل تدريجي وفعال. كما أوصت بإنشاء وحدة مركزية تتولى إدارة برنامج الطروحات بكفاءة واستقلالية.

المصدر: دراسة مؤسسة التمويل الدولية.

٤. السياق العالمي واتجاهات الاستثمار الأجنبي

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات جذرية في اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، مدفوعًا بتباطؤ النمو الاقتصادي، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وتزايد السياسات الحمائية. فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تقلبات حادة خلال الأعوام الأخيرة، فبعد تراجعه بنسبة ٤٧,٦٪ عام ٢٠٢٠ إلى أدنى مستوى له منذ ٢٠٠٥ بسبب جائحة كوفيد-١٩، تعافى بقوة في ٢٠٢١ قبل أن ينخفض مجددًا بنسبة ١٧,١٪ في ٢٠٢٢، نتيجة تفاقم الأزمات العالمية، مثل الحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتصاعد أعباء الديون.

ووفقًا لأحدث بيانات متاحة لمنظمة الاونكتاد لعام ٢٠٢٤، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ٣,٧٪ لتصل إلى ١,٥ تريليون دولار بنهاية العام (شكل ١)، مع ارتفاع التدفقات إلى الدول النامية بشكل طفيف بنسبة ٠,٢٪، ومع ذلك، فإن هذه المعدلات تُخفي ضعفًا جوهريًا في الأساس؛ إذ أن

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تأثرت بالارتفاع غير المستقر في التدفقات المالية عبر عدة اقتصادات أوروبية المعروفة بكثرة ما يسمى «التدفقات العابرة». وعند استبعاد هذه التدفقات، يتبين أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر قد تراجعت فعليًا بنسبة ١١٪ مقارنة بالعام السابق، من ١,٦٧ تريليون دولار إلى ١,٤٩ تريليون دولار.

وقد تأثرت هذه التدفقات كذلك بإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية، مع توجه الشركات متعددة الجنسيات نحو اعتماد استراتيجيات لنقل العمليات إلى دول مجاورة (near-shoring) أو دول صديقة (friend-shoring)، للتخفيف من المخاطر المرتبطة بسلاسل الإمداد البعيدة، وتحسين الكفاءة من حيث التكاليف والوقت، والاستجابة السريعة لتغيرات السوق، بالإضافة إلى تزايد الاعتبارات الجيوسياسية والتجارية التي تدفع الشركات إلى إعادة تشكيل عملياتها نحو مناطق أكثر استقرارًا سياسيًا. في السياق ذاته، أدت التحركات نحو تطبيق حد أدنى عالمي للضرائب على الشركات متعددة الجنسيات إلى تقليص الحوافز الضريبية، مما أثر على توجهات الاستثمار.

يشهد القطاع الخدمي صعودًا متواصلًا منذ عدة سنوات، نتيجة تحولات هيكلية في الاقتصاد العالمي لصالح الأنشطة القائمة على المعرفة والابتكار. وقد تجلّى هذا الاتجاه بشكل واضح في عام ٢٠٢٣، حيث استحوذت قطاعات المعلومات والاتصالات، واللوجستيات، والخدمات التجارية على أكثر من ٨٠٪ من مشروعات التطوير الجديدة، بينما تراجعت استثمارات التصنيع بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ١٢٪ خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣.

ورغم هذا الاتجاه الهيكلي العام نحو الخدمات، شهد عام ٢٠٢٣ عودة محدودة لقطاع التصنيع، خاصة في إطار المشروعات الجديدة Greenfield projects، التي سجّلت نموًا طفيفًا، مدفوعةً بزيادة الإعلانات في آسيا. ويُعزى جزء من هذا النشاط الصناعي إلى الزخم الذي بدأ في عام ٢٠٢٢، حين سجلت صناعات الإلكترونيات والسيارات والمعدات الميكانيكية ارتفاعًا ملحوظًا في أعداد المشروعات الجديدة. وبرزت آنذاك صناعة أشباه الموصلات كمجال استثماري محوري، إذ شكّلت ثلاثة من بين أكبر خمسة مشروعات استثمارية على مستوى العالم، استجابةً لأزمة النقص الحاد في الرقائق الإلكترونية. وقد مثّل ذلك مؤشرًا مبكرًا على إمكانية عودة بعض الأنشطة الصناعية المتقدمة إلى واجهة الاستثمار العالمي، حتى في ظل استمرار صعود الخدمات.

ولا تزال بيئة الاستثمار العالمي في عام ٢٠٢٥ تواجه تحديات متزايدة، في ظل تباطؤ متوقّع للنمو الاقتصادي حيث خفض صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير في أبريل ٢٠٢٥ توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢٥ إلى ٢,٨٪، مقارنةً بتوقعاته السابقة في يناير ٢٠٢٥ البالغة ٣,٣٪،

شكل ١ معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والاقتصادات النامية (٪)

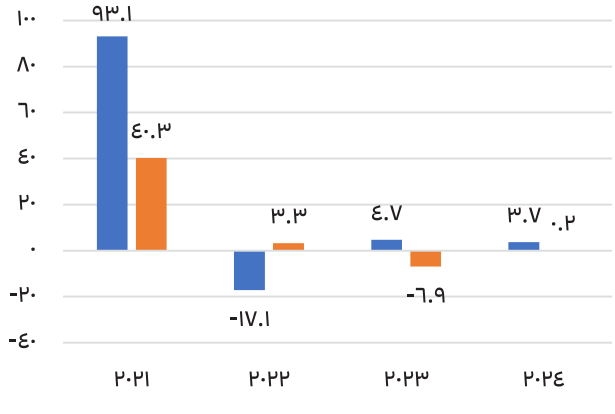

المصدر: تم حسابه بواسطة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بناءً على بيانات الأونكتاد

شكل ٢ معدل الاستثمار العالمي (٪)

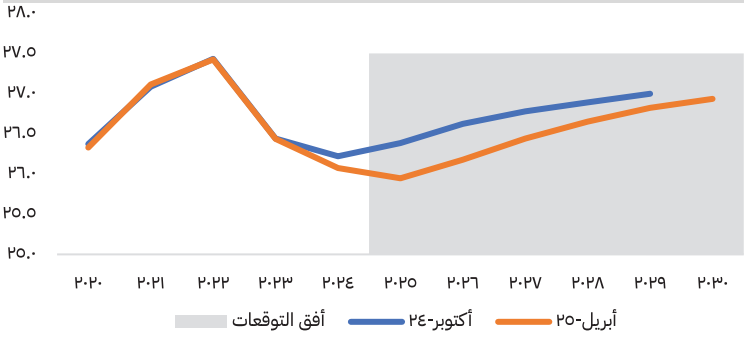

المصدر: صندوق النقد الدولي – قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل ٢٠٢٥ وأكتوبر ٢٠٢٤).

وتنامي الاتجاهات نحو تفتت النظام الاقتصادي العالمي. فمن المتوقع أن يشهد الاستثمار العالمي تباطؤًا ملحوظًا على المدى المتوسط، مع زيادة بمعدل أبطأ مما كان متوقعًا في التقديرات السابقة، وفقًا لتوقعات معدل الاستثمار العالمي الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أبريل ٢٠٢٥. وتشير هذه التوقعات إلى مراجعة نزولية مقارنة بتقديرات أكتوبر ٢٠٢٤، بما يعكس استمرار تشديد الأوضاع المالية العالمية، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، ما يضعف الحوافز الموجهة للاستثمار الرأسمالي، لاسيما في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

كما ساهمت التوترات الجيوسياسية المتزايدة، وتكثيف السياسات الحمائية، وتغير أنماط سلاسل الإمداد العالمية في تعزيز حالة عدم اليقين وتقليص توقعات العائد على الاستثمار على المدى الطويل. وتُعد حالة عدم اليقين المتزايدة حول السياسات التجارية أحد العوامل الرئيسية التي تُضعف التوقعات، إذ تدفع الشركات إلى التريث أو خفض الاستثمارات وتقليص المشتريات، في ظل غموض يكتنف إمكانية النفاذ إلى الأسواق - سواء أسواقها أو أسواق موردیها وعملائها. في ظل هذه التحديات، يتطلب تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبني سياسات استثمارية مرنة، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشفافية، وتوفير حوافز مستدامة للمستثمرين، مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمردود التنموي المستدام.

الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٤

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام ٢٠٢٤ زيادة طفيفة بنسبة ٤٪، مرتفعًا من ١,٤٥ تريليون دولار إلى ١,٥ تريليون دولار (شكل ٣)، مدفوعًا بارتفاع في التدفقات المالية عبر عدد من الاقتصادات الأوروبية. وعند استبعاد هذه التدفقات، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض فعليًا بنسبة ١١٪ ليصل إلى ١,٤٩ تريليون دولار، مسجلًا ثاني تراجع مزدوج الرقم على التوالي، ما يعكس استمرار هشاشة تدفقات الاستثمار الدولي.

شكل ٣ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

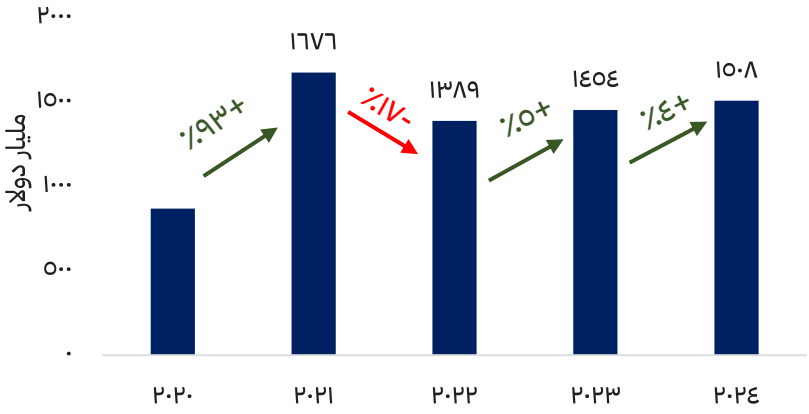

المصدر: تم حسابه بواسطة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بناءً على بيانات الأونكتاد

تأثرت الاتجاهات في الدول المتقدمة مرة أخرى بالمعاملات المالية وإعادة هيكلة الشركات، وذلك نتيجة لإعادة تشكيل سلاسل التوريد والإصلاحات الضريبية الدولية. وقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٢٢٪، في ظل تنامي حذر المستثمرين نتيجة تصاعد حالة عدم اليقين الاقتصادي.

وقد نتج هذا الانخفاض بشكل أساسي عن تراجع بنسبة ٤٤٪ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أثرت التوترات الجيوسياسية واضطرابات الأسواق المالية سلباً على ثقة المستثمرين. وسجلت ١٥ من أصل ٢٧ دولة عضو انخفاضاً في التدفقات، وكان ذلك ملحوظاً بشكل خاص في الاقتصادات الكبرى مثل ألمانيا (بانخفاض ٨٩٪)، إسبانيا (٣٥٪)، إيطاليا (٢٤٪) وفرنسا (٢٠٪).

في المقابل، سجلت أمريكا الشمالية نمواً بنسبة ٢٣٪ في تدفقات الاستثمار، حيث ارتفعت التدفقات إلى كندا بنسبة ٣٨٪ وإلى الولايات المتحدة بنسبة ٢٠٪. وارتفع عدد صفقات الدمج والاستحواذ العابرة للحدود التي تتجاوز قيمتها مليار دولار في الولايات المتحدة من ٣٨ صفقة عام ٢٠٢٣ إلى ٤٦ صفقة في عام ٢٠٢٤. وشملت الصفقات الرئيسية استحواذ شركة «أون» (إيرلندا) على «NFP» (الولايات المتحدة) بقيمة ١٤ مليار دولار، واستحواذ «نوفو نورديسك» (الدنمارك) على «كاتالينت» (الولايات المتحدة) بقيمة ١٢ مليار دولار.

أما في الاقتصادات النامية، فقد استقرت التدفقات عند ٨٦٧ مليار دولار، محافظة على حصة تبلغ ٥٧٪ من الإجمالي العالمي، ما يعكس قدرتها النسبية على الصمود رغم حالة عدم اليقين وتشديد السياسات النقدية وتباطؤ حركة التجارة. ومع ذلك، تظل الاستثمارات شديدة التركّز؛ إذ استحوذت عشرة اقتصادات فقط، من بينها الصين والبرازيل والمكسيك وإندونيسيا والهند، على نحو ٧٥٪ من هذه التدفقات، مما يبرز التحديات التي تواجهها الاقتصادات الأصغر والأكثر هشاشة في جذب الاستثمار.

في ٢٠٢٤، أظهر الاستثمار العالمي في المشروعات الجديدة (Greenfield) زخمًا ملحوظًا في الاقتصادات المتقدمة، مدفوعًا بالطلب الاستهلاكي القوي، والحوافز الحكومية، والاهتمام بالقطاعات الاستراتيجية مثل أشباه الموصلات (بدعم قانون CHIPS)، الطاقة المتجددة، والطيران. ارتفع عدد المشروعات بنسبة طفيفة (٢٪) لكن قيمتها قفزت ١١٪ بفضل استثمارات واسعة النطاق، لا سيما في الولايات المتحدة (+٧٧٪ إلى ٢٤٥ مليار دولار). في المقابل، تراجع تمويل مشروعات البنية التحتية (IPF) في الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٢٩٪ (أمريكا الشمالية -٣٥٪)، باستثناء البنية التحتية الرقمية التي حافظت على نموها.

أما نشاط الدمج والاستحواذ (M&A)، فقد شهد تعافيًا جزئيًا بعد التراجع الحاد في ٢٠٢٣، حيث ساهمت الصفقات الكبرى في الطاقة والتكنولوجيا في دعم القيمة الإجمالية، مع استمرار الحذر في القطاعات الأكثر تأثرًا بأسعار الفائدة المرتفعة.

في الاقتصادات النامية، زاد عدد المشروعات الجديدة (+٤٪) لكن قيمتها تراجعت (-١٩٪)، إضافة لانخفاض تمويل البنية التحتية والطاقة (-٢٣٪) بفعل ارتفاع الدين وتشديد التمويل، مع بقاء الطاقة والغاز المحرك الرئيس للاستثمار، خصوصًا في أفريقيا والدول الأقل نموًا. أما الصناعات التحويلية، فبرزت في أمريكا اللاتينية وآسيا النامية (الإلكترونيات والسيارات)، بينما تعثرت أفريقيا. وحقق الاقتصاد الرقمي أسرع معدلات النمو، وإنطلاقه من قاعدة منخفضة في أفريقيا. أما

شكل ٤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التكتلات الاقتصادية والمناطق (بالمليار دولار)

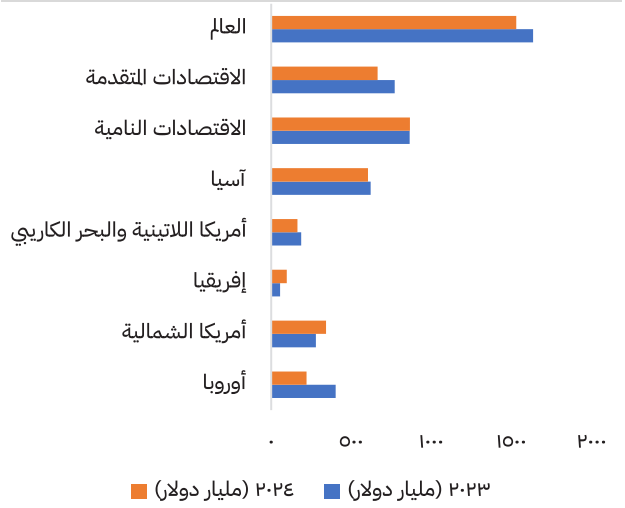

المصدر: الأونكتاد

صفقات الشراكة في مشروعات البنية التحتية والطاقة (IPF)، فقد تراجعت بشكل أكثر حدة بنسبة ٢٣٪، نتيجة لارتفاع مستويات الدين، وتشديد شروط التمويل، وتزايد الحذر الاستثماري، خاصة في الأسواق الحدودية والدول منخفضة الدخل.

وتأثرت ديناميكيات الاستثمار في الاقتصادات النامية خلال ٢٠٢٤ بعدة عوامل، منها: استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي، وتقلبات أسعار الصرف، وتعقيد السياسات الصناعية والتجارية في الدول المتقدمة، مما أثر على أنماط الاستثمار، خاصة في القطاعات الحساسة لتوجهات إعادة التوطين. وفي المقابل، ساهم تصاعد دور الاستثمار بين دول الجنوب، وظهور صناديق الثروة السيادية من دول الجنوب العالمي، إلى جانب بعض السياسات الصناعية الانتقائية في الاقتصادات الناشئة الكبرى، في الحفاظ على تدفقات رأس المال في بعض الدول.

قطاعيًا، يظل الطاقة والغاز المحرك الرئيسي للاستثمار في الدول النامية، تليه الصناعات الاستخراجية، مع تقدم محدود في التصنيع عالي القيمة في آسيا وأمريكا اللاتينية، ونمو سريع للاقتصاد الرقمي. لا تزال الاستثمارات في التعليم والصحة منخفضة للغاية، مما يبرز فجوة بين الاحتياجات التنموية ومشاركة القطاع الخاص.

ويظل قطاع البناء مهمًا من حيث الحجم في أفريقيا، مما يعكس الفجوات الكبيرة في البنية التحتية واحتياجات التنمية الحضرية. وقد جذبت دول مثل مصر، وجنوب أفريقيا، وأنغولا مشروعات ضخمة كثيفة رأس المال، بينما استقطبت دول مثل غانا، وكينيا، والمغرب استثمارات متوسطة الحجم وذات تأثير كبير. وفي مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية وآسيا والدول الحبيسة، تراجع الاستثمار الدولي في البناء.

وعلى مستوى الدول، احتفظت الولايات المتحدة بموقعها كأكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تصدّرت أيضًا من حيث عدد مشروعات الاستثمار الجديدة (Greenfield) وصفقات تمويل مشروعات البنية التحتية (IPF)، وفقًا للشكل رقم ٥. وشملت قائمة أبرز الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، بعد الولايات المتحدة، كلًّا من: البرازيل، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والمكسيك، والهند، وإندونيسيا، وفيتنام. وقد شهدت الهند والإمارات العربية المتحدة نشاطًا ملحوظًا في مشروعات الاستثمار الجديدة، بينما تركزت صفقات تمويل مشروعات البنية التحتية بشكل أكبر في عدد محدود من الأسواق المتقدمة وبعض الاقتصادات الناشئة الكبرى. وتُبرز الفجوة بين اتجاهات مشروعات الاستثمار الجديدة وصفقات البنية التحتية التباين القائم بين ديناميكيات الاستثمار الصناعي وتطور مشروعات البنية التحتية في السياق العالمي الراهن.

شكل ٥ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكبر ١٠ اقتصادات مضيفة (بالمليار دولار) (#) = الترتيب في عام ٢٠٢٣

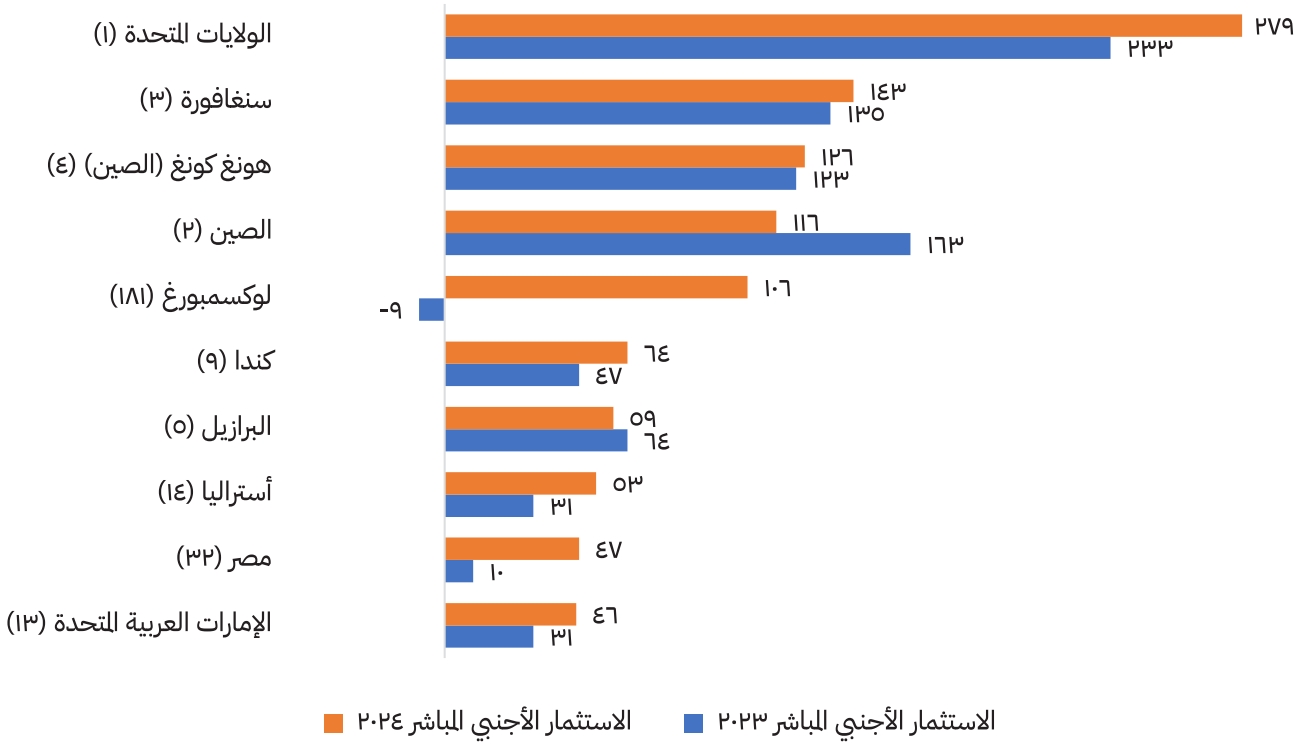

المصدر: الأونكتاد.

الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى قارة أفريقيا

شهدت إفريقيا في عام ٢٠٢٤ انتعاشًا ملحوظًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، حيث ارتفعت بنسبة ٧٥٪ لتصل إلى ٩٧ مليار دولار. ويعد هذا النمو تحولًا كبيرًا، حيث ارتفعت حصة القارة من التدفقات العالمية إلى ٦٪ ، مقارنة بـ٤٪ في العام السابق، و١١٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار إلى الدول النامية، مقابل ٦٪ فقط في عام ٢٠٢٣. وقد كانت مصر المحرك الرئيسي لهذا الانتعاش بفضل تنفيذ مشروع تطوير مدينة رأس الحكمة باستثمارات تُقدَّر بنحو ٣٥ مليار دولار. وحتى مع استبعاد هذا المشروع الضخم، استمرت التدفقات إلى إفريقيا في تسجيل نمو بنسبة ١٢٪، وإن بقيت عند مستويات متواضعة نسبيًا بلغت ٦٢ مليار دولار.

شكل ٦ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا حسب الإقليم (٢٠٢٣–٢٠٢٤)

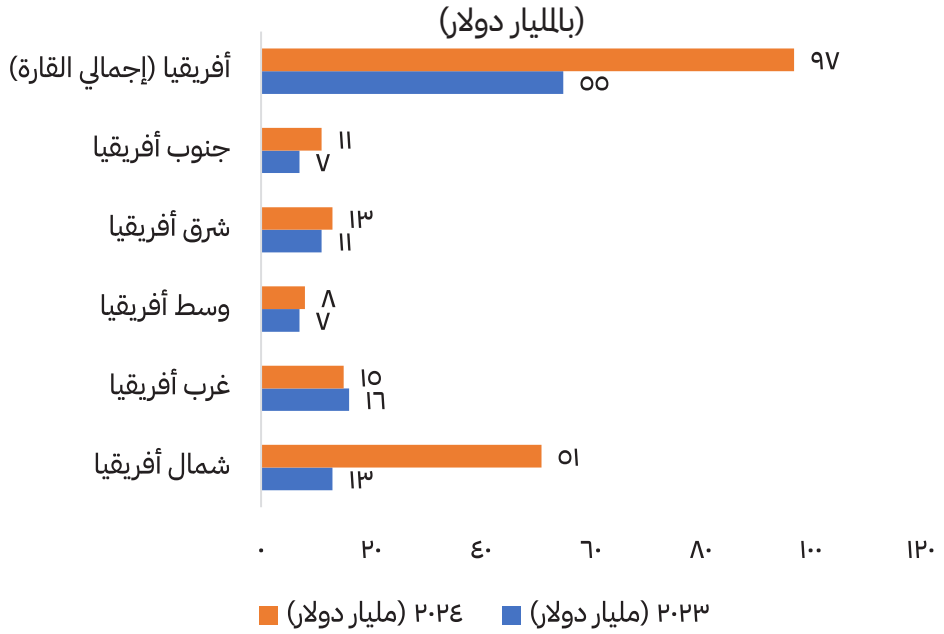

المصدر: قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر / الشركات متعددة الجنسيات – الأونكتاد

كما ارتفعت قيمة صفقات تمويل البنية التحتية (IPF) بنسبة ١٥٪، مدفوعة بعدد من المشروعات الكبرى في قطاعي الطاقة والنقل، خاصة في مصر التي تضاعفت فيها التزاماتIPF. في المقابل، تراجعت أنشطة المشروعات التأسيسية الجديدة (Greenfield)؛ إذ انخفض عدد الإعلانات بنسبة ٥٪، بينما تراجعت القيمة الإجمالية بنسبة ٣٧٪. أما صفقات الدمج والاستحواذ عبر الحدود، والتي شكّلت في السنوات الأخيرة نحو ١٥٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا، فقد سجلت صافي انسحابات بلغ ١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، مقارنة بصافي استثمار بلغ ٩,٥ مليار دولار في ٢٠٢٣، ويُعزى ذلك أساسًا إلى بيع شركة Exxon Mobil أصولها البرية في قطاع النفط والغاز إلى شركة Seplat Energy النيجيرية بقيمة ١,١ مليار دولار.

ورغم هذا التراجع في بعض المؤشرات، تزايد نصيب إفريقيا من المشروعات العملاقة عالميًا، إذ شهدت القارة سبعة مشروعات تتجاوز قيمة الواحد منها ٤ مليارات دولار. وكان أكبر مشروع إنشاءات جديد على مستوى الدول في ٢٠٢٤ هو مشروع رأس الحكمة في مصر. كما أعلنت شركة (TotalEnergies فرنسا) عن مشروعين بقيمة ٦ مليارات دولار لكل منهما في أنغولا (قطاع الاستخراج) وتونس (الطاقة المتجددة). وفي مصر، تم الإعلان عن ثلاثة مشروعات طاقة متجددة بقيمة تقارب ٤ مليارات دولار لكل منها، نفذتها شركات من كندا وفرنسا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة.

ورغم الزيادة الملحوظة في قيمة صفقات تمويل البنية التحتية (IPF) مدفوعة بالمشروع العملاق في مصر، فإن عدد هذه المشروعات تراجع بنسبة طفيفة بلغت ٣٪. وفي المقابل، شهد قطاع الطاقة المتجددة نموًا لافتًا من ناحية العدد والقيمة، مع الإعلان عن سبعة مشروعات كبرى بقيمة تقديرية تناهز ١٧ مليار دولار. وقد حازت مصر النصيب الأكبر، مستضيفة أربعة منها، شملت مشروع كابل كهربائي بحري بقيمة ٣,٨ مليار دولار، ومحطة هجينة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية بقيمة ٢,٥ مليار دولار، ومشروعًا لطاقة الرياح البرية بقيمة ٢,٢ مليار دولار. كما تضمنت الصفقات مشروعات للهيدروجين الأخضر في مصر وتونس، ومشروعات ريحية وشمسية في ناميبيا، فضلًا عن مشروع لإنتاج الأمونيا الخضراء والوقود الاصطناعي في المغرب، بمشاركة مستثمرين رئيسيين من الصين وفرنسا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

ومن الملحوظ استمرار هيمنة قطاعات الطاقة والإنشاءات والاستخراجات على أنشطة المشروعات التأسيسية الجديدة (Greenfield) في القارة الإفريقية، سواء من حيث الحصة أو وتيرة النمو خلال السنوات الخمس الأخيرة. ففي عام ٢٠٢٤، تصدر قطاع الطاقة كأكبر وجهة للاستثمار، إذ تضاعفت قيمته أكثر من ثلاث مرات، بالتوازي مع زيادة معتدلة في عدد المشروعات، ليبلغ متوسط قيمة المشروع الواحد أكثر من مليار دولار، مشكّلًا ما يزيد على ٢٠٪ من إجمالي القيمة الاستثمارية ونحو ٦٪ من إجمالي عدد المشروعات. ويعكس ذلك الدور المحوري للاستثمار الأجنبي في تعزيز أمن الطاقة بالقارة، ودعم مسار تحولها التدريجي نحو مزيج طاقي أكثر استدامة.

أما في قطاع الإنشاءات، فرغم الانخفاض الكبير في عدد المشروعات، ارتفعت القيمة الإجمالية للاستثمارات بنسبة تقارب ٥٠٪، بما يعكس تحولًا نحو مشروعات أقل عددًا وأكثر كثافة في رأس المال، بمتوسط ١,٨ مليار دولار للمشروع الواحد، ومساهمة تقارب ١٠٪ من إجمالي القيمة. وقد تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة المستثمرين في هذا القطاع بإعلانات تجاوزت ٤٩ مليار دولار.

وفي المقابل، سجلت الصناعات الاستخراجية نموًا قويًا، مع زيادة في عدد المشروعات وقيمتها الإجمالية بنحو الثلث، رغم أن حصتها من إجمالي المشروعات لم تتجاوز ٢٪. ومع ذلك، استحوذت على نحو ١٣٪ من القيمة الاستثمارية، بمتوسط يقارب ٧٠٠ مليون دولار للمشروع الواحد، مدفوعة بالطلب العالمي المتزايد على المعادن الاستراتيجية التي تزخر بها إفريقيا – مثل الليثيوم والكوبالت والعناصر الأرضية النادرة – والتي تُعد ركيزة أساسية لمسار التحول الطاقي عالميًا.

تشير البيانات إلى حدوث تحول هيكلي في قطاعي الطاقة والموارد، حيث يشهد الاستثمار في المعادن الاستراتيجية والطاقة المتجددة نموًا، مقابل تراجع الاستثمار في معالجة الوقود الأحفوري.

ورغم أن الاقتصاد الرقمي لا يزال يشكل نسبة متواضعة من إجمالي الاستثمار (حوالي ٦٪)، فقد أصبح من بين أسرع القطاعات نموًا، إذ ارتفعت القيمة بنسبة تفوق ٧٥٪، وعدد المشروعات بنسبة تقارب الثلث خلال السنوات الخمس الماضية.

كما بدأت بعض الصناعات المعتمدة على سلاسل القيمة العالية – مثل الإلكترونيات والمعدات الكهربائية – في تسجيل نمو في أنشطة المشروعات التأسيسية الجديدة، وإن كان من قاعدة صغيرة، مما يدل على أن إعادة هيكلة سلاسل التوريد تفتح آفاقًا جديدة لبعض الاقتصادات الإفريقية لجذب استثمارات صناعية لم تكن ممثلة في السابق.

في المقابل، لا تزال الاستثمارات في قطاع الصناعات الدوائية محدودة، رغم الجهود الحكومية المبذولة في عدة دول لتعزيز الإنتاج المحلي. أما في قطاع الزراعة والغابات والصيد، فقد شهد تراجعًا حادًا، حيث انخفض عدد المشروعات بنسبة تقترب من النصف، وتراجعت القيمة بأكثر من الثلثين، لتشكل ٠,٥٪ فقط من إجمالي النشاط الاستثماري في المشروعات الجديدة، ما يسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى مواءمة تدفقات الاستثمار مع أولويات التنمية، خصوصًا في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

وضع مصر بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً وإقليمياً

وبشكل عام، فقد شهدت أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر تحولات هيكلية بارزة تمثّلت في إعادة توطين سلاسل التوريد نحو مناطق أكثر قربًا واستقرارًا جيوسياسيًا، وتصاعد أثر التوترات الجيوسياسية في توجيه تدفقات الاستثمار نحو الاقتصادات الكبرى. وفي هذا السياق، تبرز مصر كدولة ذات موقع استراتيجي متميز يمكن أن تستفيد من هذه التحولات، خاصة في ظل سعيها للتحول إلى مركز إقليمي لسلاسل الإمداد والخدمات. كما يتقاطع التحول العالمي من التصنيع إلى الخدمات الرقمية مع جهود مصر في توسيع استثماراتها في قطاعات التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية. ويتزايد التركيز على جودة الاستثمار من حيث أثره التنموي، وهو ما يتوافق مع أولويات الدولة في جذب استثمارات ذات مردود تنموي شامل، لا سيما في مجالات الطاقة المتجددة، التحول الرقمي، والتصنيع الموجه للتصدير.

وقد شهدت مصر تسليطًا عالميًا جديدًا على مكانتها الاستثمارية عقب إطلاق **تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٥** الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وعلى صعيد الوجهات الاستثمارية العالمية، حققت مصر قفزة نوعية محتلة المرتبة التاسعة عالميًا بين أكثر الدول جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٤، بإجمالي تدفقات بلغ نحو ٤٧ مليار دولار، بعد أن كانت في المركز الـ ٣٢ في عام ٢٠٢٣ بإجمالي استثمارات بلغ ١٠ مليارات دولار فقط.

قد احتلت مصر هذه المرتبة المتقدمة عقب الإعلان عن صفقة مشروع رأس الحكمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تُمثل تدفقات استثنائية للسوق المصرية، ورغم ذلك فقد أثبتت هذه التطورات الجاذبية الكبيرة التي يتمتع بها السوق المصري وقدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات خاصة البنية التحتية والطاقة المتجددة.

٥. نبذة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (٢٠٠٣ - ٢٠٢٤)

بلغ إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠٢٣ أكثر من ١٨٤ مليار دولار، بمتوسط حصة عالمية بلغت ٠,٥٨٪، إلا أن مصر سجّلت تحسنًا لافتًا في عام ٢٠٢٤، حيث ارتفعت حصتها من التدفقات العالمية إلى ٣,١٪، وهي أعلى حصة سنوية منذ عام ٢٠٠٢. وعلى الصعيد الإقليمي، استحوذت مصر على ٤٨٪ من إجمالي التدفقات الواردة إلى إفريقيا، و٩٢٪ من التدفقات إلى منطقة شمال إفريقيا، مما يعزز مكانتها كمركز إقليمي جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

ووفقًا للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تُعدّ مصر وجهة استثمارية رئيسية في شمال أفريقيا، حيث تجذب شركات دولية كبرى في قطاع السيارات مثل بي إم دبليو وروبرت بوش (ألمانيا) ونيسان (اليابان)، بالإضافة إلى شركات الأدوية مثل جلاكسو سميث كلاين (المملكة المتحدة)، وشركات الإلكترونيات مثل سامسونج إلكترونيكس (جمهورية كوريا).

وتُظهر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر أداءً يفوق المتوسط الإقليمي عند قياسها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وباستثناء الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (في أعقاب جائحة كوفيد-١٩).

وفي تطور لافت خلال الفترة الأخيرة، شهد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نموًا ملحوظًا خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، حيث ارتفع بنسبة ١٢,٣٪ مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى ١٠ مليار دولار، وهو أعلى مستوى يُسجَّل منذ العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتواصل الزخم في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث سجّل صافي تدفقات الاستثمار قفزة غير مسبوقة بنسبة **٣٥٨,٩٪**، مدفوعاً بإتمام صفقة «رأس الحكمة»، ورغم استثنائية هذه الصفقة إلا أنها تعكس تصاعد الثقة الدولية في الاقتصاد المصري، والنجاح في جذب استثمارات نوعية ومؤثرة.

شكل ٧ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: مصر مقارنة بالدول النظيرة، ٢٠١٠–٢٠٢٣

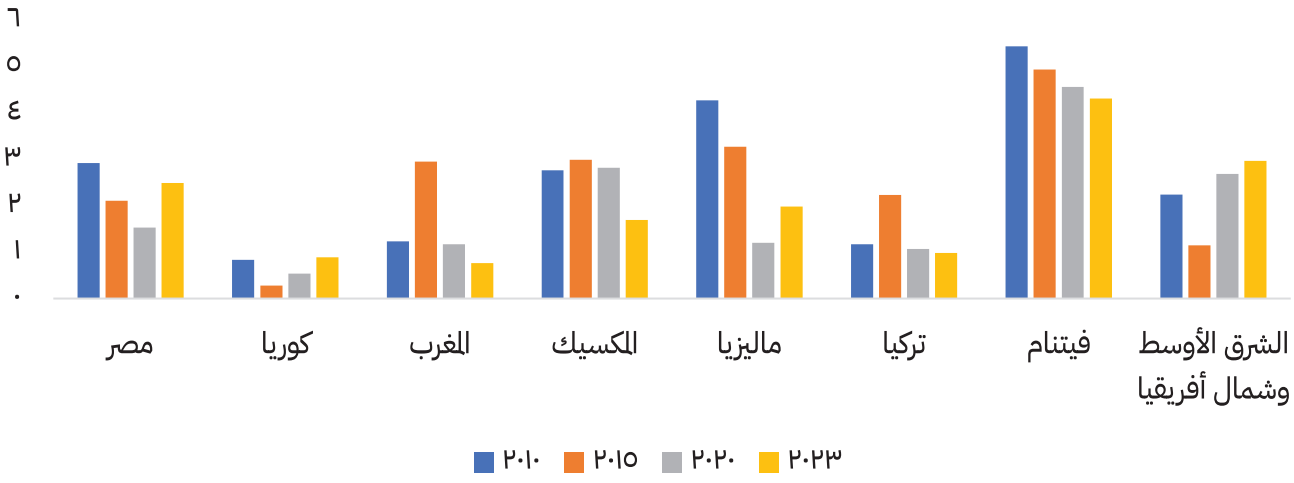

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

شكل ٨ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار في مصر للفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

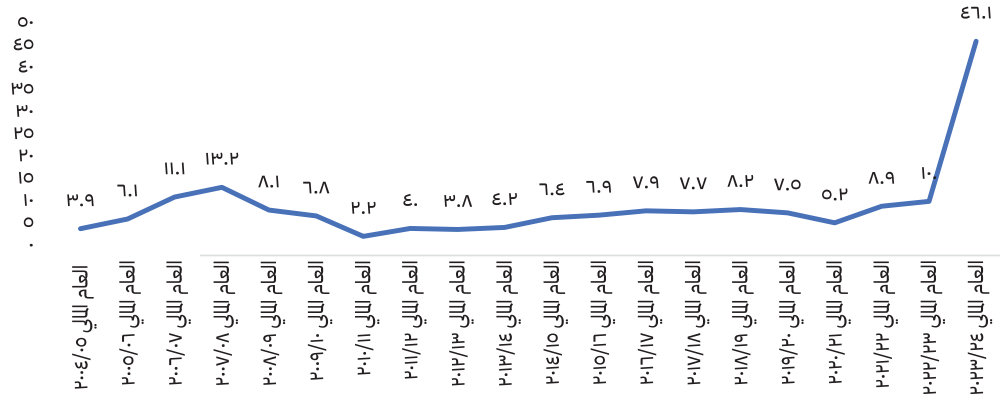

المصدر: البنك المركزي المصري

شكل ٩ حصة مصر في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (٪)

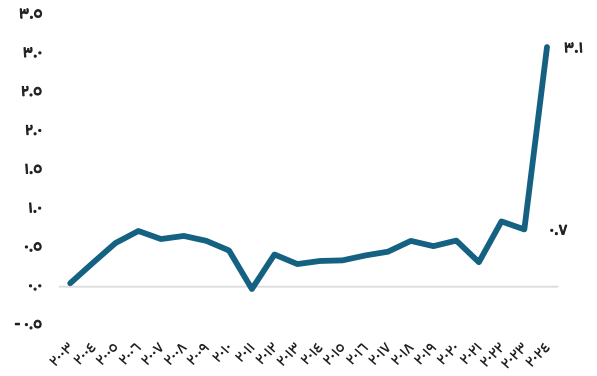

المصدر: الأونكتاد

شكل ١٠ حصة مصر من الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا (٪)

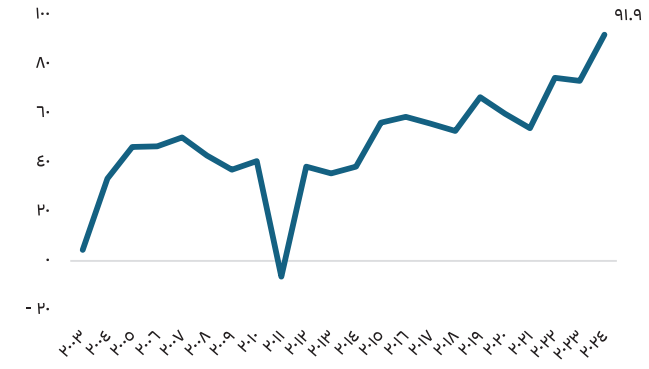

المصدر: تم حسابه بواسطة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بناءً على بيانات الأونكتاد

تنويع مصادر وهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

عملت مصر خلال السنوات الماضية على تنويع مصادر وهيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما ساهم في تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني. وقد جاءت هذه الجهود في إطار السعي نحو تنمية مستدامة وتحقيق أقصى استفادة من فرص الاستثمار العالمية. فمنذ عام ٢٠١٠، شكّلت كل من دول الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية أبرز مصادر هذه التدفقات، مع نمو ملحوظ لدور دولة الإمارات العربية المتحدة، لا سيما بعد الصفقة الكبرى لمشروع رأس الحكمة في مارس ٢٠٢٤.

وعلى مستوى هيكل الاستثمار، وعلى الرغم من تركز تلك التدفقات في قطاع النفط، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحوّلاً تدريجياً نحو قطاعات أكثر تنوعاً وكثافة في العمالة، مثل الصناعات التحويلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتسق هذا التحول مع رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تضع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مقدمة أولوياتها كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي والاستثمار.

ومع ذلك، منذ عام ٢٠٢٢، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يميل بشكل أكبر نحو صفقات إدارة الأصول العامة، وهي صفقات تُحقق عوائد مالية فورية لكنها لا تضمن بالضرورة تحقيق الأثر طويل الأجل من حيث نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية.

وتُشير بيانات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر

الجديدة (Greenfield FDI) إلى أن حوالي ٧٩٪ من الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ تركز في قطاعات مثل الفحم والنفط والغاز والكهرباء، مع انخفاض الاستثمارات الموجهة نحو عدد من القطاعات كالخدمات والسلع كثيفة المعرفة مثل تكنولوجيا المعلومات والبحث والتطوير والصناعات الإلكترونية والمعدات الطبية.

مما يؤكد على ضرورة تنويع طبيعة الاستثمارات لتشمل مجالات تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا حيث من شأنه أن يُعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني، ويوفر فرص عمل نوعية، ويعزز من القيمة المضافة للصادرات المصرية.

وقد تم تصنيف هذه الاستثمارات وفقًا لأنماط سلاسل القيمة العالمية، كما وردت في تصنيفات البنك الدولي ومعهد ماكينزي العالمي، إلى الفئات الآتية:

١. **الاستثمارات القائمة على السلع (C)** مثل الكهرباء، الفحم، النفط والغاز، وهي تمثل النسبة الأكبر من الاستثمارات المُعلنة في مصر.

٢. **السلع كثيفة العمالة (LIG)** كالصناعات النسيجية والملابس، التي توفر فرص عمل لكنها محدودة القيمة المضافة.

٣. **الخدمات كثيفة العمالة (LIS)** مثل السياحة والخدمات اللوجستية.

٤. **السلع كثيفة المعرفة (KIG)** مثل الصناعات الإلكترونية والمعدات الطبية، وهي تسهم في رفع مستوى التصنيع المتقدم.

٥. **الخدمات كثيفة المعرفة (KIS)** وتشمل تكنولوجيا المعلومات، البحث والتطوير، والخدمات المالية، وتُعد أكثر قدرة على نقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار.

٦. **المعالجة الإقليمية (RP)** استثمارات تُركز على تحويل مصر إلى مركز إقليمي للإنتاج والخدمات.

شكل ١١ بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة

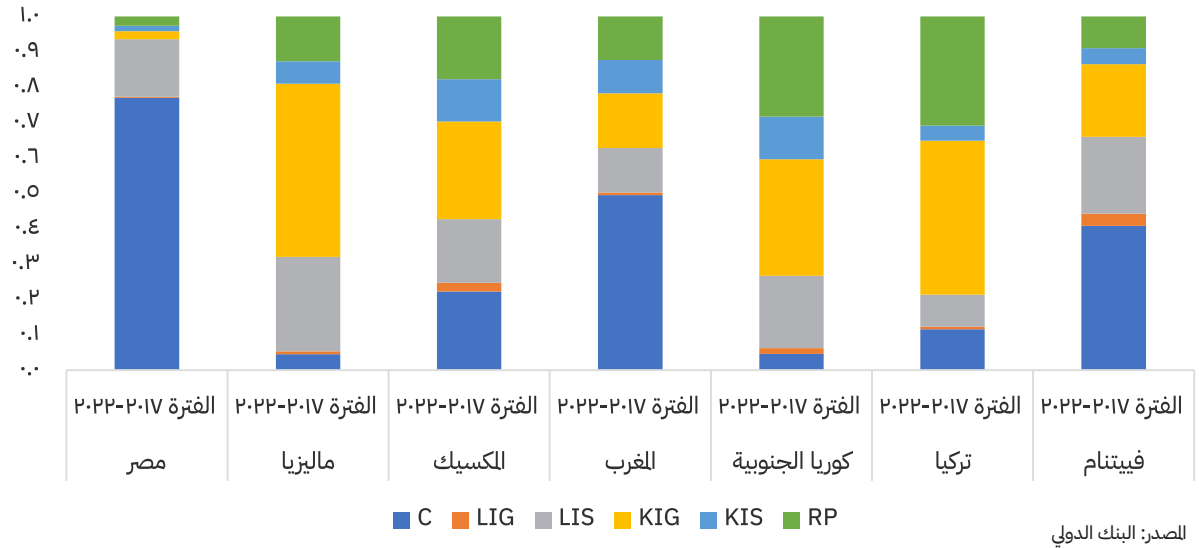

المصدر: البنك الدولي

والجدير بالذكر أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس قد شهدت توقيع اتفاقيات لمشروعات الهيدروجين والأمونيا الخضراء بقيمة ١٠,٨ مليار دولار، مدعومة بإعفاءات ضريبية وحوافز مالية. كما وقّعت الحكومة المصرية في فبراير ٢٠٢٤ اتفاقية استثمارية كبرى بقيمة ٣٥ مليار دولار مع صندوق الثروة السيادي الإماراتي (ADQ) لتطوير ساحل البحر الأبيض المتوسط، ما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالقطاعات الواعدة ذات الطابع المستدام.

مشروع رأس الحكمة: نموذج لمبادلة الديون مقابل الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي

يُعد تبادل الديون مقابل الاستثمار أداة استراتيجية هامة للعديد من الدول التي تسعى لتحفيز نموها الاقتصادي، حيث تقوم على تحويل جزء من الديون المستحقة إلى استثمارات مباشرة في مشروعات محورية داخل الدولة. من خلال هذه الاستراتيجية، يمكن للدول تقليل عبء الديون وفي نفس الوقت تحسين بنيتها التحتية وتعزيز قطاعاتها الاقتصادية الحيوية.

في هذا السياق، يعتبر مشروع تنمية منطقة رأس الحكمة في مصر من أبرز الأمثلة على تطبيق هذه الاستراتيجية. في فبراير ٢٠٢٤، أبرمت مصر اتفاقًا مع شركة القابضة الإماراتية (ADQ) لتطوير المنطقة بقيمة ٣٥ مليار دولار. حصلت الشركة الإماراتية على حقوق تطوير المنطقة مقابل ٢٤ مليار دولار، بينما تم تحويل ١١ مليار دولار من ودائع دولة الإمارات لدى البنك المركزي المصري إلى استثمار مباشر في المشروع. عزز هذا النموذج من احتياطيات النقد الأجنبي وساهم في دعم الاستقرار المالي للاقتصاد المصري، حيث أسهمت هذه الصفقة في تمهيد الطريق لتحرير سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤.

من المتوقع أن يُسهم مشروع رأس الحكمة في تحفيز قطاعات حيوية مثل السياحة والعقارات والخدمات اللوجستية والمالية. كما يهدف المشروع إلى جذب استثمارات أجنبية مباشرة تصل إلى ١٥٠ مليار دولار على مدى ٢٠-٣٠ عامًا، مع استثمارات سنوية تتراوح بين ٣-٤ مليارات دولار، معظمها في شكل استثمارات خاصة محلية وأجنبية. إضافةً إلى ذلك، يُتوقع أن يساهم المشروع في خلق مئات الآلاف من فرص العمل الجديدة وتحسين بنية مصر التحتية.

يُظهر مشروع رأس الحكمة كيف يمكن لتبادل الديون مقابل الاستثمار أن يكون أداة استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو المستدام، من خلال توجيه الاستثمارات نحو مشروعات حيوية تسهم في تحسين البنية التحتية وتوفير فرص عمل، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي ويسهم في تحقيق الاستقرار المالي. ومن المتوقع أن يُسهم المشروع في تحفيز اقتصاد مصر على المدى الطويل من خلال تطوير منطقة رأس الحكمة لتصبح مركزًا اقتصاديًا وتجاريًا عالميًا.

وفي ضوء ذلك، يُعدّ الاستثمار الخاص عنصرًا محوريًا في دفع عجلة نمو الإنتاجية، ويُحقق فوائد كبيرة، لا سيما من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات القائمة على المعرفة والابتكار.

في هذا السياق، يُمكن أن يسهم جذب «مستثمرين محوريين» في تحقيق انتشار واسع للتكنولوجيا والمعرفة، مما يعزز أداء الشركات المحلية ويدعم إدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية. وتُشير تجارب عدد من الدول، مثل أيرلندا وماليزيا وفيتنام، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الاستراتيجي يمكن أن يكون أداة فعالة لتحويل بنية الاقتصاد، من خلال خلق وظائف عالية الجودة وتعزيز الصناعات المحلية.

ولتحقيق ذلك، لا تقتصر المتطلبات على الأسس التقليدية للنمو مثل الاستقرار الكلي ووجود بيئة أعمال مواتية، بل تشمل أيضًا الحاجة إلى تحديث الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار في مصر، بهدف جذب هذا النوع من الاستثمارات والاحتفاظ به.

تدفقات النقد الأجنبي

شهدت مصر خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠- ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تدفقات من النقد الأجنبي بلغت نحو ٩٤ مليار دولار في المتوسط سنوياً، من خمسة مصادر رئيسية. تأتي الصادرات السلعية في المقدمة بمتوسط ٣٤,٢ مليار دولار سنوياً. بينما شكلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج مصدرًا مهمًا للعملة الصعبة، حيث بلغت نحو ٢٧ مليار دولار، وبرزت بشكل خاص في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، إذ ارتفعت إلى ٨,٨ مليار دولار، مدفوعة بسياسات البنك المركزي التي قامت بتحرير سعر الصرف، ما شجع بدوره على انتظام التحويلات في النظام المصرفي الرسمي. وسجل أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات معتدلة بلغت حوالي ١٥,٥ مليار دولار في المتوسط سنوياً.

شكل ١٢ مصادر النقد الأجنبي في مصر - متوسط الفترة من ٢٠١٩/٢٠٢٠ - ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (مليار دولار)

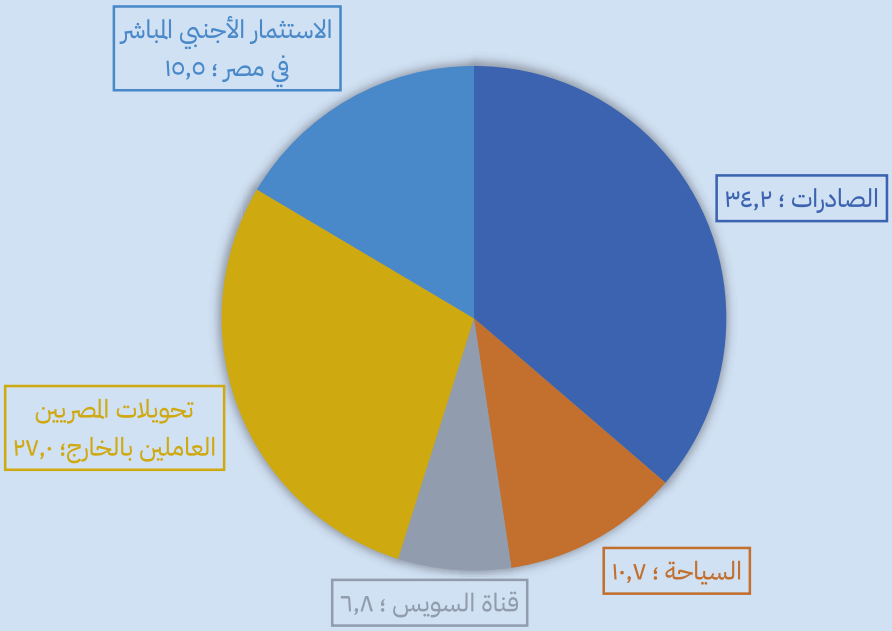

المصدر: البنك المركزي المصري

من ناحية أخرى، سجل قطاع السياحة عائدات بنحو ١٠,٧ مليار دولار في المتوسط، مستفيدًا من التعافي العالمي وتحسن الخدمات. وجاءت قناة السويس في المركز الأخير بمتوسط سنوي ٦,٨ مليار دولار وقد شهدت تراجعًا في الإيرادات في الفترة الأخيرة، حيث انخفضت بنحو ٦٣,٤٪ لتسجل ٨٨٠ مليون في الربع الثاني من ٢٠٢٤/٢٠٢٥، دولار فقط، بسبب التوترات في البحر الأحمر التي دفعت بعض شركات الشحن لتغيير مساراتها.

مستجدات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر على المستوى الربع سنوي

بلغ إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى مارس ٢٠٢٥ نحو ٩,٨ مليار دولار، مقارنة بـ ٢٣,٧ مليار دولار في الفترة نفسها من العام السابق، مما يعكس انخفاضًا بنسبة ٥٨٪. وقد شكّلت زيادات رؤوس الأموال النسبة الأكبر من صافي التدفقات بواقع ٣٩٪، تلتها الأرباح المرحلة بنسبة ٣١٪. كما ارتفعت التحويلات الواردة لشراء العقارات بشكل كبير، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالاستثمار في هذا القطاع.

شكل ١٣ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالمليار دولار

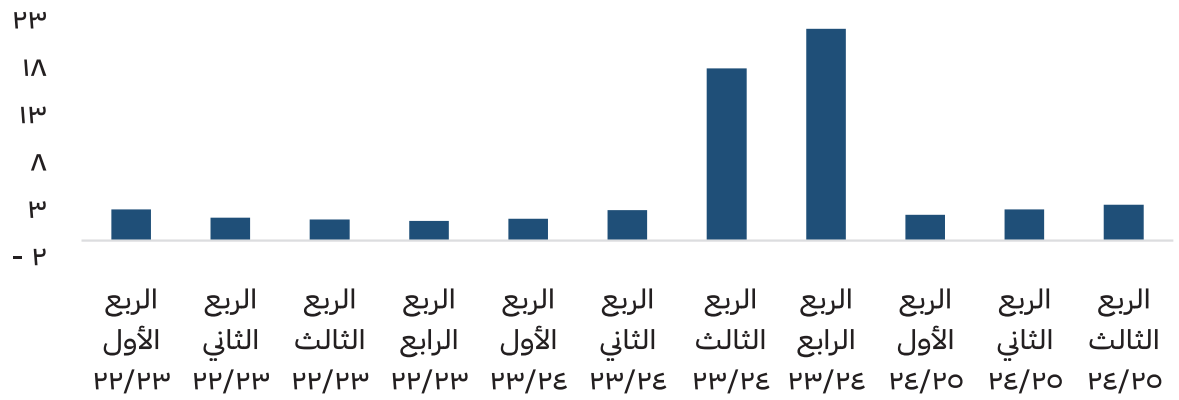

المصدر: البنك المركزي المصري

وفي حال استبعاد صفقة رأس الحكمة التي بلغت قيمتها ١٥ مليار دولار، فإن نسبة النمو تصل إلى نحو ١٣٪. كما أظهرت البيانات توزيعًا متقاربًا للتدفقات بين الأرباع الثلاثة، مع زيادة طفيفة في الربع الثالث. وأوضحت الإحصاءات أن القطاعات غير البترولية استحوذت على النسبة الأكبر من صافي التدفقات، بنسبة ٩٣٪، مقارنة بنسبة ٧٪ فقط لقطاع البترول والغاز، وهو ما يشير إلى نجاح نسبي في تنويع مصادر الاستثمار بعيدًا عن القطاع البترولي. وتشير هذه التطورات إلى تغيرات في هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تنامي دور القطاعات غير البترولية كمحرك رئيسي لجذب الاستثمارات (جدول ٢).

شكل ١٤ صافي التدفقات البترولية وغير البترولية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى مارس ٢٠٢٥

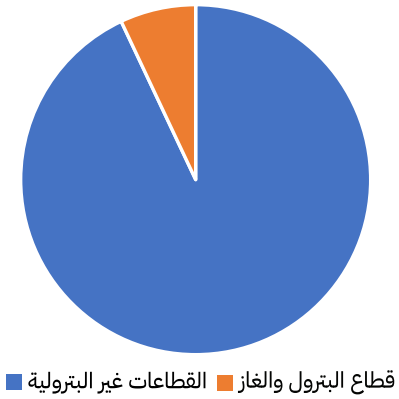

المصدر: البنك المركزي المصري

جدول ٢ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ – مارس ٢٠٢٥ (مليون دولار)

	يوليو/مارس*		
	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤	نسبة التغيير ٪
الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر(صافي)	٢٣٧١٢,٣	٩٨١٣,١	-٥٨,٦
١-صافي الاستثمارات في قطاع البترول	-١٧٥,٦	٦٦٩,٦	-٤٨١,٣
٢- صافي الاستثمارات في القطاعات غير البترولية، تشمل:	٢٣٨٨٧,٩	٩١٤٣,٥	-٦١,٧
صافي حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية	٨٥٢,٢	٣٩٦,١	-٥٣,٥
صافي التحويلات الواردة لشراء عقارات	٨٣٩,٩	١٥٨٤,١	٨٨,٦
صافي القروض	٥٨٥,٧	-١٩٧,٢	-١٣٣,٧
صافي الأرباح المرحلة	٣٢٨٣,١	٣٠٨٩,٥	-٥,٩
التأسيسات الجديدة	١٥٣٦٨,٩	٤٢٦,٥	-٩٧,٢
صافي زيادة رؤوس أموال	٢٩٥٨,١	٣٨٤٤,٥	٣٠,٠

المصدر: البنك المركزي المصري

من جهة أخرى، أظهرت بيانات النصف الأول لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يشهد تنوعًا في القطاعات، وقد تصدر القطاع الخدمي قائمة القطاعات الأكثر استقطابًا للاستثمارات، ليستحوذ على نحو ٤٩,٤٪ من إجمالي صافي التدفقات، وكان معظمها متركزًا في خدمات القطاع التمويلي والعقاري، ما يعكس الاهتمام الكبير من قبل المستثمرين في السوق العقاري والخدمات المالية التي شهدت توسعًا ملحوظًا في الفترة الأخيرة. ويليه القطاع الصناعي بنسبة ١١,٥٪، مما يبرز التوجه نحو زيادة الاستثمارات في قطاعات التصنيع، بما يتماشى مع استراتيجية الحكومة لتطوير وتعزيز القاعدة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية.

وقد استحوذت **القطاعات الخدمية** التالية على النصيب الأكبر من صافي تدفقات القطاع الخدمي خلال النصف الأول لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٤: القطاع التمويلي بنسبة ٢٦,٤٪، والقطاع العقاري بنسبة ٢٢,٧٪، والخدمات البترولية بنسبة ١٦,٩٪ من إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الخدمي بجمهورية مصر العربية. وفيما يخص القطاع الصناعي، استحوذت الصناعات الكيماوية على النصيب الأكبر بنسبة ٤٩,٧٪ من إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الصناعي بجمهورية مصر العربية.

شكل ١٥ التوزيع القطاعي لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٥/٢٤

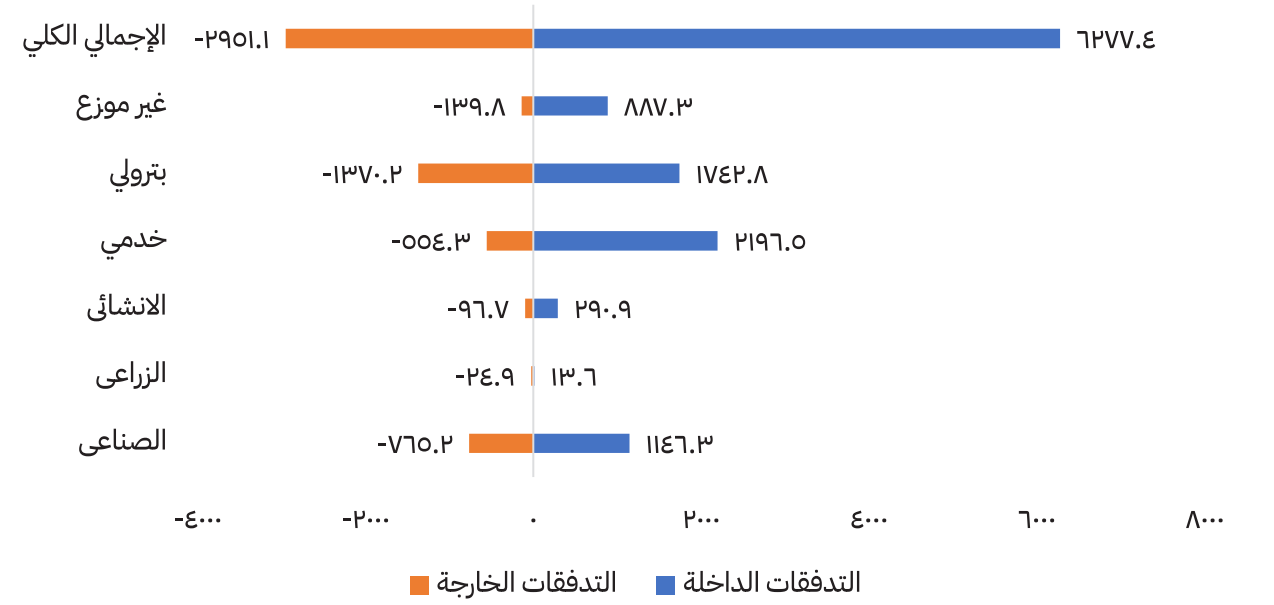

المصدر: البنك المركزي المصري.

يُوضح الشكل التالي التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي في مصر خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، حيثُ استحوذ قطاع الصناعات الكيماوية على النصيب الأكبر من اجمالي التدفقات الداخلة إلى القطاع بحصة بلغت ٤٨,٤٪، يليه قطاع مواد البناء بحصة بلغت ١٣,٧٪، ثم قطاع الصناعات الهندسية بحصة بلغت ١٢,٦٪.

وعلى جانب التدفقات للخارج من القطاع، استحوذ قطاع الصناعات الكيماوية على ٤٧,٧٪منه، يليه قطاع مواد البناء بنسبة ٢١,٧٪، وقطاع الصناعات الهندسية بنسبة ١١,٧٪.

ومما سبق، حققت جميع القطاعات صافي تدفق للداخل، وخاصةً قطاع الصناعات الكيماوية الذي استحوذ على النسبة الاكبر بنحو ٤٩,٧٪ يليه قطاع الصناعات الهندسية بنسبة ١٤,٥٪.

وعلى جانب **التدفقات للخارج من القطاع**، استحوذ قطاع الصناعات الكيماوية على ٥٣,١٪منه، يليه قطاع الصناعات الهندسية بنسبة ٢٧,٢٪، وقطاع الصناعات الدوائية بنسبة ١٢,٢٪.

شكل ١٦ التوزيع القطاعي الفرعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي (بالمليون دولار) خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠٢٤

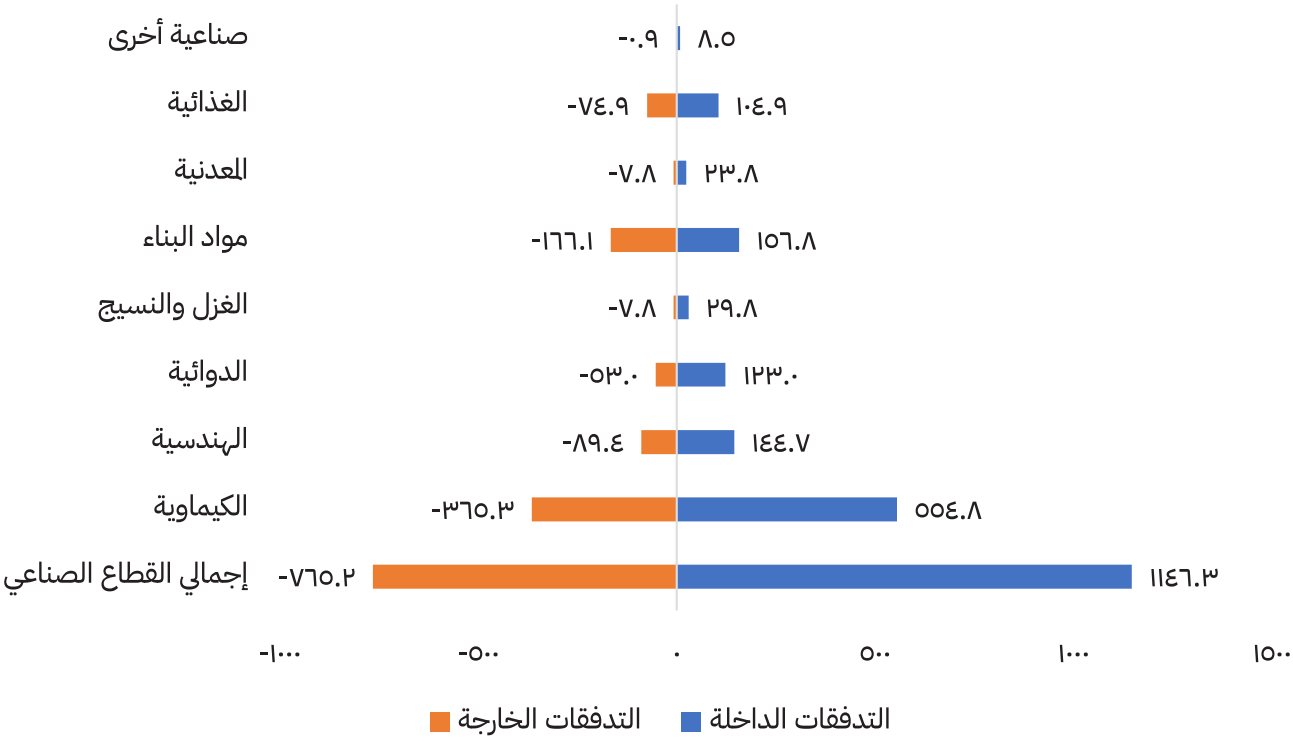

المصدر: البنك المركزي المصري.

وبالنسبة للدول الأكثر استثماراً في مصر خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (الفترة من يوليو - ديسمبر ٢٠٢٤)، تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة أكبر الدول المستثمرة في مصر بنسبة ٢٣,٦٪، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٤,٨٪، ثم بريطانيا والسعودية والكويت. ويعكس هذا التنوع في مصادر الاستثمارات تزايد اهتمام الأسواق الإقليمية والدولية بمصر، وهو ما يعزز من مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على جذب استثمارات متعددة ومتنوعة، مما يساهم في استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

٦. أنظمة الاستثمار في مصر

تتكون منظومة الاستثمار في مصر من مجموعة متكاملة من الآليات والأطر المؤسسية التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتشمل هذه المنظومة المناطق الحرة، والمناطق الاستثمارية، والمناطق التكنولوجية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وفي مقدمتها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZone) . وتتميز هذه المناطق بتهيئة بيئة أعمال جاذبة من خلال الحوافز الاستثمارية، والبنية التحتية المتطورة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، بما يتيح لمصر ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للتصنيع والخدمات واللوجستيات، ويعزز قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

١. المنطقة الاقتصادية لقناة السويس: بوابة مصر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تُعد البنية التحتية عالية الجودة من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون الأجانب في قراراتهم الاستثمارية، إلى جانب توافر العمالة الماهرة، والاستقرار الأمني والسياسي، وبيئة الأعمال الداعمة. وفي هذا السياق، أولت مصر اهتمامًا كبيرًا بتحسين البنية التحتية باعتبارها أساسًا لرفع الإنتاجية وتحفيز النمو وجذب الاستثمارات.

فقد ضخت الدولة استثمارات غير مسبوقة تقدر بمليارات الدولارات خلال العقد الماضي في مشروعات البنية التحتية باعتبارها محرك رئيسي ومضاعف للاستثمار والإنتاجية والتجارة، شملت تطوير شبكات الطرق والكهرباء والطاقة المتجددة والموانئ والنقل الذكي. وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تحسين ترتيب مصر في العديد من مؤشرات التنافسية الدولية، وتهيئة بيئة مواتية لجذب المستثمرين.

وتُعد المنطقة الاقتصادية لقناة السويسSCZone أحد أبرز النماذج التي تُجسد هذا التوجه، حيث تمثل منصة متكاملة للاستثمار الصناعي والخدمي واللوجستي، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي على أهم ممر ملاحي في العالم وخلال السنوات الثلاثة السابقة جذبت المنطقة استثمارات بنحو ٨,٥ مليار دولار، وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في يوليو ٢٠٢٥. تمتد المنطقة على مساحة ٤٥٥ كم٢ وتوفر بنية تحتية متطورة تضم ستة موانئ رئيسية وأربع مناطق صناعية متخصصة، وشبكات طاقة واتصالات، إلى جانب حوافز استثمارية تنافسية وإجراءات مبسطة، وتخدم ما يقرب من مليارى مستهلك في أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، مما يجعلها مركزًا لوجستيًا وصناعيًا عالميًا. كما تحتضن المنطقة صناعات متنوعة تتراوح بين **الصناعات الثقيلة، الطاقة المتجددة، الصناعات الدوائية والتكنولوجية، واللوجستيات.**

كما تتميز SCZone بتوفير **حوافز استثمارية وتسهيلات جمركية وضريبية جذابة**، منها الإعفاء الكامل من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على الواردات المستخدمة في الإنتاج أو التصدير، وخصومات ضريبية تصل إلى ٥٠٪ على تكاليف الاستثمار. كما تعتمد المنطقة على نظام «الشباك الواحد» الذي يتيح تسجيل الشركات واستخراج التراخيص خلال أيام معدودة عبر منصات رقمية متكاملة.

المـزايـا التنـافسيـة

تنبع القيمة الفريدة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس من تلاقي وتوافر عدة عوامل تتمثل في الموقع الاستراتيجي، والبنية التحتية المميزة، والحوافز، والدعم المؤسسي:

١. الموقع الاستراتيجي:

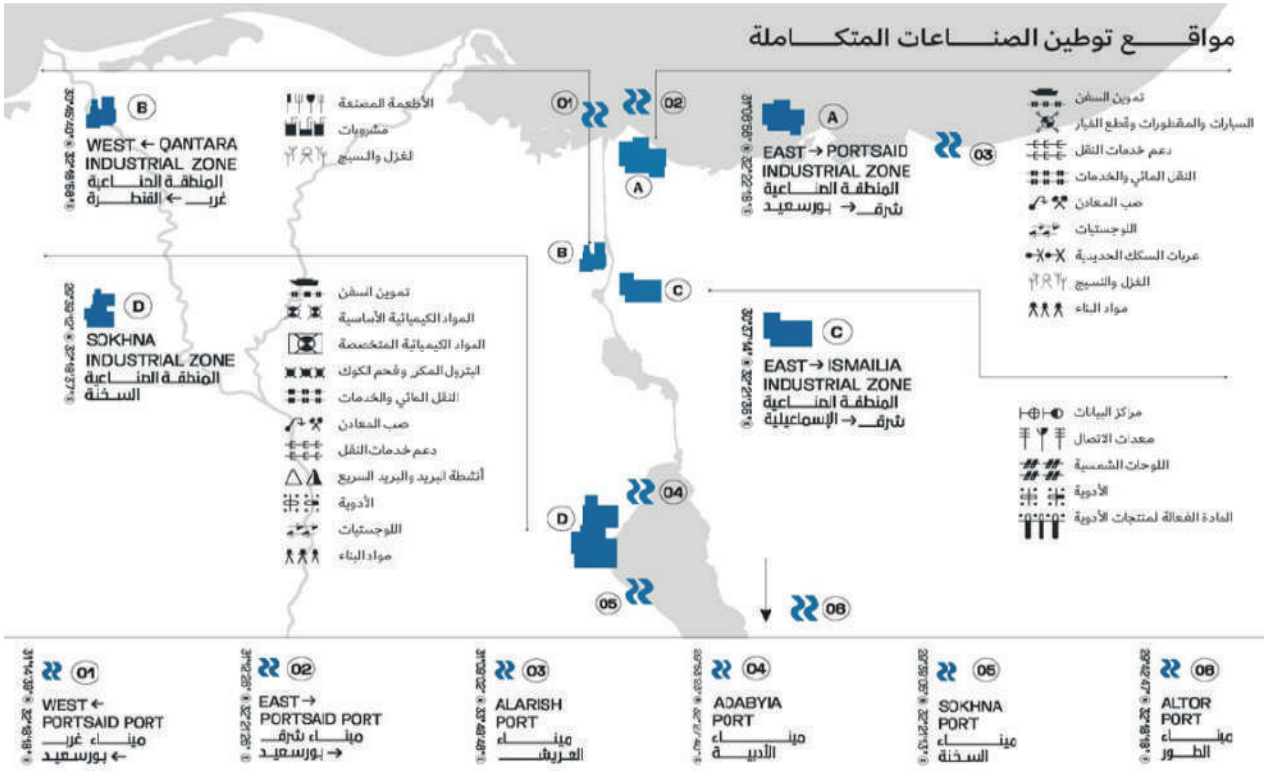

- تقع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس على ضفاف قناة السويس التي تمر عبرها أكثر من ١٢٪ من حركة التجارة البحرية العالمية، بالإضافة إلى ٢٠٪ من تجارة الحاويات الدولية (International Container Trade) بالإضافة الي مرور حوالي ٣٠ ألف سفينة سنوياً.
- تتوسط المنطقة مسارات الشحن البحرية العالمية الرئيسية، مما يتيح لها وصولا مباشرا إلى ما يقرب من مليارى مستهلك في إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا عبر اتفاقيات التجارة الحرة: (الكوميسا، الأفكتا، QIZ، EFTA، الاتحاد الأوروبي، أغادير، الميركوسور).
- تشكل المنطقة مركزًا طبيعيًا لسلاسل القيمة العالمية التي تسعى لتنويع وتقليل طول مسارات التوريد.

٢. البنية التحتية المميزة:

- تضم المنطقة ستة موانئ رئيسية وهم ميناء شرق بورسعيد، وميناء غرب بورسعيد، وميناء العريش، وميناء الأدبية، وميناء السخنة، وأخيرًا ميناء الطور، إلى جانب مطارين، وأربع مناطق صناعية كبرى تشمل منطقة العين

السخنة الصناعية، ومنطقة شرق بورسعيد الصناعية، ومنطقة غرب القنطرة، ومنطقة شرق الإسماعيلية (وادي التكنولوجيا).

- يضمن إطار لوجستي متعدد الوسائط اتصالا سلسا بين وسائل النقل البحري والسكك الحديدية والطرق البرية.
- كما يشمل التوسع المخطط مستقبليًا في الموانئ الجافة والمحطات الداخلية، ما يسهم في تقليل الوقت والتكاليف اللازمة للوصول إلى الأسواق.

- **وفيما يلي استعراض للمناطق الصناعية:**

  - **منطقة شرق بورسعيد الصناعية:** تمتد على مساحة ٦٣ كيلومترًا مربعًا، وتستضيف صناعات متنوعة مثل صناعة المنسوجات الصناعات الدوائية والإلكترونيات والصناعات الغذائية والزراعية ومكونات السيارات والخدمات اللوجستية والتخزين وإنتاج الوقود النظيف والهيدروجين الأخضر. وتدعمها بنية تحتية قوية تشمل محطات تحلية ومعالجة مياه الصرف الصحي، ومحطات كهرباء عالية السعة.

  - **منطقة العين السخنة المتكاملة:** تقع عند المدخل الجنوبي لقناة السويس، وتركز على الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات والطاقة الشمسية والطاقة المتجددة والصناعات الدوائية والمواد الفعالة والخدمات التجارية والسياحية وصناعات السكك الحديدية وإطارات السيارات ومراكز البيانات واللوجستيات، مستفيدة من قربها من ميناء العين السخنة والادبية.

  - **منطقة شرق الإسماعيلية (وادي التكنولوجيا):** تعتبر هذه المنطقة كمركز للصناعات التكنولوجية المتقدمة مثل الألواح الشمسية والإلكترونيات ومعدات الاتصال والصناعات الخضراء والتصنيع الذكي وصناعات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة بهدف تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي حيث تنسجم هذه المنطقة مع استراتيجية التحول الرقمي ورؤية مصر ٢٠٣٠.

  - **منطقة القنطرة غرب:** تقع بالقرب من قناة السويس وتهدف إلى دعم مختلف الأنشطة الصناعية مستفيدة من موقعها الاستراتيجي في مجالات التصنيع والتجارة. وتستهدف الصناعات الزراعية والغذائية والصناعات الخفيفة. وتُعد مناسبة جدًا للصناعات المعتمدة على الموارد الزراعية مثل تصنيع الأغذية والمشروبات والصناعات الزراعية والصناعات الكيماوية الأساسية والمتخصصة والصناعات الدوائية.

٣. الحوافز الجمركية والمزايا الضريبية:

- يستفيد المستثمرون من إعفاء كامل من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة للاستخدام داخل المنطقة أو لإعادة التصدير.
- تتوفر خصومات ضريبية تصل إلى ٥٠٪ على تكاليف الاستثمار للأنشطة المؤهلة (qualifying activities).
- تُتيح المنطقة إجراءات سريعة للتخليص الجمركي، وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، ووجود الجمارك داخل المنطقة، وإدارة مرنة وسريعة لسلاسل الإمداد.

٤. بيئة تنظيمية وتجارية مواتية:

- تُدار المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بموجب نظام قانوني وإداري خاص وفقًا للقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، مما يوفر حماية أكبر للمستثمرين، وآليات فعالة لحل النزاعات، وضمان الاستقلالية التشغيلية.
- يضمن إطار الحوكمة والذي يشرف عليه **هيئة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس**، وضوح المسؤوليات، وتبسيط الإجراءات، وتسهيل تعاملات المستثمرين.
- يستفيد المستثمرون من نموذج «الشباك الواحد» (one-stop-shop) لتسجيل الأعمال، والحصول على التصاريح والرخص، وتخصيص الأراضي، حيث يقدم هذا النظام مجموعة متكاملة من الخدمات من خلال أنظمة رقمية متكاملة، مما يضمن سرعة وكفاءة إنجاز إجراءات

التأسيس والتشغيل. وعادة ما يتم إتمام تسجيل الشركات في المنطقة خلال ١-٣ أيام، بينما تتم إجراءات الترخيص في غضون ٣ أيام عمل فقط، مما يجعل المنطقة من أسرع المناطق على مستوى العالم في تأسيس الأعمال.

- تغطي الخدمات المقدمة من خلال النافذة: تسجيل الشركات، إصدار جميع التراخيص، تصاريح العمل، نظام جمركي مركزي، نظام ضريبي مركزي، مركز حل النزاعات.
- **تسهيلات تصديرية من خلال ٧ اتفاقيات تجارة حرة** تشمل إفريقيا والعالم العربي.

وفيما يلي ملخص للفرص الاستثمارية في المنطقة:

٥. فرص قطاعية متنوعة:

- تشمل القطاعات ذات الأولوية: الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة، وصناعة السيارات ومكوناتها، والنسيج والملابس، والبتروكيماويات، والصناعات الدوائية، وتجهيز الأغذية، وخدمات اللوجستيات.
- تُعد المنطقة مناسبة بشكل خاص لأنشطة التجميع والتصنيع وإعادة التصدير، مستفيدةً من اتفاقيات التجارة التي أبرمتها مصر وموقعها الإقليمي الاستراتيجي.

جدول ٣ ملخص الفرص الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

القطاع	الفرص الاستثمارية المحددة	المواقع المناسبة	الأرقام الداعمة	لماذا الاستثمار؟
الهيدروجين الأخضر	• إنتاج الهيدروجين الأخضر	السخنة شرق بورسعيد	١٦ مذكرة تفاهم مع شركات عالمية	• قرب من أوروبا (طلب مرتفع على الهيدروجين) • مشروعات جاهزة للتنفيذ بدعم حكومي
البطاريات والمركبات الكهربائية	• تصنيع بطاريات السيارات • مكونات إلكترونية	شرق بورسعيد السخنة	المنطقة مجهزة للبنية التحتية الكهربائية	• الطلب العالي على المركبات النظيفة • دعم كامل للتصنيع المحلي
المنسوجات	• تصنيع الأقمشة – الألياف – ملابس جاهزة	القنطرة شرق شرق بورسعيد	تخصيص مناطق صناعية خفيفة على مساحة ١٩,٥ كم^{٢}	• أجور تنافسية • تسهيلات تصدير عالية • ربط مباشر بأسواق QIZ وأفريقيا
مكونات السيارات	• تصنيع الإطارات • المكونات المعدنية والبلاستيكية	شرق بورسعيد السخنة	• مناطق صناعية متخصصة بمساحة ٦٤ كم مربع • شبكة طرق بطول ٦٤,٤ كم	• جاهزية للتصدير • دعم للطاقة والبنية التحتية
الصناعات الدوائية	• تصنيع أدوية • مواد فعالة • تغليف	السخنة شرق الإسماعيلية	• دعم للعمالة المحلية من الدولة	• تمويل لتدريب العمال • إعفاءات على مستلزمات الإنتاج
الصناعات الغذائية والزراعية	• تغليف وتصنيع غذائي • زراعة ذكية	القنطرة شرق شرق الإسماعيلية	• تخصيص ١٩,٥ كم^{٢} بالقرب من دلتا النيل	• بنية تحتية مؤهلة • دعم للتوسع والتصدير • قرب من السوق المحلي والأسواق الإفريقية
الصناعات الهندسية والمعدنية	• صب معادن • تصنيع أدوات ومعدات	السخنة شرق بورسعيد	• ٥ أرصفة صناعية في السخنة • أعماق تصل إلى ١٨ متر لاستقبال السفن الكبيرة	• دعم جمركي كامل • جاهزية كاملة للتركيب والإنتاج
مواد البناء	إسمنت – حديد – سيراميك – دهانات	كافة المناطق الصناعية	• ميناء السخنة يستهدف التوسع بمساحة ٥,٦ مليون متر مربع للساحات التجارية	• ارتفاع الطلب المحلي • دعم في الطاقة والمياه والبنية

القطاع	الفرص الاستثمارية المحددة	المواقع المناسبة	الأرقام الداعمة	لماذا الاستثمار؟
الطاقة الشمسية (So-lar PV)	• تصنيع ألواح شمسية • معدات توليد طاقة	شرق الإسماعيلية	• محطة تحلية مياه بسعة ١٠٠,٠٠٠ م³/يوم لدعم الصناعات النظيفة	• دعم بيئي وحكومي مباشر • مشروعات جاهزة للتحول الأخضر
الكيماويات	كيماويات أساسية – متخصصة – أسمدة	السخنة الأدبية	• طول الأرصفة: ٣,٤٧٧ م مخصصة للكيماويات • أعماق تصل إلى ١٨ متر لاستقبال السفن الكبيرة	• صفر جمارك على المعدات • دعم للبنية التحتية الكيميائية
مراكز البيانات والتكنولوجيا	• مراكز بيانات • شبكات رقمية	شرق بورسعيد السخنة	٣ مراكز اتصالات + ٣ كابلات فايبر أوبتك	• ربط رقمي كامل • نافذة موحدة للخدمات الإلكترونية
الخدمات اللوجستية	• مراكز توزيع • مناطق تخزين / مستودعات • خدمات موانئ	كافة المناطق	• أكثر من ٢٠,٠٠٠ سفينة سنوياً • أكثر من ١ مليار طن تمر سنوياً • بنية تحتية: ١٣ محطة توزيع كهرباء + ٢ محطة تحلية + ٦ وحدات معالجة	• أكبر ممر ملاحي عالمي • تمثل ٢٠٪ من تجارة الحاويات العالمية • أسعار تنافسية للأرصفة والمخازن • جاهزية كاملة للتخزين والتوزيع • دعم شبكي داخلي وإقليمي
تموين السفن (Bunkering)	محطات وقود بحرية	شرق بورسعيد السخنة	• قطاع مستهدف بخطة متكاملة • ربط مباشر بالموانئ	• دعم لوجستي كامل • تراخيص مبسطة وسريعة

المصدر: الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

٢. **المناطق الحرة العامة والخاصة**، والتي تمنح إعفاءً كاملا من الضرائب الجمركية وضريبة الدخل للأنشطة الموجهة للتصدير، وتضم حاليًا أكثر من ١٢٠٨ مشروعًا، برؤوس أموال تتجاوز ١٤,١ مليار دولار، وفقًا للبيانات الصادرة عن وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية في يونيو ٢٠٢٥.

٣. **مناطق الاستثمار**، والتي وصل عددها إلى ١٨ منطقة استثمارية في ٧ محافظات، تحتضن أكثر من ١٠,٠٠٠ مشروع في مجالات الصناعات الخفيفة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات ذات القيمة المضافة. وقد بلغت حجم الاستثمارات بتلك المناطق نحو ٤ تريليون جنيه وفقًا لوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية.

٤. **المناطق التكنولوجية**، والتي تعفى فيها المعدات والآلات من الرسوم الجمركية، وتدعم القطاعات الابتكارية القائمة على التكنولوجيا، لاسيما الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال ٦ مناطق متخصصة على مستوى الجمهورية.

وتمثل هذه الآليات المتنوعة ركيزة أساسية تعزز من مكانة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كمحور استراتيجي في خطة الدولة لجذب رأس المال، خاصة استثمارات القطاع الخاص، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل في قطاعات ذات أولوية.

وبالتوازي مع الإصلاحات الجارية في مجالات تخصيص الأراضي، وتبسيط التراخيص، والتحول الرقمي في الحوكمة، تدعم المنطقة الاقتصادية رؤية أوسع للتصنيع الشامل والمستدام. ويعكس هذا التوجه تحول نوعي من نماذج ترويج الاستثمار التقليدية والمجزأة إلى نموذج موحد يرتكز على المستثمر، ويهدف إلى تعظيم القيمة المضافة، وتعزيز الصادرات، ودعم الابتكار.

منظومة صناعية متكاملة وجاهزية عالية للاستثمار

تُعد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس نموذجًا متكاملًا للنظام الصناعي وجاهزية الاستثمار، حيث تستضيف كبرى الشركات العالمية والإقليمية في قطاعات استراتيجية ذات قيمة مضافة عالية مثل البتروكيماويات، وتجميع السيارات، والإلكترونيات، والنسيج، والخدمات البحرية، واللوجستيات، والهيدروجين الأخضر. تدعم المنطقة ١٤ مطورًا صناعيًا متخصصًا (specialized industrial developers) وتحتوي على نحو ١٠٠ منشأة مرتبطة بالموانئ (port-related establishments)، ما يحقق تكاملًا فعالًا بين الصناعة والبنية التحتية التجارية. كما تضم أكثر من ٥٣٠ منشأة تشغيلية نشطة (operational entities) تديرها خمسة مشغلين دوليين للموانئ (port operators)، مما أسهم في استقطاب رأس المال والخبرات العالمية، حيث أنها تتيح إمكانية تملك أجنبي ١٠٠٪.

من بين أبرز الشركات العالمية المستثمرة في المنطقة شركات مثل دي بي ورلد (DP World)، سيمنس (Siemens)، تويوتا (Toyota)، مايرسك (Maersk)، والسويدي إليكتريك. ويُعد ميناء دي بي ورلد في العين السخنة نموذجًا إقليميًا في كفاءة تشغيل الموانئ.

في مجال الطاقة الخضراء، تبرز المنطقة كمركز إقليمي للهيدروجين الأخضر، حيث أبرمت مصر سبع مذكرات تفاهم مع مطورين دوليين مثل Scatec، AMEA Power، وFortescue Future Industries لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة وهيدروجين أخضر بإجمالي استثمارات محتملة تصل إلى ٤٠ مليار دولار خلال عشر سنوات، ما يعزز دور المنطقة كمصدر رئيسي لتصدير الوقود الأخضر للأسواق الأوروبية.

كما تشهد المنطقة تطورًا كبيرًا في الخدمات اللوجستية والبحرية، من خلال إنشاء مراكز متكاملة لخدمات التخزين، وإعادة الشحن، والتبريد، إلى جانب توسع في بناء السفن، وتزويدها بالوقود، وأعمال الصيانة، ما يُعزز من تنافسية مصر في سلاسل القيمة البحرية.

على صعيد البنية التحتية الرقمية، تعمل المنطقة على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن أبرز المشروعات مركز بيانات كيميت (Kemet Data Center) بقيمة ٤٥٠ مليون دولار بالشراكة مع INTRO Technology ومركز بيانات عمان، لتوفير خدمات رقمية متقدمة. كما تدعم المنطقة إنشاء مراكز بيانات وتطوير البرمجيات والتعليم التكنولوجي بما يتماشى مع أهداف التحول الرقمي في مصر.

تهتم المنطقة أيضًا بتأهيل القوى العاملة من خلال مبادرات تدريب مهني متقدمة، منها مركز التدريب المهني المصري الصيني في شرق بورسعيد، الذي يقدم تدريبًا في مجالات متنوعة تشمل الطاقة، السيارات، الروبوتات، والإلكترونيات. بالإضافة إلى أكاديمية السويدي التي تركز على التعليم الفني بالشراكة مع بنك مصر، والأكاديمية المصرية الألمانية الفنية (EGT Academy)، التي أُنشئت بالشراكة بين شركة سيمنس ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، وتهدف إلى تدريب ٥,٥٠٠ شاب مصري بحلول عام ٢٠٢٥. وقد أسهمت هذه الجهود، إلى جانب التوسع الصناعي والخدمي في المنطقة، في خلق أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، ما يعزز الأثر التنموي للمنطقة على المستوى الوطني.

٧. الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠

في إطار حرص الدولة المصرية على تعزيز بيئة ومناخ الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، و تنفيذًا للتوجيهات الرئاسية المتعلقة بتكليف مجموعة البنك الدولي بإجراء دراسة تقييم شاملة للإجراءات الحكومية وفعاليتها على أرض الواقع من منظور دولي، واتخاذ اللازم لإزالة كافة العوائق أمام بيئة الاستثمار في مصر، تم عقد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية لاستعراض ومناقشة أهم محاور الدراسة المزمع القيام بها، حيث تم تبادل الرؤى والتوافق حول الشكل النهائي والإطار العام والمنهجي للدراسة وأهم المخرجات المطلوب تحقيقها لتحسين مناخ الاستثمار في مصر وتعظيم العائد منها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

ارتكزت الدراسة بشكل أساسي على تحليل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الإجراءات الإصلاحية الواجب اتخاذها والتوصية بالإصلاحات التي ستساعد على جذب استثمارات أجنبية مباشرة مستدامة وذلك من خلال خمس مسارات عمل مختلفة وهي كالتالي:

- مسار العمل ١: وضع ملخص لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد الفرص والتحديات بالنظر إلى تطورات السوق الدولية والوضع الاقتصادي الكلي في مصر.
- مسار العمل ٢: سياسة الاستثمار والمراجعة التنظيمية (IPRR): ومكوناته هي: الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاقتصاد الرقمي، دخول الاستثمارات وآليات التأسيس، حماية الاستثمار، حوافز الاستثمار، أهم السياسات والتشريعات الخاصة بمناخ الاستثمار.
- مسار العمل ٣: تقييم لأطر الحوافز بما يتماشى مع الممارسات الجيدة.
- مسار العمل ٤: توصيات لتعزيز وظائف ترويج الاستثمار باستخدام إطار تقييم البنك الدولي IPA - Investment Promotion Agency.
- مسار العمل ٥: مراجعة العوامل الاقتصادية التي تؤثر على جاذبية قطاعات محددة.

وفي ضوء استعراض الدراسة ومسارات العمل الخاصة بها قرر المجلس الأعلى للاستثمار في البدء مع مجموعة البنك الدولي كشريك للمعرفة لوضع رؤية تشاركية واستراتيجية واضحة للاستثمار في مصر بالتنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بصفتها الشريك الوطني الرئيسي المسؤول عن تنظيم الاستثمار وتشجيعه والترويج له بما يحقق التنمية الاقتصادية للدولة المصرية.

تم التوافق على تطوير الدراسة إلى استراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠، والتي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار في مصر بما يخدم الأولويات الوطنية، على أن يمر إعداد الاستراتيجية بمرحلتين، وهم كالتالي:

١. **المرحلة الأولى**: تم إعداد مسودة وثيقة التوجهات الاستراتيجية تحت عنوان «خارطة طريق تطوير استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر»، حيث اقترحت هذه الوثيقة هيكلاً شاملاً يحدد محاور الاستراتيجية الأساسية وتشمل (الرؤية والهدف من الاستراتيجية، الركائز الأساسية للاستراتيجية، منهجية تحديد القطاعات المستهدفة من الاستراتيجية، ترتيبات التنفيذ الخاصة بالاستراتيجية وآليات قياس الأداء، الإطار المؤسسي لتنفيذ الاستراتيجية، خارطة الطريق والإطار الزمني لتطوير الاستراتيجية)، كما حددت الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية والبيانات الضرورية المطلوب توفيرها من الجهات الوطنية لإعداد هذه الاستراتيجية.

٢. **المرحلة الثانية:** بناءً على مخرجات وثيقة خارطة الطريق، تم إعداد وثيقة الاستراتيجية التي تركز على المقومات والإمكانات والفرص المتاحة في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى خطة العمل والتوجهات المستقبلية لتطوير الأداء بهدف زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الرؤية والهدف

يتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في تمكين مصر من الاستفادة الفعّالة من الفرص الناشئة في ظل المشهد العالمي سريع التغير بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لنمو مستدام، بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة الجديد (٢٠٢٤-٢٠٢٧)، وذلك من خلال المساهمة في خلق نمو اقتصادي مستدام قائم على التنويع والمعرفة، والتركيز على القطاعات القابلة للتبادل التجاري والتي تتطلب ضخ مزيد من الاستثمارات.

وتشمل الاستراتيجية عددًا من المحاور الرئيسة التي تركز على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تبني نهج استباقي لتشجيع تدفقات الاستثمار، وتحديد أولويات الإصلاح الضرورية لتمكين الاستثمار الأجنبي المباشر من دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام. كما تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وتطوير القدرات الإقليمية، وتعميق التكامل مع سلاسل القيمة والإنتاج العالمية.

وفي إطار تطوير وصياغة الاستراتيجية تم عقد عدد من الاجتماعات التشاورية بمشاركة (٢٢) وزارة وهيئة حكومية، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص، حيث تم استعراض وشرح محاور الاستراتيجية والتي تساهم في تعزيز جهود الدولة من أجل جذب وتشجيع الاستثمارات الخارجية، وتحقيق مستهدفات برنامج الحكومة لبناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات، هذا بالإضافة إلى شرح منهجية عمل البنك الدولي فيما يتعلق بالمسح القطاعي والذي سيم تضمين نتائجه في الاستراتيجية.

قطاع عام (قطاعي)

قطاع عام (غير قطاعي)

قطاع خاص

- غرف التجارة والاعمال
- الشركات الرائدة (المحلية والاجنبية) في القطاعات
- مستهدفات الاستراتيجية
- مراكز البحوث الاقتصادية

منهجية تحديد القطاعات المستهدفة من الاستراتيجية

في إطار إعداد استراتيجية جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، تم اعتماد منهجية شاملة قائمة على مسح دقيق للقطاعات الاقتصادية بالاستناد إلى إطار تحليلي يوازن بين جدوى الاستثمار (Feasibility) والرغبة في الاستثمار (Desirability)، حيث تستهدف الاستراتيجية مجموعتين من القطاعات: **القطاعات الأكثر جاهزية** للترويج وهي القطاعات التي تمتلك مقومات جذب فورية للمستثمرين، و**القطاعات الطموحة** وهي القطاعات الواعدة التي تتطلب المزيد من الإصلاحات وتطوير بيئة تمكينية قبل البدء في جهود الترويج لها.

- **البُعد الأول – الجاذبية للمستثمرين (Feasibility):** حيث يتم تقييم عدة عوامل مثل حجم السوق، تكاليف الإنتاج، البنية التحتية، وسهولة ممارسة الأعمال.
- **البُعد الثاني – الرغبة في الاستثمار (Desirability):** يتم قياسه بناءً على الفوائد التنموية المتوقعة، مثل خلق فرص العمل، وزيادة الصادرات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتهدف هذه المنهجية إلى ضمان تركيز الجهود الحكومية على القطاعات ذات العائد الأكبر المحتمل، ومواءمة أولويات الترويج مع الاحتياجات الإصلاحية والقدرات التنافسية لكل قطاع.

شكل ١٧ مصفوفة مسح قطاعات الاستثمار لمجموعة البنك الدولي

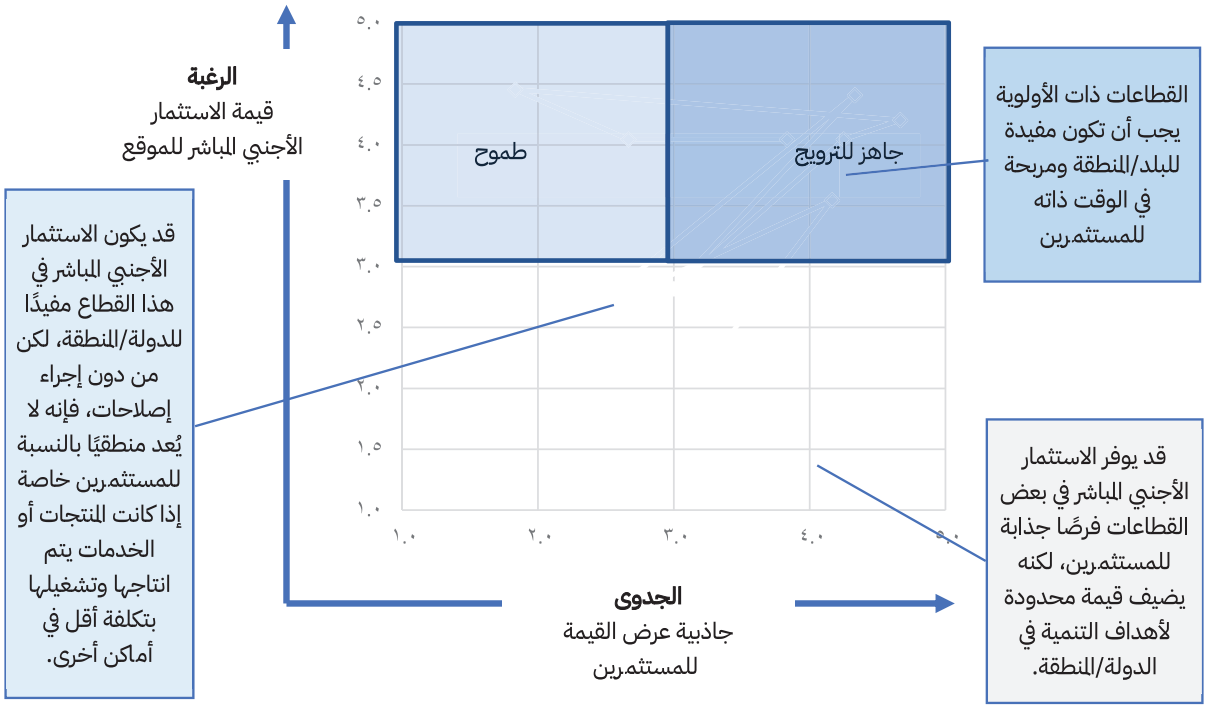

المصدر: البنك الدولي

النتائج الأولية لمسح القطاعات

تم استخدام منهجية البنك الدولي لمسح القطاعات لتحديد وتصنيف القطاعات ذات الأولوية. يتم التركيز على ٣١ قطاع اقتصادي تتضمن ٨ قطاعات جاهزة للترويج الفوري و٥ قطاعات طموحة تتطلب إصلاحات إضافية. وتهدف هذه المقاربة إلى توجيه جهود الترويج نحو القطاعات ذات العائد الأكبر المحتمل، وتخصيص الموارد بشكل فعال بما يتماشى مع أولويات الإصلاح الاقتصادي.

شكل ١٨ النتائج الأولية لمؤشرات القطاعات

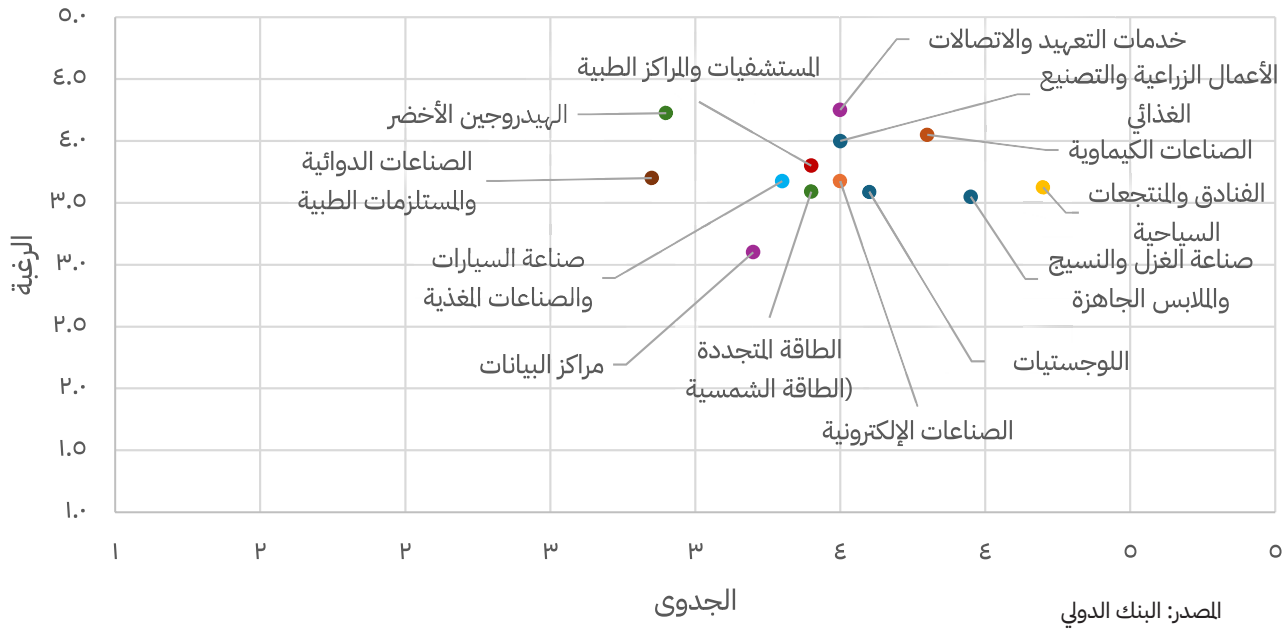

المصدر: البنك الدولي

وبناءً على أفضل الممارسات الدولية التي توصي بعدم الترويج لأكثر من ٦-٧ قطاعات في الوقت نفسه لضمان فعالية الجهود، تم تقسيم القطاعات إلى **مرحلتين**:

المرحلة الأولى القطاعات الأكثر جاهزية للترويج	المرحلة الثانية القطاعات الطموحة
١- خدمات التعهيد والاتصالات	١- الهيدروجين الأخضر
٢- الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح)	٢- الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية
٣- الصناعات الكيماوية	٣- مراكز البيانات
٤- الأعمال الزراعية والتصنيع الغذائي	٤- المستشفيات والمراكز الطبية
٥- الفنادق والمنتجعات السياحية	٥- صناعة السيارات والصناعات المغذية
٦- الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	
٧- اللوجستيات والنقل	
٨- الصناعات الإلكترونية	

فيما يخص القطاعات الثمانية التي تم تحديدها في المرحلة الأولى فهي الأكثر «جاهزية للترويج»، وعليه فإن الأولوية بالنسبة للهيئة العامة للاستثمار والحكومة المصرية الآن هي تطوير خطط ترويجية جديدة تستهدف جذب المستثمرين الجدد المحتملين.

وفيما يخص القطاعات الخمسة التي تم تحديدها ضمن المرحلة الثانية فهي القطاعات «الطموحة»، والتي تتطلب العمل على إجراء مزيد من الإصلاحات ووضع عدد من السياسات قبل الترويج لها.

	الرغبة						الجدوى				
	الإنتاجية	التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر	زيادة الصادرات	خلق الوظائف	تعزيز الروابط بين الصناعات المحلية	التنمية المكانية والإقليمية	مدى جاذبية السوق	المواهب والمزايا التنافسية	البنية التحتية التنافسية	المهارات التنافسية	بيئة الأعمال
الصناعات الكيماوية	٤	٣	٥	٤	٤	٣	٣,٥	٣,٥	٤	٣	٣,٢٥
خدمات تكنولوجيا المعلومات	٥	٣	٥	٤,٥	٣	٣	٥	٤	٣,٥	٣,٥	٣,٢٥
المنسوجات: الملابس الجاهزة	٣	٢,٥	٤,٥	٣,٥	٣	٣,٧٥	٣	٣	٤	٤	٣,٥
الصناعة الدوائية والطبية	٤	٢	٤	٤,٥	٤	٣	٤,٢٥	٢	٣	٢,٥	٣
المراكز الطبية والمستشفيات	٤	٣	٣,٥	٤	٣,٥	٤	٤,٧٥	٣	٣	٣	٣
الفنادق والقرى السياحية والمنتجعات	٣	٢	٥	٣,٥	٤	٤	٤,٥	٥	٤	٣	٣,٥
الإلكترونيات الاستهلاكية	٥	٢	٤,٥	٤,٥	٣	٣	٤	٤	٣,٥	٣,٥	٣,٢٥
النقل والخدمات اللوجستية	٣	٣	٤	٣	٣,٥	٤	٤	٤	٤	٣	٣
تصنيع وتجميع السيارات	٤	٣	٣	٣,٥	٤	٣	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣	٣
الهيدروجين الأخضر	٥	٥	٥	٣	٣,٧٥	٢	٢	٣	٣	٣	٣,٥
توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح	٥	٥	٣,٥	٤	٣,٥	٤	٥	٥	٣	٢,٥	٢,٥
الصناعات الغذائية / الزراعية	٤	٤,٥	٥	٣	٣	٥	٤	٤	٣	٤	٣
مراكز البيانات	٤	٢	٣	٣	٣	٢	٥	٣,٥	٣	٤,٥	٢

٥ = إيجابي جدًا؛ ٤ = إيجابي؛ ٣ = محايد؛ ٢ = سلبي؛ ١ = سلبي جدًا.

المصدر: البنك الدولي، المسح القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

وفيما يلي مصفوفة توضح التحديات الخاصة بكل قطاع:

القطاع	التحديات الخاصة
الصناعات الكيماوية	• بطء وتعقيد إجراءات التراخيص والتنظيم • تدخل الدولة بشكل كبير في السوق مما يحد من التنافسية. • ضعف التكامل الخلفي والأمامي في سلاسل القيمة • هجرة الكفاءات الفنية والهندسية • عدم كفاءة استخدام المياه والطاقة • التعرض لمخاطر آلية ضبط الكربون على الحدود الأوروبية (CBAM).
خدمات التعهيد والاتصالات	• ضعف البنية التحتية الرقمية خارج المدن الكبرى • فجوات في المهارات التقنية المتقدمة وخاصة في البرمجيات • ضعف حماية الملكية الفكرية • نظام ابتكار غير مترابط • قوانين الخصوصية والأمن السيبراني غير محدثة.
المنسوجات والملابس الجاهزة	• ضعف الالتزام بالمعايير الدولية البيئية والعمالية. • ضعف التكامل الرأسي من إنتاج القطن إلى المنتج النهائي. • تقادم الماكينات وضعف التكنولوجيا. • الاعتماد الكبير على الخامات المستوردة. • هيمنة شركات القطاع العام وضعف الكفاءة.
الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	• قلة الاستثمار في البحث والتطوير. • الاعتماد على استيراد المواد الفعالة. • هجرة الكوادر المؤهلة من صيادلة وعلماء. • تحديات تنظيمية تتعلق بالتجارب السريرية وتسجيل الأدوية. • محدودية الوصول إلى شهادات الجودة العالمية.
المستشفيات والمراكز الطبية	• هجرة الكفاءات الطبية والتمريضية إلى الخارج • تفاوت معايير الجودة بين القطاعين العام والخاص • تحديات تنظيمية أمام الاستثمار والاندماج • ضعف في تطبيق أنظمة الاعتماد. • نقص في برامج التدريب المتخصص والتعليم المستمر.
الفنادق والقرى السياحية	• تعقيد إجراءات تخصيص الأراضي والتراخيص. • تدهور بيئي في بعض المناطق السياحية. • نقص الكفاءات في الضيافة واللغات الأجنبية. • ضعف في التسويق الدولي والعلامة التجارية. • سلاسل توريد غير متكاملة خاصة في السياحة البيئية والثقافية.
الإلكترونيات الاستهلاكية	• الاعتماد الكبير على المكونات المستوردة. • نقص المهارات الفنية في التصميم والتجميع. • غياب سياسات لإدارة وإعادة تدوير النفايات الإلكترونية. • انخفاض نسبة المكون المحلي في المنتجات النهائية. • تأخيرات في التخليص الجمركي وتباين في التقييم الجمركي.

المستهدفات الكمية

تم إعداد ثلاث سيناريوهات بالاستراتيجية وفقًا لمرتكزات الدولة المصرية، بهدف تحديد المستهدفات الخاصة بتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية المحددة في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. وتهدف التصورات إلى زيادة حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط ٣,٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، بما يتوافق مع المستهدف الكمي لجذب ١٠٠ مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٠ كما هو موضح في خارطة الطريق الاستراتيجية ٢٠٢٥-٢٠٣٠، مما يستدعي مضاعفة التدفقات الحالية لضمان تحقيق هذا الهدف ضمن الإطار الزمني المحدد.

جدول ٤ مستهدفات استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠ وفقًا لثلاثة سيناريوهات

السيناريو	السنة	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	تراكمي
الأعلى	مليون دولار	٩,٨٤١	٤٦,٠٦٥	١٠,٦٦٨	١٦,٠٩٦	١٧,٨٠٧	٢٠,٠١١	٢٢,٧٨٧	٢٤,٥٧٤	**١١١,٩٤٣**
	نسبة من الناتج (٪)	٢,٥	١١,٧	٣,١	٤,١	٤,١	٤,٢	٤,٣	٤,٢	
المتوسط	مليون دولار	٩,٨٤١	٤٦,٠٦٥	١٠,٤٢٠	١٢,٠٦٠	١٣,٨٥٠	١٥,٨٦٠	١٨,٠٩٨	٢٠,٥٤١	**٩٠,٨٢٩**
	نسبة من الناتج (٪)	٢,٥	١١,٧	٣	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٥	
المنخفض	مليون دولار	٩,٨٤١	٤٦,٠٦٥	١٠,٠٧٣	١١,٣٦٠	١٢,٧٢٥	١٤,٢٢٦	١٥,٨٦٢	١٧,٦٠٧	**٨١,٨٥٢**
	نسبة من الناتج (٪)	٢,٥	١١,٧	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣	٣	٣	

المصدر: استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠

والجدير بالذكر أنه جاري حاليًا إعداد دراسات تحليلية متعمقة لكل من القطاعات الثلاثة عشر ذات الأولوية، بهدف تشخيص الوضع الراهن، وتحديد مستهدفات قطاعية طموحة وقابلة للتحقق بحلول عام ٢٠٣٠، بما يعزز من كفاءة جهود الترويج ويُسهم في جذب استثمارات نوعية ومستدامة.

الركائز الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية

وفي ضوء التوجه نحو جذب استثمارات أجنبية مستدامة ومتنوعة وتعظيم العائد التنموي منها، تركز الاستراتيجية الوطنية الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر على خمس ركائز رئيسية تساهم في مواءمة الاستراتيجية مع التوجهات العالمية مثل التقدم السريع في التقنيات الرقمية، والاستثمارات المستدامة والخضراء مما يُمكن مصر من جذب استثمارات أكثر تنوعًا ومرونة، وتعزيز الابتكار، وضمان نموٍّ اقتصاديٍّ طويل الأجل.

وتتمثل تلك الركائز في الآتي: الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ بالسياسات، بيئة تمكين الأعمال، الترويج للاستثمار، الإطار المنظم للاستثمار والسياسات والبرامج القطاعية.

أولاً: الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ بالسياسات

إن البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة والبيئة السياسية المواتية للاستثمار الأجنبي تقلل من المخاطر، وتضمن القدرة على التنبؤ، وتوفر إطارًا موثوقًا به لبيئة الأعمال.

إن جهود الإصلاح الحالية في السياسات المالية والنقدية تمثل عاملًا تحفيزيًا للاستثمار

- **السياسات المالية:** توحيد الميزانية وخفض الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يعمل على بناء احتياطيات تمكن الدولة من إدارة الصدمات المستقبلية المختلفة.
- **السياسات النقدية:** يؤدي الالتزام بوجود سعر صرف مرن إلى تقليل مخاطر الانخفاضات المستقبلية الكبيرة في قيمة العملة، وما يترتب عليه من آثار.

ثانياً: بيئة تمكين الأعمال

يواجه المستثمرون الأجانب نفس التحديات التي تؤثر على المستثمرين المحليين، والتي تم ملاحظتها أيضًا خلال العمل على استراتيجية التنمية الصناعية وتعزيز التجارة وهي كالتالي:

- **بيئة تنظيم الأعمال:** إصدار التراخيص وتعزيز آليات المنافسة.
- **التصدير والاستيراد والخدمات اللوجستية:** تحسين القدرة على الاستيراد والتصدير، والتنسيق بين روابط سلسلة القيمة.
- **الوصول للأراضي ذات الموقع والخدمات الجيدة:** توفير المعلومات الخاصة بتخصيص الأراضي بشكل موحد وأكثر شفافية، الانتقال إلى نظام السوق.
- **توافر التكنولوجيا والمهارات:** تعزيز التعليم الأساسي والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ارتباط أقوى باحتياجات سوق العمل.
- **الوصول إلى التمويل:** تقليص الطلب على الائتمان في القطاع العام، تطوير خيارات التمويل طويلة الأجل.

ثالثاً: الترويج للاستثمار

- **التنظيم المؤسسي:** تعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها الجهة الوطنية المسؤولة عن الترويج للاستثمار من خلال زيادة تمثيل القطاع الخاص في مجلس الإدارة وتعزيز التنسيق مع الوزارات الأخرى والكيانات التابعة لها.
- **بناء القدرات:** تنفيذ برامج تدريبية للمسؤولين الحكوميين لزيادة الوعي عن احتياجات الاستثمار وتعزيز قدرتهم على دعم جذب الاستثمار وتسهيله.

- **التوافـــق الاستراتيجـــي والتركيز القطاعـــي:** بناءً على استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، تعزيز التوافق الاستراتيجي للهيئة العامة للاستثمار من خلال التركيز على جذب الاستثمار والاحتفاظ به في قطاعات وشرائح محددة تتوافق مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

- **الإطار التنظيمي والموارد:** مواءمة الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للاستثمار، ومؤشرات الأداء الرئيسية والأنظمة مع الرؤية والأولويات الموضحة في استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **تقديم خدمات للمستثمرين:** التركيز على تقديم خدمات عالية الجودة للمستثمرين خلال دورة حياة المشروعات الاستثمارية بالكامل، وخاصة في المجالات التي تعتبر الأكثر صلة بتلبية الأولويات الاستراتيجية القطاعية.

- **الأدوات الترويجية:** الاستفادة من استخدام أدوات الترويج الحديثة مثل استخدام الذكاء الاصطناعي المختلفة والحلول الرقمية.

- **البيانات والرصد والتقييم الفعال:** قيام الهيئة العامة للاستثمار في تتبع بيانات المشروع الاستثماري للحفاظ على مصدر شامل لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة حسب القطاع، إلى جانب المعلومات ذات الصلة بخلق فرص العمل وموقع المشروعات وحالتها التشغيلية.

رابعاً: الإطار المنظم للاستثمار

- **حماية المستثمرين ومعايير الاستثمار المستدام/ المسؤول:** مراجعة ومواءمة قانون الاستثمار الحالي ومعاهدات الاستثمار الثنائية (BITs) مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتطورة المتعلقة بحماية المستثمرين.

- **المشهد المؤسسي للاستثمار:** معالجة التداخلات الحالية في المشهد المؤسسي للاستثمار وتطوير آليات لتعزيز التنسيق بين صناع السياسات والهيئات التنفيذية.

- **قائمة الحوافز الحالية:** إعداد قائمة بحوافز الاستثمار الحالية لتوفير رؤية واضحة للمستثمرين وتحديد التداخلات المحتملة في الإدارة.

- **سياسات الحوافز الفعالة:** وضع سياسة لإجراء تحليل منهجي لتكاليف وعوائد حوافز الاستثمار لتعظيم أثر سياسات الحوافز في تحقيق الأهداف المرجوة مع تقليل التكاليف المرتبطة بهذه الأدوات للحكومة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

- **تبسيط رحلة دورة حياة المستثمر:** تبسيط وتعزيز كفاءة عمليات وإجراءات الاستثمار خاصة فيما يتعلق بتراخيص الأعمال والضرائب.

- **سياسات الروابط المحلية في القطاعات ذات الأولوية:** بناء سياسة روابط موجهة نحو آليات السوق لتسهيل الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والموردين المحليين ضمن القطاعات ذات الأولوية المحددة بالإستراتيجية.

- **تحليل فجوة الروابط:** تحديد فجوات الموردين التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسيات والعوائق أمام الشركات المحلية في توريد المنتجات إلى الشركات المتعددة الجنسيات في القطاعات ذات الأولوية وتصميم حلول سياسية مخصصة لمعالجتها.

خامسًا: السياسات والبرامج القطاعية

تهدف السياسات والبرامج القطاعية إلى تعزيز جاذبية القطاعات المستهدفة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبني حزمة من الإصلاحات العميقة التي تعالج التحديات الهيكلية وتدعم القدرة التنافسية لتلك القطاعات. وتتضمن هذه الإصلاحات صياغة وتنفيذ خطط تنمية قطاعية شاملة، وتطوير البنية التحتية والمهارات البشرية، ومواءمة الأطر التشريعية والتنظيمية مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. كما تتكامل مع إصلاحات أفقية عامة تسهم في تحسين البيئة الاستثمارية ككل، من أبرزها تعزيز المنافسة، تقليص الدور المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي، رفع كفاءة منظومة التجارة والخدمات اللوجستية، وتطوير سوق العمل والمهارات، بما يضمن استدامة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم عوائدها التنموية.

٨. التكامل بين استراتيجيات التنمية الصناعية وتنمية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الربط بين استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجية التنمية الصناعية والاستراتيجية المزمع إعدادها لتعزيز التجارة الخارجية ركيزة أساسية لتعزيز التحول نحو اقتصاد منتج وتنافسي ومستدام. فاستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة لا يسهم فقط في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الإنتاجية، بل يخلق أيضًا روابط قوية بين الشركات المحلية والعالمية، مما يعزز من تكامل سلاسل القيمة ويحفّز الابتكار ويعزز الإنتاجية.

وفي المقابل، تساهم تنمية قاعدة صناعية قوية في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، من خلال توفير بيئة مواتية للإنتاج والتصدير. هذا التكامل يُمكّن الاقتصاد من خلق فرص عمل منتجة، وتحقيق تحوّل في مستويات الدخل، والارتقاء بجودة النمو الاقتصادي، بما يضمن استدامته على المدى الطويل ويعزز من قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية، وعليه تأتي أهمية التكامل بين الاستراتيجيتين في ضوء الإطار التالي:

- **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:** وضع رؤية استثمارية تساهم في زيادة القدرة التنافسية الاستثمارية وتنويع الاقتصاد، في الدولة المصرية، بما يعزز جذب استثمار أجنبي عالي الجودة ومستدام.
- **استراتيجية التنمية الصناعية :** تحويل القطاع الصناعي في مصر إلى محرك لكل من النمو الاقتصادي والتوظيف الذي يتميز بتنافسية عالمية، ويعتمد على التصدير، ويحقق الاستدامة.
- **السياسة التجارية لمصر:** الإنطلاق نحو منظومة تجارية منفتحة واكثر تنافسية واستدامة توجه النشاط الاقتصادي نحو التصدير، وتعزيز القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية، مع تحقيق التوازن بين الانفتاح على الأسواق والحفاظ على المصالح الوطنية

- **الأثر التنموي:** تحفيز النمو الاقتصادي الشامل من خلال خلق فرص عمل ذات جودة عالية، نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتمكين مصر من المنافسة في سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى تحسين الظروف البيئية والاجتماعية، وذلك بما يتماشى مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.
- **المخرجات:** تنمية القوى العاملة الماهرة، زيادة الصناعات التنافسية، تعزيز نمو الصادرات، إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز إنتاجية القطاع الصناعي والإنتاج المستدام.

وفي إطار منهجية العمل القائمة على تحقيق التكامل بين استراتيجيتي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية، ومن خلال دراسة دقيقة للقطاعات المعنية، تم تحديد مجموعة من القطاعات المستهدفة والمشتركة الأولوية والتي تمتاز بقدرات صناعية وتصديرية واستثمارية كبيرة وتشكل فرصًا واعدة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وذلك على النحو التالي:

- **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:** اللوجستيات والنقل، خدمات التعهيد والاتصالات، مراكز البيانات، الفنادق والمنتجعات السياحية، المستشفيات والمراكز الطبية، الصناعات الدوائية والطبية، والهيدروجين الاخضر.
- **استراتيجية التنمية الصناعية:** البلاستك والمطاط، صناعات جلدية، والصناعة الخضراء.
- **وتتضمن القطاعات المشتركة:** صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الالكترونية، الصناعات الكيماوية وأشباه الموصلات، الأعمال الزراعية والتصنيع الغذائي، صناعة السيارات والصناعات المغذية والصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

خارطة فرص واعدة في قطاعات حيوية

تعمل الحكومة المصرية على تعزيز بيئة الاستثمار في عدد من القطاعات الحيوية، من خلال خطط متكاملة يتم إعدادها بالتنسيق بين الجهات المعنية. في قطاع الصحة، تم إطلاق خطة استثمارية طموحة تتضمن إنشاء منشآت طبية جديدة وتحديث المرافق القائمة، بالتوازي مع استكمال تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، بما يُسهم في تحسين جودة الرعاية الصحية وتعزيز جاهزية القطاع لمواكبة الاحتياجات المستقبلية. وتشمل هذه الخطة أكثر من ٧٥ فرصة استثمارية موزعة بين مجالات المنشآت والخدمات الطبية المتخصصة، والتكنولوجيا التشخيصية، والرعاية الرقمية، وتوطين صناعة الدواء، والرعاية الصحية المنزلية. كما تتضمن فرصًا لتطوير وتشغيل المستشفيات القائمة والجديدة، والحصول على أراضٍ مزودة بحوافز استثمارية، فضلًا عن فرص لإدارة الأصول الصحية في ١٤ محافظة. وقد تم أيضًا تخصيص عدد من قطع الأراضي في المدن العمرانية الجديدة لإقامة مشروعات استثمارية صحية بالشراكة مع القطاع الخاص. وتعتزم الحكومة طرح حزمة من الفرص الاستثمارية المتكاملة للعشر سنوات المقبلة عبر خريطة استثمارية رقمية، مقرونة بالرخصة الذهبية وعقود نمطية موحدة، بالتعاون مع المؤسسات التمويلية.

وفي إطار تطوير القطاع السياحي، جاري العمل على إنشاء وحدة مركزية لرصد وجمع الفرص الاستثمارية ضمن ما يعرف بـ «بنك الفرص»، بما يُسهل على المستثمرين الإطلاع على المشروعات المتاحة. وتستهدف الحكومة زيادة أعداد السائحين إلى ٣٠ مليون سنويًا بحلول عام ٢٠٣١، وهو ما يتطلب مضاعفة الطاقة الفندقية المتاحة. وقد شهد عام ٢٠٢٤ إضافة ٧٢٠٠ غرفة فندقية جديدة، ومن المتوقع أن يشهد العام الجاري إضافة نحو ١٩ ألف غرفة أخرى عبر مشروعات جديدة أو توسعات. وتشمل الفرص الاستثمارية المرتقبة أيضًا مجالات المطاعم والكافتيريات السياحية، ومشروعات ترميم الآثار، حيث يتم تنفيذ عدد كبير من المشروعات سنويًا في هذا القطاع.

أما في قطاع الكهرباء، فقد تم وضع خطة استثمارية شاملة ترتكز على خمسة محاور رئيسية، تشمل: التوسع في مشروعات توليد الطاقة من المصادر المتجددة كالشمس والرياح والمياه، والاستثمار في وحدات التخزين والمولدات، وتطوير شبكات النقل والتوزيع بالشراكة مع القطاع الخاص، إلى جانب تصنيع المكونات الكهربائية مثل المحولات وقواطع التيار وخطوط الطاقة. كما تشمل الخطة دعم تطبيقات صناعية مبتكرة مثل الكهرباء الهيدروجينية والإنارة الموفرة للطاقة، إضافة إلى تعزيز الاستثمارات في مجال الطاقة النووية لتنويع مصادر الإنتاج. وتشمل المستهدفات رفع مساهمة طاقتي الرياح والطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠، إلى جانب تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي مع دول أخرى في إطار اتفاقات دولية قائمة. كما تم تحديد عدد من الفرص المستقبلية في مجالات تصنيع البطاريات والألواح الشمسية، فضلاً عن مشروعات تستهدف تقليل الفاقد ورفع كفاءة الشبكات.

ربط أهداف التشغيل باستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، ويلعب دورًا حاسمًا في النمو الاقتصادي، وتعزيز فرص العمل، وتحسين الإنتاجية. إذ يدعم جهود التنمية الأوسع من خلال تعزيز الابتكار، وتحسين أسواق العمل، وتقوية شبكات التجارة. كما يساهم في نقل المهارات وتطوير القدرات المهنية للعاملين، مما يرفع من جودة العمالة ويعزز فرص التوظيف المستدام. هذا فضلاً عن دوره المحوري في نمو الدخل.

علاوة على ذلك، تؤيد الدراسات التي أُجريت في مختلف الاقتصادات النامية، بما في ذلك الصين وفيتنام وتركيا وإثيوبيا، وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة ونمو الأجور، من خلال تعزيز قدرة الشركات على التوسع وفتح مشروعات جديدة، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة.

تجدر الإشارة إلى أن قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل على المدى الطويل في الدول النامية لا تزال غير واضحة ومتفاوتة، نظرًا لاختلاف نتائج الدراسات والتجارب ذات الصلة. ويُعزى ذلك إلى تعدد الجهات الفاعلة المتأثرة بهذا الاستثمار، مثل الكيانات التابعة للشركات متعددة الجنسيات، والموردين، والمنافسين المحليين، إضافةً إلى عوامل وسيطة أخرى قد تسهم في تحديد الأثر النهائي على فرص العمل ومستوى الأجور.

كما أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف لا يختلف فقط من دولة لأخرى، بل يتباين أيضًا بحسب طبيعة القطاع الصناعي. فعلى سبيل المثال، أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك في تعزيز صناعات كثيفة رأس المال، لا سيما في قطاع السيارات الموجه للتصدير، ما أدى إلى طلب محدود على العمالة المحلية.

القطاعات ذات الأولوية وفرص التشغيل

وحيث أن الحكومة المصرية تعمل على إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، بهدف تعظيم فرص العمل الكامل والمنتج، فإنه من الضروري ربط ما تم بناءه في استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بما ورد باستراتيجية العمل التي اعتمدت في أهدافها الاستراتيجية على إطارًا اقتصاديًا كليًا متكاملاً يدعم التشغيل عبر دمج أهدافه في السياسات المالية، النقدية، وكذا الاستثمار والتجارة، بالإضافة إلى السياسات القطاعية، من أجل تحقيق الأهداف التنموية ذاتها المتمثلة في خلق بيئة أعمال محفزة لتنمية القطاع الخاص، بما يسهم في التنمية المستدامة وتوسيع فرص العمل.

أكدت استراتيجية العمل من ناحية أخرى على توفير الحوافز والدعم السياسي لتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو القطاعات الغنية بفرص العمل ذات الإمكانات التصديرية القوية، مثل التصنيع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، وغيرها من الخدمات القابلة للتبادل التجاري. علاوة على ضرورة تفعيل التكامل بين السياسات التجارية والاستثمارية، بما في ذلك اتفاقيات التجارة الدولية، لتوفير حوافز إضافية لجذب الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والقطاعات كثيفة العمالة، إلى جانب تسهيل حركة السلع والتكنولوجيا والمعرفة.

وعلى الرغم من استهداف استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأكثر جاهزية، صناعات تميل إلى كثافة رأس المال كالطاقة المتجددة، والاتصالات، والصناعات الكيماوية، نجد في الوقت ذاته استهدافها لصناعات كثيفة العمالة؛ كخدمات التعهيد، والغزل والنسيج، والسياحة، والزراعة والتصنيع الزراعي، إلى جانب بعض الصناعات التي يمكن أن تستوعب أيضًا قدرًا كبيرًا من العمالة، كالصناعات الإلكترونية، واللوجستيات والنقل.

والجدير بالذكر أن القطاعات المستهدفة باستراتيجية الاستثمار من الزراعة، الصناعة التحويلية، النقل والتخزين، خدمات الغذاء والإقامة، وأنشطة المعلومات والاتصالات، تستوعب جميعها ما يزيد عن ثلث المشتغلين (وبنسب بلغت على الترتيب ١٨٪، ٩,١٪، ٣,٥٪، ٠,٨٪) فضلاً عن قطاع الصناعة التحويلية الذي يستحوذ على نحو١٣,٢٪ من الإجمالي. من جانب آخر، استهدفت الاستراتيجية بعض القطاعات

الطموحة تماشيًا مع خطة الدولة للتحول الأخضر، كالهيدروجين الأخضر. فضلاً عن القطاعات الأخرى كالأجهزة الطبية، المستشفيات، والصناعات الدوائية. الأمر الذي يستلزم أيضًا الاستثمار بشكل أكبر في القطاعات كثيفة المعرفة كالخدمات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وأيضًا البحث والتطوير.

وبذلك يتضح وجود الترابط الواضح بين القطاعات التي استهدفتها استراتيجية التشغيل وتلك المستهدفة في واستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر.

تنمية المهارات كشرط أساسي لتعظيم أثر الاستثمار

بناءً على ما تقدم، يمكن ربط أهداف التشغيل بأهداف جذب الاستثمارات الأجنبية؛ من خلال ربط مستهدفات التشغيل بالاستثمارات المستهدفة في كل قطاع. الأمر الذي يستدعي ضمان الجاهزية الكافية للقوى العاملة المحلية لتعظيم الاستفادة من هذه الفرص. وهو ما يتطلب بدوره صياغة وتنفيذ برامج التدريب والتأهيل المناسبة، التي تستهدف شرائح محددة من العمالة.

اتصالاً بهذه النقطة، بدأ قطاع الصناعات الكيماوية في اتخاذ خطوات جادة نحو إنشاء مجلس للمهارات القطاعية يستهدف صناعة الكيماويات في مصر والشعب الفرعية التابعة للصناعة. قام المجلس المشكل بالفعل في تحديد أهم المهن والوظائف، والمهارات والجدارات المقابلة لها، الحالية والمستقبلية، مع تحديد الفجوات القائمة في تلك المهارات والجدارات، والعمل علي سدها من خلال إعداد أطر التدريب والتعليم الخاصة بالقطاع، وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي سيتم إعطاءه الرخصة الرسمية لإعداد هذه الأطر وتنفيذها وفقًا للمعايير الأوروبية. الأمر الذي سيجعل من العاملين بالقطاع عاملاً تنافسيًا هامًا ليس فقط في دعم القطاع محليًا وإنما في جذب الاستثمارات الخاصة به، ويضمن من ناحية أخرى عدم الإحلال بعمالة أكثر مهارة كأحد التداعيات المحتملة التي قد تترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر في حال عدم توافر العمالة الماهرة المحلية بالقطاع.

وذلك أسوة ببعض الدول التي جعلت من تطوير المهارات آداه فاعلة في جذب الاستثمارات في قطاعات بعينها؛ فقد شهدت فيتنام في خطتها الطموحة لجذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وعلى رأسها الرقمنة، نموًا كبيرًا في التوظيف داخل الشركات الأجنبية والمحلية، من خلال التركيز على تطوير المهارات الرقمية لضمان استمرار القدرة التنافسية.

تجـربـة فيتنـــام

شهدت السنوات الأخيرة نهجًا استباقيًا من قِبَل الحكومة الفيتنامية، يعكس أهداف وسياسات الدولة في تعزيز كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال توجيه الاستثمارات إلى قطاعات بعينها: تجلى في إصدار عددًا من اللوائح والإجراءات التنظيمية، والتنسيق بين الكيانات الحكومية المعنية:

- ففي خطة فيتنام لجذب الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات، وعلى رأسها قطاع تكنولوجيا المعلومات، تم التعاون والتنسيق بين، وزارة العلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع وزارة التخطيط والاستثمار في عام ٢٠٢٣ من خلال ندوة رائدة بعنوان «جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في التكنولوجيا المتقدمة»، والتي بموجبها تم تجسيد رحلة الدولة في جذب الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة من أجل نقل التكنولوجيا.
- وخلال ثمانية أشهر، حققت فيتنام نجاحًا ملحوظًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث بلغ عدد المشروعات الجديدة ١٩٢٤ مشروعًا، برأس مال مسجل يقارب ١٨,٥مليار دولار أمريكي. استحوذ منها قطاع التكنولوجيا المتقدمة على نسبة كبيرة من التدفقات استثمارية الجديدة، مما دفع السوق المحلي نحو التوسع السريع.
- في السياق ذاته، ومن أجل الحفاظ على العمالة، وتجنب الاقصاء والتسريح، فقد تم تطوير المهارات لتحقيق هدف جذب المزيد من الاستثمارات في القطاع المعني، وذلك تماشيا مع توقع الزيادة في حجم الطلب على العمالة الماهرة في صناعة الرقائق الدقيقة، وتوقع زيادة الحاجة إلي مهن الهندسة من ٣٥٠ إلى ٥٠٠ مهندس في عام ٢٠٢٣.

المصدر: سورس أوف آسيا. (٢٠٢٣)، باو تشينه فو (بوابة الحكومة الفيتنامية)(٢٠٢٣).

من ناحية أخري، سيؤدي زيادة الاستثمارات الخضراء، إلي حدوث تحوّلًا في تكوين القوى العاملة، مما يستلزم تطوير أُطر تدريبية مهنية متخصصة لتمكين الكفاءات من مواكبة متطلبات الوظائف ذات المهارات الخضراء المتزايدة. ولذا، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي حاليًا بالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية، على تطوير المهارات الخضراء وخاصة في قطاع الطاقة، وفقًا للمعايير الدولية، وذلك لتوفير المدخلات من العمالة اللازمة للإنتاج بالقطاعات.

علاوة على ذلك، تتعاون الوزارة مع منظمة العمل الدولية ضمن مشروع « تضمين اعتبارات التشغيل في سياسات التجارة والاستثمار» في مرحلته الثانية، والذي يهدف بشكل رئيسي إلي تحقيق الأثر الإيجابي من سياسات التجارة والاستثمار علي التشغيل وخلق فرص العمل وتجنب إحداث آثارًا سلبية.

وفي إطار تعزيز الحوكمة والشفافية، يأتي دور التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية، مع تطوير آليات للمتابعة والتقييم، لضمان إحداث الأثر التنموي المرغوب الداعم للتشغيل ونمو الوظائف، على أن يكون الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي متسقًا مع مستهدفات التشغيل، و يعكس رؤية مصر في التحول نحو اقتصاد إنتاجي قادر على الصمود والتنافس في عالم سريع التغير.

كل هذه التدخلات ستضمن تحقيق التناغم المطلوب بين استراتيجيتي الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل بما يحقق الأهداف التنموية المنشودة من حيث زيادة النمو الداعم للوظائف.

٩. الإصلاحات والحلول المقترحة

تم صياغة الإصلاحات والحلول المقترحة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة من الاستراتيجية لتتماشى مع البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية ويستند على خمس محاور رئيسية من شأنها تعزيز النمو الشامل والمستدام، وزيادة الإنتاجية ويتم بموجبه تنفيذ عدد من السياسات والإجراءات من خلال التنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية والتي من شأنها فتح آفاق الاقتصاد المصري وتعكس أولويات الدولة.

الإصلاحات اللازمة لقطاعات المرحلة الأولى (٨) قطاعات اقتصادية تتمثل في:

قطاع الأعمال الزراعية والتصنيع الغذائي:

- النظر في برامج لإدخال تكنولوجيات جديدة لجعل الزراعة أكثر استدامة وابتكارًا وتخفيف المخاطر المناخية والتكيف معها.
- تحسين البنية الأساسية للتخزين وسلسلة التبريد للحد بشكل عاجل من هدر الغذاء وتعزيز روابط الأعمال الزراعية.
- تعزيز الأنظمة والجمارك المتعلقة بالأراضي والتأكد من التنفيذ الكامل لنموذج الملكية الجديد المتصور للحد من دور القطاع العام في الأعمال التجارية الزراعية بهدف تعزيز استثمارات القطاع الخاص.

قطاع الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح):

- ضمان استمرار البرامج وصياغة مبادرات جديدة لتعزيز جاهزية الشبكة للمشروعات واسعة النطاق مع إعطاء الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية للشبكة.
- الاستمرار في التركيز على بناء المهارات المتقدمة المطلوبة لتطوير الطاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح.
- تعزيز التدريب المهني
- تعزيز صناعات الخدمات الفنية المحلية التي تزيد من القدرة التنافسية التي تطلق العنان للإمكانات الكاملة للقطاع.
- تنفيذ برامج لمواصلة تعزيز المنافسة لإنشاء سوق طاقة أكثر كفاءة ومواصلة تبسيط عمليات التصاريح (بما في ذلك التعريفات التغذوية). استكشاف تسعير الكربون.

قطاع الصناعات الالكترونية:

- التركيز على تطوير السياسات واللوائح الخاصة بالنفايات الإلكترونية.
- قياس وتقييم التقدم المحرز في إطار مبادرة مصر تصنع الإلكترونيات (EME) لضمان تنفيذ الإجراءات الرئيسية وقياس الأثر وإجراء التعديلات على خطط التنفيذ.
- الاستمرار في تأهيل قوة عاملة عالية المهارة من خلال التدريب الفني والمهني.
- قياس أثر البرامج مثل تلك المقدمة من خلال الأكاديمية الفنية المصرية الألمانية وجامعة مصر المعلوماتية لتكرارها في مناطق مختلفة.

قطاع الصناعات الكيماوية:

- تخارج القطاع العام، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص في قطاع الصناعات الكيماوية.
- وضع برامج لتعزيز تكامل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحسين قدرتها على الوصول إلى المواد الخام، وتوافر المواد الكيميائية المحلية عالية الجودة وكذلك أسواق التصدير.
- التركيز على الحد من التأخير في الحصول على التصاريح والشهادات لاستيراد منتجات محددة وضمان التوافق بين المعايير الدولية والمصرية مع التركيز القوي على البيئة.

قطاع صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة:

- دعم تبني التكنولوجيا الخضراء لتحديث مرافق الإنتاج لجعلها أكثر كفاءة واستدامة (على سبيل المثال، المخططات التي تسهل استبدال الآلات

القديمة بتكنولوجيا صديقة للبيئة).

- الاستمرار في التركيز على تعزيز المنافسة، وتبسيط العمليات، وتحسين معايير الجودة والبيئة (الشهادات مثل GOTS، المعيار العالمي للمنسوجات العضوية للإنتاج المستدام) حيث ستتطلب غالبية الأسواق التصديرية هذه الشهادات في المستقبل.
- تحديث برامج تنمية المهارات القطاعية للمساعدة في نقل القطاع إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى.
- تصميم برامج خاصة بقطاع المنسوجات لتطوير سلسلة توريد محلية قوية والحد من الاعتماد على بعض المواد الخام المستوردة.

قطاع خدمات التعهيد والاتصالات:

- مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز محو الأمية الرقمية (وخاصة في المناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات)، وتعزيز أنظمة الابتكار، وتحسين تدابير الأمن السيبراني بما في ذلك الاتصال بالإنترنت عالي السرعة، وتعزيز تنمية المواهب (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب المتخصص).
- إنشاء بيئة تنظيمية تشجع الشركات الناشئة والاستثمار في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.
- تحسين لوائح حماية الملكية الفكرية وإنفاذها وتصميم خطة مخصصة للحد من مستويات قرصنة حقوق النشر.

قطاع اللوجستيات والنقل:

- إعطاء الأولوية لحوكمة النقل الحضري وتطوير البنية الأساسية وتخطيط التنقل.
- بناء القدرة التنظيمية لتصميم خطط فعالة والإشراف على المشغلين من القطاع الخاص.
- تبسيط البنية المؤسسية للقطاع، ومواصلة تعزيز الشفافية في اللوائح، وتطوير استراتيجيات متكاملة للشحن المتعدد الوسائط والنقل الجماعي.
- الاستفادة من الجهود الأخيرة للدولة في القطاع ومواصلة تحسين الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات اللوجستية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على المجالات التي تعد عوامل تمكين رئيسية للقطاعات في المرحلة الثانية (على سبيل المثال البنية الأساسية للموانئ والسكك الحديدية).

قطاع الفنادق والمنتجعات السياحية:

- الاستمرار في الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية في قطاع السياحة، مع وضع سياسات تهدف إلى تبسيط العمليات الإدارية في أعقاب التحسينات الأخيرة في الأنظمة الرقمية لمعالجة التأشيرات.
- وضع خطة لتحسين البنية التحتية الحالية للتدريب المهني.
- يتطلب التركيز في قطاع السياحة في مصر إلى تحسين وإثقال المهارات، وخاصة في السياحة البيئية والتسويق الرقمي، لمواكبة الاتجاهات العالمية.

الإصلاحات اللازمة لقطاعات المرحلة الثانية (٥) قطاعات اقتصادية

الصناعات الدوائية والطبية:

- **وضع خطة شاملة لتطوير القطاع:** من خلال إعادة هيكلة الجهود الحالية لتوطين صناعة الدواء في مصر وتصميم خطة متكاملة لتطوير القطاع، تهدف إلى تعظيم مساهمة الصناعة الدوائية في الصحة والاقتصاد والمجتمع مع الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) وتوفير فرص عمل مؤهلة.
- **تطوير المهارات:** تستهدف مبادرات الحكومة معالجة نقص العمالة الماهرة في قطاعي الصناعات الدوائية والطبية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم مواءمة مخرجات البرامج التعليمية مع احتياجات القطاع من المهارات المتخصصة.
- **دعم البحث والتطوير:** يتركز النشاط الدوائي في مصر حاليًا على التصنيع الأساسي والتعبئة،

ولكن يمكن لمصر أن تصبح مركزًا إقليميًا للبحث والتطوير الدوائي من خلال تطوير شراكات مع الجامعات والمؤسسات البحثية.

- **توحيد اللوائح التنظيمية:** مواءمة القوانين المحلية مع المعايير الدولية لتسهيل اعتماد المنتجات الدوائية وتصديرها، بما في ذلك تطبيق ممارسات التصنيع الجيد.
- **المناطق الصناعية:** الاستفادة من مبادرات مثل (GYPTO Pharma) وتطوير مناطق صناعية متخصصة مزودة بأحدث المرافق والبنية التحتية لجذب الشركات الدوائية.

الهيدروجين الأخضر:

- **الإطار التنظيمي:** تسريع إجراءات الترخيص وإنشاء هيئة تنظيمية متخصصة تعمل مع المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر لدفع الإصلاحات الاستراتيجية، تبسيط إجراءات تصميم وتنفيذ محطات الإنتاج مع ضمان الاستدامة البيئية، تقييم الأدوات المالية لدعم الصناعات كثيفة الاستهلاك للهيدروجين في التحول للطاقة المتجددة.
- **متابعة الأداء:** إنشاء نظام وطني لإحصاءات إنتاج واستهلاك الهيدروجين مع تصنيف حسب النوع وقطاع الاستخدام، ودراسة تحديد مستهدفات لنفاذ الهيدروجين المتجدد خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠ للقطاعات غير القابلة للكهرباء.
- **البنية التحتية ومزيج الطاقة:** تطوير خطط استثمارية للبنية التحتية للهيدروجين الأخضر، بما يشمل خطوط الأنابيب، التخزين، محطات التزويد، وزيادة قدرة الطاقة المتجددة، مع التركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز البنية التحتية للموانئ لتزويد السفن بالهيدروجين.
- **الحوافز:** متابعة وتقييم الحوافز المقدمة لمشروعات الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة، خاصة قانون حوافز الهيدروجين الأخضر (القانون رقم ٢ لعام ٢٠٢٤).

مراكز البيانات:

- **البنية التحتية الرقمية والطاقة المتجددة:** مواصلة الاستثمار في الإنترنت عالي السرعة وإمدادات الطاقة المستقرة لدعم تشغيل مراكز البيانات، بما في ذلك توسيع شبكات الألياف الضوئية وضمان مصدر طاقة موثوق من الطاقة المتجددة. وضع الطاقة الحالي في مصر يمثل تحديًا لجذب المستثمرين الرئيسيين في القطاع، حيث أن تعزيز إنشاء مراكز بيانات ضخمة (Hyperscale Data Centers) يتطلب زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، ودعم تقنيات كفاءة الطاقة واعتماد شهادات المباني الخضراء لمراكز البيانات.
- **الإطار التنظيمي:** تصميم وتنفيذ قوانين قوية لحماية البيانات والأمن السيبراني لتعزيز ثقة المستثمرين وضمان أمان البيانات (بما يشمل جمعها وتخزينها ومعالجتها والامتثال للمعايير الدولية للأمن السيبراني)، ومن الضروري مواءمة القوانين مع اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) وإنشاء وكالة متخصصة للأمن السيبراني تعمل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للأمن السيبراني في مصر.

صناعة السيارات والصناعات المغذية:

- **استمرار الإصلاحات مع التركيز على دعم الشركات المصنعة ومتطلبات المحتوى المحلي:** مواصلة تنفيذ السياسات التي تشجع استخدام المكونات المحلية في تصنيع السيارات لتعزيز الصناعة المحلية، بالإضافة إلى تطوير مناطق صناعية مجهزة بالبنية التحتية اللازمة لدعم التصنيع، بما في ذلك سلاسل التوريد التي تجعل الاستثمار في التصنيع المحلي أكثر جذبًا.
- **حوافز التصدير وأدوات الترويج:** تقييم فعالية البرامج الحالية وإعادة توجيهها لدعم المصنعين في تصدير المنتجات ذات الطلب العالي والتي تمثل توجهات استراتيجية للقطاع، مثل السيارات الكهربائية (EV) والبطاريات والمكونات الصديقة للبيئة.

- **نقل التكنولوجيا:** تسهيل اتفاقيات نقل التكنولوجيا بين المستثمرين الأجانب والشركات المحلية لتعزيز قدرات الصناعة المحلية، بما يشمل إنشاء مناطق تكنولوجية وحاضنات للابتكار لدعم البحث والتطوير. كما يواجه حاليًا المستثمرون الجدد بعض العوائق في الأطر الجمركية. لذا، يمكن النظر في نهج تدريجي لتعديل التعريفات الجمركية لتسهيل نقل التكنولوجيا.

المستشفيات والمراكز الطبية:

- **استكمال تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل:** بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ التغطية الصحية الشاملة في مصر، لا يزال التطبيق الكامل مطلوبًا في جميع المحافظات، كما أنه يجب ضمان التنفيذ الكامل لهذا الإصلاح الجذري لتعظيم فرص الاستثمار الخاص في القطاع، مع متابعة الفرص الاستثمارية لكل محافظة مع تقدم التنفيذ والاستثمارات في التحديث.
- **تطوير القوى العاملة في المجال الطبي:** الاستثمار في برامج التدريب والتطوير للكوادر الطبية لضمان توفر قوة عاملة مؤهلة في ظل التوسع السريع للقطاع، بما يشمل شراكات مع مؤسسات طبية دولية لبرامج التدريب والتبادل. مع التركيز على معالجة هجرة العقول المصرية.
- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** تشجيع الشراكات لتطوير وإدارة المراكز الطبية والمستشفيات، مع تحقيق كفاءة القطاع الخاص وضمان الإشراف الكافي والاستثمار الاستراتيجي في المنشآت الجديدة والقائمة بجميع المحافظات.
- **الإندماجات والإستحواذات:** تحسين عمليات الاندماج والاستحواذ في المستشفيات والمراكز الطبية عبر تطوير إرشادات واضحة للفحص النافي للجهالة، والتقييم، وعمليات التكامل، مع ضمان توفر المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب لجميع الأطراف، بما في ذلك المستثمرين الأجانب.
- **الاعتماد والمعايير:** تطبيق معايير الاعتماد الدولية للمستشفيات والمراكز الطبية لضمان تقديم خدمات صحية عالية الجودة، وذلك من خلال التعاون مع هيئات الاعتماد العالمية والمراقبة المستمرة للمرافق الصحية. بالتوازي، تعزيز مكانة مصر كوجهة للسياحة العلاجية، مع التركيز على شمال وشرق وغرب إفريقيا، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

١٠. دور هيئة ترويج الاستثمار

تلعب هيئات ترويج الاستثمار (IPAs) دورًا محوريًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وتعزيز التنمية الاقتصادية. وتشير الخبرات الدولية إلى أن هذه الهيئات يمكن أن تساهم بشكل كبير في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدولقد تصل إلى ٤٥,٣٪.

ولا يقتصر دور هذه الهيئات على زيادة حجم الاستثمار فقط، بل يمكن أن تُؤثر أيضًا على نوعية الاستثمارات الوافدة، بما يعزز التحول الاقتصادي ويدعم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ومع ذلك، فإن مدى فعالية هيئات ترويج الاستثمار يختلف من دولة لأخرى، ويرتبط بعدة عوامل منها: الترتيبات المؤسسية، مدى اتساق الاستراتيجية مع السياسات الوطنية، الهيكل التنظيمي، الموارد المتاحة، وجودة الخدمات المقدمة للمستثمرين.

تعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز النمو الاقتصادي

تُشير الممارسات الدولية الناجحة إلى ضرورة تمتع هيئة ترويج الاستثمار بدرجة عالية من الاستقلالية، وعلاقات وثيقة مع القطاع الخاص، وشراكات مؤسسية فعالة مع الجهات الحكومية الأخرى. كما يجب أن يكون تركيز الهيئة موجّهًا نحو قطاعات محددة أو أنشطة استثمارية ذات أولوية، مع الاقتصار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دون التوسع في المهام الإدارية أو الترويج للاستثمار المحلي. كذلك، ينبغي أن يتماشى الهيكل التنظيمي للهيئة مع أولوياتها الاستراتيجية، وأن تُخصص الموارد بشكل كافٍ، على أن يكون طاقم العمل مؤهلًا ويتمتع بخبرة في القطاع الخاص وبرواتب مناسبة. ويُعد تقديم خدمات ذات جودة عالية وتوظيف أدوات متابعة وتقييم فعالة من العناصر الجوهرية لتحسين مستوى الاستجابة لاحتياجات المستثمرين.

في مصر، تضطلع **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI)** بدور محوري في تعزيز بيئة الاستثمار، حيث تجمع تحت مظلتها عدة وظائف تشمل الترويج للاستثمار، وتيسير الإجراءات، والتنظيم، وتقديم الخدمات للمستثمرين. كما تتوسع الهيئة في مسؤوليات إضافية مثل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة المناطق الاقتصادية الخاصة، والمشاركة في التفاوض على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ورغم هذه الجهود المتعددة، فإن تنوع المهام قد يؤدي أحيانًا إلى تراجع التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقارنة بالممارسات الدولية المثلى، حيث تميل هيئات الترويج الناجحة إلى التركيز على عدد محدود من المهام المتخصصة، مما يعزز الكفاءة ويزيد من جاذبيتها لدى المستثمرين الدوليين.

كذلك، يُمكن تعزيز التكامل المؤسسي ورفع كفاءة تقديم الخدمات من خلال معالجة التفاوت القائم بين المقر الرئيسي في القاهرة والمكاتب الإقليمية. فعلى الرغم من الدور الحيوي لهذه الفروع في تسهيل وصول المستثمرين المحليين والدوليين إلى الخدمات، إلا أن بعض الخدمات لا تزال مقتصرة على المقر الرئيسي، مما يدفع المستثمرين إلى السفر إلى العاصمة، ويُضيف أعباء تشغيلية غير ضرورية. وتُعد هذه فرصة واعدة لتعزيز اللامركزية وبناء القدرات في المكاتب الإقليمية بما ينعكس إيجابًا على بيئة الأعمال.

ورغم أن مصر كانت ثاني أكبر وجهة عالمية للمشروعات الضخمة في عام ٢٠٢٢، فإن استمرار هذا النجاح يتطلب إعادة توجيه الموارد والجهود نحو الاستثمار الأجنبي طويل الأجل والنوعي، خاصة في القطاعات كثيفة المعرفة. ولذلك، فإن تطوير أداء GAFI يتطلب تعزيز استقلاليتها، وتحديد أولوياتها الاستراتيجية بوضوح، والتركيز على جذب الاستثمارات النوعية التي تُسهم في خلق فرص عمل وتحفيز النمو المستدام، إلى جانب تحسين جودة الخدمات وتوزيعها جغرافيًا بما يخدم المستثمرين على مستوى الجمهورية.

١١. أبـرز الجهـود لتحقيـق استقـرار الاقتصـاد الكلـي

تـمضي مصر بخطى ثابتة نحو بناء اقتصاد حديث، ديناميكي، ومنفتح على العالم، يستند إلى نهج حكومي متكامل يعزز القدرة على التنبؤ، الشفافية، والاستقرار، وتيسير الإجراءات، مع التركيز على تعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات المستدامة. ويأتي تحرير سعر الصرف كركيزة أساسية لإعادة تشكيل هيكل الاقتصاد الوطني والقدرة على التنبؤ ووضوح السياسات المصاحبة لها، والتي تمنح المستثمرين الثقة في استقرار البيئة الاقتصادية واستدامة القرارات المالية والنقدية.

وفي هذا السياق، تؤكد الدولة على سياسة نقدية واضحة ومستقرة، تستهدف السيطرة على التضخم لضمان استقرار القوة الشرائية، تعزز الانضباط المالي وترسخ استقرار الاقتصاد الكلي، إلى جانب جهود حثيثة لتعبئة إيرادات محلية إضافية من خلال تعزيز عدالة النظام الضريبي وخفض نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالإضافة إلى دعم مرونة الاقتصاد المصري عبر زيادة تنوع هيكله الإنتاجي وزيادة الصادرات وترشيد الواردات، مما يعكس توجهًا متسقًا مع الإصلاحات الهيكلية الأوسع.

وتترجم هذه الرؤية من خلال سياسات اقتصادية شفافة ومتجانسة على مستوى جميع مؤسسات الدولة، تُرسّخ الثقة، وتُمهّد الطريق نحو توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مواصلة جهود تنفيذ الإصلاحات الهيكلية

في إطار جهود الدولة لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وترسيخ قواعد النمو المستدام، يُعد خلق بيئة ممكنة ومحفزة للاستثمار أحد المحاور الأساسية للبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية التي تتبناها الحكومة والذي يستند ويرتكز المحور الثاني من هذا البرنامج على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى إزالة العوائق، وتبسيط الإجراءات، وتطوير البيئة التنظيمية.

تسعى الدولة إلى تعزيز بيئة اقتصادية ممكنة ومحفّزة للتنمية من خلال تنفيذ حزمة متكاملة من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، ضمن رؤية شاملة ترتكز على رفع كفاءة الأداء، وتحقيق التكامل بين السياسات، وتفعيل أدوات حماية المنافسة، وتيسير التجارة، وتحفيز الاستثمار.

وتتبنى مصر استراتيجية متكاملة لتهيئة بيئة تمكينية ومحفزة للاستثمار، تستند إلى تعزيز المنافسة وتكافؤ الفرص من خلال إصلاحات تشريعية وتنظيمية، وتفعيل سياسة ملكية الدولة، وتمكين جهاز حماية المنافسة؛ وتنمية المهارات البشرية عبر إنشاء أكاديمية وطنية للتدريب الفني، وتعزيز التعليم الرقمي والتقني وربط مخرجاته بسوق العمل؛ بالإضافة إلى إصلاح منظومة العدالة التجارية لضمان تسوية النزاعات بكفاءة وسرعة.

وتُولي الاستراتيجية اهتمامًا خاصًا بتسهيل التجارة وتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية لتيسير حركة السلع وتعزيز القدرة التصديرية، عبر تسريع الإفراج الجمركي وتطوير منظومة «نافذة» وتعزيز التكامل بين الجهات المختلفة. كما تعمل على تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات بالشراكة مع القطاع الخاص، وتبسيط إجراءات تخصيص وتسعير الأراضي، وتعزيز الشفافية لتسهيل وصول المستثمرين إلى الأصول الإنتاجية.

وتلعب الرقمنة دورًا محوريًا في هذا النهج، من خلال رفع كفاءة تقديم الخدمات، وخفض التكاليف، وتحسين بيئة الأعمال. كما تسعى الدولة إلى تعزيز الاتساق في السياسات المالية عبر تخفيف الأعباء غير الضريبية وإعادة ضبط معدل الضريبة الفعلي Effective tax rate، بما يحدّ من التكلفة الإجمالية للامتثال ويُحسن بيئة الاستثمار. وفي هذا الإطار، تؤكد الدولة على دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في خلق فرص العمل وتحقيق النمو، بينما تضطلع الحكومة بدورها كمُنظم ومُحفز، ملتزمة بضمان المنافسة العادلة وتكافؤ الفرص.

أبرز الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها لتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

وفي إطار جهود الدولة لتعزيز مناخ الاستثمار وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حددت الحكومة المصرية ستة مجالات ذات أولوية تمثل الركائز الأساسية لاستراتيجية الترويج للاستثمار، بما يعكس التزامًا واضحًا ببناء بيئة أعمال تنافسية، وشفافة، ومستدامة، تدعم تمكين القطاع الخاص وتعزز من ثقة المستثمرين.

أولاً: تحسين مناخ الاستثمار وتطوير منظومة الحوافز

أولت الدولة أهمية قصوى لتعزيز بيئة الأعمال، حيث تم تدشين المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس الجمهورية لضمان التنسيق على أعلى مستوى سياسي وتسريع معالجة تحديات المستثمرين. كما تم تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بما يسمح بتقديم حوافز إضافية للمشروعات الاستثمارية الجديدة في القطاعات ذات الأولوية، إلى جانب إطلاق حزمة من الحوافز لدعم أنشطة التصنيع والتصدير والتكنولوجيا الخضراء، بما يعكس توجه الدولة لتشجيع الاستثمارات المنتجة والمستدامة.

ثانيًا: تيسير بيئة الأعمال من خلال توحيد الإجراءات والميكنة الشاملة

سعيًا إلى تيسير الإجراءات وتقليص البيروقراطية، أطلقت الدولة المنصة الإلكترونية للرخصة الذهبية التي تتيح للمستثمرين تقديم الطلبات ومتابعتها إلكترونيًا، كما تم تبسيط إجراءات الترخيص والاستيراد بهدف تقليل التكاليف الزمنية والإدارية، الأمر الذي يعزز من جاذبية السوق المصري أمام المستثمرين.

كما شهدت منظومة الاستثمار تطورًا ملحوظًا من خلال ميكنة تراخيص الاستثمار، حيث أطلقت الهيئة العامة للاستثمار منصة إلكترونية موحدة تتيح للمستثمرين التقدّم للحصول على جميع التراخيص اللازمة عبر بوابة واحدة على الإنترنت. وتهدف المنصة إلى توحيد إجراءات الترخيص، وتبسيط الخطوات، وتوضيح الرسوم مسبقًا بما يعزز الشفافية ويسهل ممارسة الأعمال، إلى جانب الربط الرقمي بين الجهات المختصة.

ثالثًا: تعزيز المنافسة وتحقيق الحياد التنافسي لتمكين القطاع الخاص

وفي إطار ترسيخ مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، تم إصدار قانون جديد لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، إلى جانب تحديث اللوائح المنظمة بما يضمن عدالة السوق ويعزز من الحياد التنافسي بين مختلف الكيانات الاقتصادية، خاصة مع التوجه نحو تمكين القطاع الخاص. وكذا جاري الإلغاء التدريجي للإعفاءات الضريبية على الشركات المملوكة للدولة الاستثمارية لضمان المنافسة العادلة بين القطاعين العام والخاص، ووضع حوافز للمشروعات الصغيرة تتضمن إعفاءات من ضريبة الدمغة، ورسوم التسجيل، والضرائب على الأرباح الرأسمالية.

رابعًا: تسهيل حركة التجارة ودعم الصادرات

تعمل الدولة على تسهيل حركة التجارة ودعم الصادرات من خلال مسارين متكاملين: التحول الرقمي في الإجراءات، والانفتاح التجاري المدروس. فقد تم رقمنة الإجراءات التجارية والجمركية وتطبيق نظام «النافذة الواحدة»، بما يسهم في تبسيط عمليات الإفراج الجمركي وتسريع حركة السلع، إلى جانب جهود حثيثة لتقليص زمن الإفراج بالتنسيق بين الجهات المعنية.

وفي موازاة ذلك، تتبنى الدولة سياسات تجارية منفتحة تهدف إلى زيادة الصادرات وتقليص العجز التجاري، من خلال دعم المستثمرين المحليين في مجالات الإنتاج والتصدير، وتوفير الخدمات اللازمة للمصدرين، والعمل على رفع حصة الشركات المصرية في الأسواق العالمية. وتشمل الجهود أيضًا مراجعة الاتفاقيات التجارية وإعادة التفاوض بشأنها لتعظيم الاستفادة، مع التركيز على الأسواق ذات الأولوية وتعزيز العلاقات التجارية الإقليمية والدولية.

خامسًا: تعزيز الشفافية والحوكمة الاقتصادية

انطلاقًا من حرص الدولة على تعزيز الشفافية والمساءلة، تم إنشاء قاعدة بيانات موحدة للشركات المملوكة للدولة، ونشر تقارير دورية حول تنفيذ سياسة ملكية الدولة. كما تم الإعلان عن قوائم القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي لتوفير رؤية واضحة للمستثمرين، إلى جانب إطلاق نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية الذي يعزز من كفاءة تخصيص الموارد ويضمن أعلى درجات النزاهة.

المنصة الإلكترونية الموحدة لتراخيص الاستثمار

في إطار إنشاء منصة إلكترونية موحدة لتيسير حصول المستثمرين على التراخيص والموافقات اللازمة من خلال جهة واحدة وبشكل رقمي متكامل، تم إطلاق البث التجريبي للمنصة الإلكترونية الموحدة لتراخيص الاستثمار عبر الرابط: https://tracklicence.gafi.gov.eg. وقد تم تطوير المنصة بالكامل من قبل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبالشراكة مع الجهات الحكومية المصدرة للتراخيص، وذلك ضمن جهود الدولة لتعزيز كفاءة وشفافية بيئة الأعمال، وجعلها أكثر جذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية.

تمثل المنصة نقلة نوعية في منظومة التراخيص الاستثمارية، حيث تُعد أول نافذة إلكترونية موحدة تقدم ٣٨٩ خدمة تشمل التراخيص والموافقات والتصاريح اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية في مصر، بالتنسيق مع ٤١ جهة حكومية. وتتيح المنصة للمستثمرين أدوات رقمية متقدمة للحصول على التراخيص من الجهات المختصة دون الحاجة للتنقل بين مؤسسات متعددة، كما تدعم السداد الإلكتروني لرسوم ٢٥٠ خدمة حتى الآن، بالتعاون مع شركة e-finance، مع استمرار العمل على استكمال إتاحة السداد لباقي الخدمات تدريجيًا، في إطار التحول الرقمي الشامل للدولة.

تسعى المنصة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، تشمل توحيد جهة التعامل من خلال بوابة رقمية موحدة، وتبسيط الإجراءات عبر مسار رقمي واضح وسهل الاستخدام، وتسريع إصدار التراخيص خلال فترة لا تتجاوز ٢٠ يوم عمل عند استيفاء المستندات، إلى جانب تعزيز الشفافية من خلال إتاحة جميع الإجراءات والاشتراطات والرسوم مسبقًا، وتحسين بيئة الاستثمار عبر رفع كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين.

توفر المنصة تجربة رقمية متكاملة، تُمكن المستثمرين من الوصول إلى التراخيص والموافقات المطلوبة بسهولة، ومن أبرز ما تتيحه المنصة: عرض شامل للتراخيص المطلوبة حسب النشاط الاقتصادي مع تفاصيل المستندات والرسوم والجهات المعنية، تقديم الطلبات إلكترونيًا ورفع المستندات عبر حساب المستثمر، السداد الإلكتروني الآمن عبر بوابة دفع متكاملة، متابعة الطلبات لحظيًا خلال جميع مراحل الإصدار، وتقديم الاستفسارات ومتابعتها رقميًا.

كما تم تصميم المنصة لتبسيط رحلة المستثمر منذ الخطوة الأولى، بدءًا من إنشاء حساب جديد باستخدام البريد الإلكتروني وتفعيله، والدخول إلى صفحة المستخدم التي تتيح البحث عن الشركة، تحميل مستندات إثبات الصفة والسجل التجاري، إعداد الطلبات، استكمال البيانات غير المستوفاة، سداد الرسوم، ومتابعة حالة الطلب في مراحله المختلفة، من المراجعة الداخلية والموافقات، إلى استيفاء المتطلبات الإضافية وإصدار الترخيص إلكترونيًا أو من خلال مراكز خدمات المستثمرين.

المصدر: وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

واستمرارًا للمسار الإصلاحي المتكامل الذي تتبناه الدولة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، تمضي الحكومة قدمًا في تنفيذ عدد من الإجراءات الهيكلية التي تستهدف تحسين مناخ الأعمال، وتيسير حركة التجارة، وتحفيز القطاع الخاص على ضخ المزيد من الاستثمارات، وذلك عبر ثلاث ركائز رئيسية: تحسين مناخ الاستثمار، تعزيز البيئة التنافسية، وتحديث المنظومة الجمركية والتراخيص من خلال الرقمنة والتيسير.

١- **تحسين مناخ الاستثمار والرقمنة:** في إطار جهود الدولة المستمرة لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، تمضي الحكومة قدمًا في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات لتوفير بيئة استثمارية جاذبة تتسم بالشفافية والسهولة، من خلال تخفيف الأعباء غير الضريبية، وتطوير البنية الرقمية، وتيسير الإجراءات أمام المستثمرين.

وتستهدف الحكومة، مراجعة الاستقطاعات والالتزامات المالية الدورية التي تُطبق على جميع الشركات بشكل دوري، مع توفير مزيد من الوضوح بشأن الإعفاءات الضريبية المطبقة على المؤسسات المالية والمستثمرين الأجانب بهدف تخفيف العبء المالي على المستثمرين وتحفيز بيئة الأعمال. كما تتجه الدولة إلى استبدال الرسوم والأعباء غير الضريبية التي تفرضها الجهات المختلفة برسم موحد، بما يسهم في تعزيز الشفافية وتبسيط التكاليف على المستثمرين.

كما سيتم تنفيذ عدد من **الإجراءات التي تُسهم في تسريع وتسهيل الإجراءات من خلال التحول الرقمي**، من بينها تطوير حزمة متكاملة من الخدمات الإلكترونية التي تُمكّن المستثمرين من استكمال الإجراءات بسرعة ودقة، بما يعزز من كفاءة بيئة الأعمال؛ وإنشاء منصة إلكترونية لخدمات المناطق الاستثمارية، لتوحيد الإجراءات وتسهيل الوصول إلى الخدمات. وميكنة عدد من الخدمات الأساسية في تعاملات المستثمرين، تشمل: خدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية، وخدمة تقييم الحصص العينية، وخدمات الإقامات وتراخيص العمل للأجانب. كما يجري العمل على إنشاء منصة الكيانات الاقتصادية والتي تضمن إعادة تصميم بيئة الأعمال بحيث ترتكز على دورة عمل رقمية ومتطورة تغطي احتياجات المستثمرين من خلال منصة واحدة تربط بين مختلف الجهات الحكومية. وتعمل المنصة وفق معايير أداء واضحة، تشمل تقليص الوقت الكلي للحصول على الخدمات، وخفض التكلفة الإجمالية، إضافةً إلى توفير قنوات فعّالة لتقديم الشكاوى والتظلمات ومتابعتها، فضلًا عن إتاحة البيانات والمعلومات اللازمة لبدء الأعمال وإدارتها بكفاءة.

كما تستهدف وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية إتاحة استخراج بطاقات المستوردين والمصدرين عبر منصة مصر الرقمية، وتطوير منظومة هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وفقًا لنظام ISO ١٧٠٦٥ لتعزيز قدرتها على إصدار شهادات المطابقة. فضلًا عن تفعيل نظام إلكتروني لإصدار شهادات المنشأ لدول التجارة الحرة والمصدر المعتمد، وحوكمة إجراءات التسجيل التجاري ومنح التراخيص بشكل يسهل على المتعاملين.

كما جاري العمل على إنشاء **منصة الكيانات الاقتصادية** والتي تضمن إعادة تصميم بيئة الأعمال بحيث ترتكز على دورة عمل رقمية ومتطورة تغطي احتياجات المستثمرين من خلال منصة واحدة تربط بين مختلف الجهات الحكومية. وتعمل المنصة وفق معايير أداء واضحة، تشمل تقليص الوقت الكلي للحصول على الخدمات، وخفض التكلفة الإجمالية، إضافةً إلى توفير قنوات فعّالة لتقديم الشكاوى والتظلمات ومتابعتها، فضلًا عن إتاحة البيانات والمعلومات اللازمة لبدء الأعمال وإدارتها بكفاءة.

كما تم اعتماد التصور المبدئي **لمنصة «مصر التجارية المتكاملة»**، والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة منظومة التجارة في مصر. ويتضمن النطاق المقترح للمنصة عدة محاور رئيسية، من أبرزها: إتاحة البيانات والإجراءات المتعلقة بالتجارة بشكل شفاف ومتكامل، وتفعيل دور التمثيل التجاري خارجيًا وداخليًا، وتشبيك أطراف العرض والطلب بما يعزز التكامل بين المنتجين والمستهلكين. كما تشمل المنصة دعم برامج بناء القدرات البشرية ذات الصلة، وتوفير بيانات وتقارير لحظية تدعم متخذي القرار وتعزز فعالية السياسات التجارية.

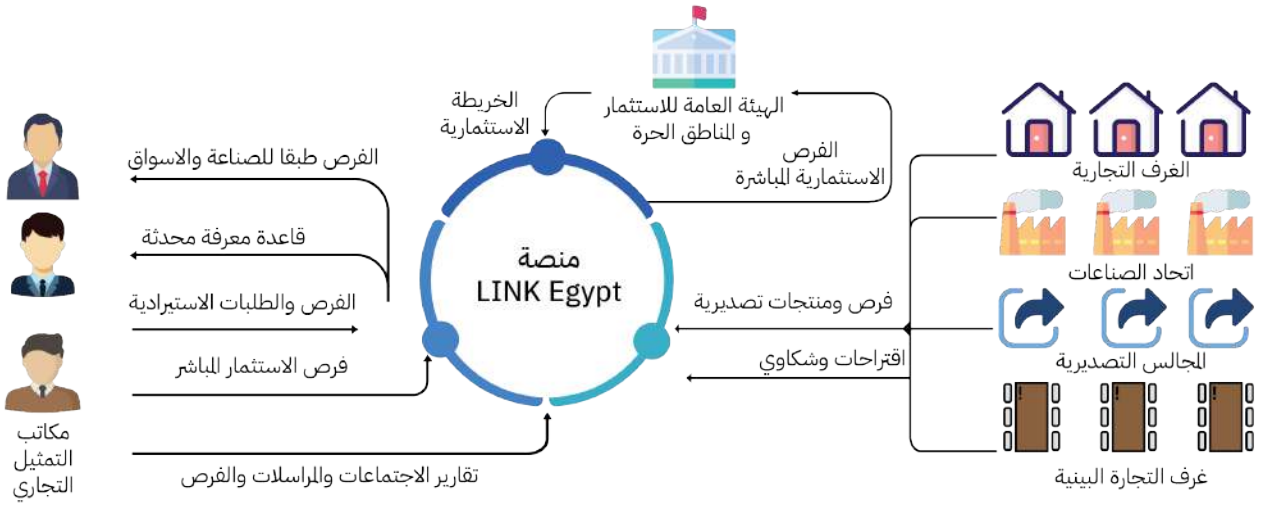

توحيد الرسوم الحكومية والأعباء غير الضريبية

تأتي التوجيهات الرئاسية الأخيرة لتعزيز مناخ الأعمال كعنصر مكمل ومتكامل مع الجهود التي تقودها الحكومة، بما يسهم في بناء بيئة اقتصادية أكثر تنافسية واستدامة. فقد وجه السيد الرئيس باستبدال الرسوم التي تفرضها الجهات المختلفة بضريبة موحدة على صافي الربح. كما تدعم التوجيهات الرامية إلى توحيد جهة التحصيل وتدشين منصة موحدة للكيانات الاقتصادية جهود التحول الرقمي وتسهيل الإجراءات، بما يعزز الثقة بين المستثمرين والإدارة الضريبية.

- **منظومة بديلة للرسوم المتفرقة:** تعاني الشركات من عبء مالي وإداري نتيجة تعدد الجهات التي تفرض رسومًا على خدمات مختلفة، مثل هيئة سلامة الغذاء، وهيئة النقل البري، وهيئة تنظيم الاتصالات. وتشمل هذه الرسوم التصاريح الفنية، وتجديد الاعتمادات، والفحص أو التفتيش، في ظل تفاوت كبير في القيم والضوابط من جهة لأخرى، ما يؤدي إلى عدم اتساق المعاملة المالية ويزيد من تعقيد الإجراءات.
- التوجيه الرئاسي يأتي لمعالجة هذا التفاوت، من خلال اعتماد ضريبة موحدة تُفرض بعد خصم التكاليف والمصروفات من الأرباح، على أن تُحدَّد نسبتها وفقًا لضوابط تشريعية تنظمها الجهات المختصة.
- **توحيد المعايير المالية:** تهدف هذه الخطوة إلى توحيد المعايير المالية بين الهيئات المختلفة، وتخفيف التشتت الإداري الذي تواجهه الشركات، مما يسهم في تسهيل الامتثال الضريبي وتقليص البيروقراطية. ويُتوقع أن يساهم هذا النظام في تعزيز الشفافية والعدالة، ويدعم جهود جذب الاستثمارات إلى السوق المصرية.

ومن المنتظر أن تبدأ الحكومة في حصر الرسوم الحالية على مستوى القطاعات كافة، تمهيدًا لتحديد نسبة الضريبة الموحدة، وإطلاق المنظومة الجديدة بالتوازي مع إجراء التعديلات التشريعية اللازمة.

الآثار المحتملة لهذا القرار:

- **تبسيط النظام الضريبي:** تقليل الإجراءات البيروقراطية وتوحيد المعايير بين الهيئات المختلفة.
- **تحسين بيئة الأعمال:** تخفيف العبء المالي والإداري على الشركات، مما يشجع الاستثمار المحلي والأجنبي.
- **تعزيز الإيرادات الحكومية:** ضريبة موحدة قد تُسهّل عملية الجباية وتقلل التهرب الضريبي.

المصدر: وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

٢- **تعزيز البيئة التنافسية**، من خلال إجراءات متعددة لتعزيز كفاءة جهاز حماية المنافسة ودعم سياسات الحياد التنافسي، من بينها الموافقة على مشروع تعديل قانون حماية المنافسة وتقديم التعديلات إلى البرلمان بما يعزز استقلالية الجهاز، إلى جانب تشكيل لجنة قضائية مختصة لفرض العقوبات الإدارية. وكذلك إصدار إرشادات للقيود المرتبطة بالتركزات الاقتصادية والأسواق الرقمية والاتحادات والغرف التجارية، بهدف تمكين القطاع الخاص، ورفع مستوى اليقين القانوني، وضمان التوافق مع أحكام قانون المنافسة واللائحة التنفيذية له.

٣- **تبسيط الإجراءات الجمركية وتطوير منظومة السياسات التجارية:** وفي سياق متصل، تستهدف الحكومة مواصلة تنفيذ حزمة من الإجراءات الطموحة لتبسيط منظومة الإجراءات الجمركية، وتحسين بيئة التجارة الخارجية، ضمن برنامج وطني متكامل يستهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، وتحفيز بيئة الاستثمار والإنتاج، وذلك من خلال الإصلاحات التشريعية، والتطوير المؤسسي، والرقمنة، وتبني آليات فعالة لإدارة المخاطر وتيسير حركة التجارة.

فعلى **صعيد الإصلاحات التشريعية والتنظيمية**، سيتم العمل على استحداث قانون لتقسيط الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج الواردة للمشروعات الإنتاجية، بهدف تخفيف الأعباء النقدية عن الصناعات الوطنية. فضلًا عن إصدار قانون لتحديد نسبة للتسامح في العجز للمشروعات الإنتاجية، وإضافة نص إلى قانون الجمارك يتيح تشكيل لجان متخصصة لسرعة إنهاء المنازعات الجمركية، مما يعزز مناخ الثقة بين الدولة والمجتمع التجاري.

كما تجري الحكومة دراسة تعديل القرار الصادر عن رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن توحيد إجراءات الفحص الظاهري وسحب العينات من الجهات الرقابية المختلفة، بهدف تسهيل وتوحيد الإجراءات.

وفي سياق متصل يجري العمل أيضًا على **تقليص زمن الإفراج الجمركي** من ١٤ يوم إلى يومين فقط بنهاية عام ٢٠٢٥، من خلال تقليل عدد جهات العرض للبضائع التي تخضع لتقييم مشترك، وتفعيل نظام رقمي لإدارة المخاطر على الحدود، وإنشاء نظام متكامل لإدارة المخاطر ضمن منظومة التجارة الخارجية، بهدف تسريع الإجراءات وزيادة الكفاءة.

كذلك، تمضي الحكومة في **تفعيل منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في التجارة الخارجية**، بما في ذلك النظام الرقمي لإدارة المخاطر الحدودية (e-RBI)، والذي يتطلب تطوير تقييمات مخاطر لأكثر من ٨٠٠٠ سلعة صناعية غير غذائية، بما يتوافق مع المعايير الأوروبية، ويعزز الاعتراف المتبادل مع الأسواق الدولية. كما سيتم تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير والترانزيت من خلال تسهيل اشتراط النقل والتخزين تحت التحفظ للمصانع بحيث يتم منح رسائل مستلزمات الإنتاج النقل والتخزين تحت التحفظ بعد المطابقة الظاهرية تنفيذاً للقرار الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٩، إلى جانب ميكنة خدمات الإقامة وتراخيص العمل للأجانب، وخدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية، وتقييم الحصص العينية، وخدمات اعتماد فواتير الاستيراد والتصدير.

ومن خلال هذه الإصلاحات المتشابكة، تؤكد الدولة التزامها بتهيئة بيئة أعمال تنافسية وعصرية، تستند إلى الشفافية والكفاءة، وتوفر الأسس اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات

وفيما يخص دعم الصادرات، فإن البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات يأتي متسقاً مع أولويات السياسة المالية في دعم القطاعات الإنتاجية وتحفيز النشاط الاقتصادي، ما يسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على النفاذ إلى الأسواق العالمية. وتُعزز هذه التوجيهات كذلك التزام الدولة بتمكين القطاع الخاص، وهو ما يمثل محوراً جوهرياً في الإصلاحات المالية والضريبية والاستثمارية والتجارية التي تتبناها الحكومة المصرية.

يتناول البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات للفترة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ إصلاحاً شاملاً لمنظومة دعم الصادرات، من خلال رؤية استراتيجية تهدف إلى رفع تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية وتعزيز النمو التصديري المستدام. ويعتمد البرنامج على مضاعفة المخصصات المالية لتصل إلى ٤٥ مليار جنيه منها ٣٨ مليار جنيه موزعة على القطاعات المستهدفة، و٧ مليارات جنيه موازنة مرنة، مع توزيعها وفق نموذج اقتصادي يأخذ في الاعتبار القيمة المضافة، معدل نمو الصادرات، الطاقة الإنتاجية، وعدد المشتغلين. وقد صُمم البرنامج بناءً على حوار مجتمعي موسع شمل ١٣ مجلسًا تصديريًا وشركاء الصناعة، بما يعزز ملكية القطاع الخاص للسياسات التصديرية. كما يركز البرنامج على دعم المنتجات ذات التعقيد الاقتصادي والقيمة المضافة، بما يدفع نحو مرحلة تصديرية أكثر استدامة، ويتكامل مع سياسات نقدية وتسهيلات ضريبية وإجرائية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية عالميًا.

كما يتميز البرنامج بمرونة عالية تتيح تكييف الدعم مع خصوصية كل قطاع وتنوع أولوياته، إلى جانب آلية واضحة لصرف المستحقات خلال فترة لا تتجاوز ٩٠ يوماً دون خصم المديونيات. ويعتمد البرنامج مقاربة جديدة في تصميم الحوافز التصديرية، من خلال تخصيص موازنة مرنة لدعم المنتجات ذات التعقيد الاقتصادي العالي، والاستثمار في البنية التحتية الداعمة للصادرات. كما يتضمن البرنامج آليات لتسوية المتأخرات من خلال المزج بين السداد النقدي والمقاصة مع المديونيات السيادية، ما يسهم في تخفيف الأعباء المالية عن الشركات المصدرة وتحفيزها على التوسع والإنتاج.

١٢. ريادة الأعمال في مصر: بوابة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل

يمثل مجتمع الشركات الناشئة محركاً محوريًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشير العديد من التقارير إلى أن قطاع الشركات الناشئة يستحوذ في المتوسط على ٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية السنوية في مصر خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، مما يعكس نموًا ملحوظًا في جذب الاستثمارات لهذا القطاع. حيث تجاوز عدد الشركات الناشئة ٢٠٠٠ شركة بإجمالي استثمارات تفوق ٨ مليار دولار والذي أسهم في توفير حوالي ٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة و٢٥٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة طبقًا لتقديرات عام ٢٠٢٤، مما يعزز من دور ريادة الأعمال في الاقتصاد المصري.

وكما تمت الإشارة في الفصل الأول، تُعد الشراكات مع شركاء التنمية في تعبئة التمويلات التنموية الميسّرة أحد الركائز الرئيسية في دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال، لا سيما في المراحل المبكرة للشركات الناشئة، حيث تسهم في تقليل تكلفة التمويل، وتخفيف المخاطر، وتوفير بيئة أكثر جذبًا للمستثمرين. وفي هذا الإطار، تُمثل مصر منصة رائدة للتعاون مع شركاء التنمية في تمويل القطاع الخاص، بما يعزز من قدرته على النمو والتوسع محليًا وإقليميًا ودوليًا.

لذا تعمل الحكومة المصرية على تعظيم الأثر الإيجابي لمجتمع الشركات الناشئة في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من خلال خمس آليات رئيسة تشمل تعزيز رأس المال المخاطر، الاستجابة إلى نمو الطلب المحلي على التكنولوجيا، الاستفادة من مهارات وابتكارات الشباب، وتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة لهذا القطاع، إلى جانب تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية. وفيما يلي عرض مفصل لكل من هذه الآليات:

١. رأس المال الاستثماري الأجنبي كقناة رئيسية للاستثمار في الشركات الناشئة

يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متزايد إلى الشركات الناشئة في مصر عبر رأس المال المخاطر، مما يمكن الشركات سريعة النمو من التوسع في أسواق جديدة. تحولت منظومة الشركات الناشئة في مصر بسرعة إلى أحد المحركات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما عبر صناديق رأس المال المخاطر، مما جعلها وجهة ومحركًا للنمو القائم على الابتكار. يتجلى هذا التقدم في التمويل القياسي الذي بلغ نحو ملياري دولار تم جمعها عبر شركات ناشئة مصرية خلال السنوات الخمس الماضية، حسب تقرير «ماغنيت» (Magnitt) لعام ٢٠٢٤ مما يضع مصر ضمن أكبر ثلاث وجهات استثمارية لرأس المال المخاطر في الشرق الأوسط وأفريقيا وفقًا لتقارير دولية نُشرت مؤخرًا. حيث أفاد تقرير (Africa: The Big Deal) بأن مصر سجلت ٧١٠ صفقات تمويل للشركات الناشئة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٤.

من أبرز تلك الصفقات شركة «إم إن تي-حالا» (MNT-Halan)، أول شركة ناشئة مليارية في مصر، والتي جمعت أكثر من ٤٠٠ مليون دولار عبر جولات متعددة؛ وشركة «بايموب» (Paymob)، الرائدة في حلول المدفوعات الرقمية، والتي أغلقت جولة تمويلية من الفئة B بقيمة ٥٠ مليون دولار بمشاركة مستثمرين عالميين من ضمنهم «بايبال فنتشرز» (PayPal Ventures)؛ بالإضافة إلى «مكسب» (MaxAB)، وهي منصة تجارة إلكترونية لسلاسل التوريد المبتكرة، والتي جمعت أكثر من ٤٠ مليون دولار للتوسع اللوجيستي.

وفي عام ٢٠٢٤ فقط، بلغ حجم الاستثمارات في الشركات الناشئة المصرية نحو ٣٢٩ مليون دولار من خلال ٥٧ صفقة استثمارية وذلك بالرغم من التحديات التي واجهها الاقتصاد الكلي خلال هذا العام.

٢. نمو الطلب على التكنولوجيا كمصدر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر

يُعزز توافر المواهب الشابة المدربة وزيادة الطلب على الحلول التكنولوجية المحلية من قدرة مصر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعمل الشركات الناشئة كحلقة وصل بين الابتكار والاستثمار الدولي.

حيث تسهم العوامل الديمغرافية والسوقية لمصر في التدفق المتزايد لرأس المال الأجنبي، حيث تمتلك مصر إمكانات هائلة بفضل شبابها الماهر وزيادة الطلب على الخدمات التكنولوجية، مما يجعلها قاعدة جذابة للمستثمرين الأجانب الباحثين عن فرص نمو سريعة عبر مجالات استثمارية واعدة مثل التكنولوجيا المالية (Fintech)، التجارة الإلكترونية، واللوجستيات. ولقد شهدت مصر نموًا بنسبة ٥٠٠٪ في عدد الشركات الناشئة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣، مما يعكس قوة العرض وريادة السوق.

ففي عام ٢٠٢٤، استحوذ قطاع التكنولوجيا المالية على النصيب الأكبر من الصفقات الاستثمارية بقيمة ٢٣٧ مليون دولار موزعة على ١٧ صفقة. تلتها قطاعات اللوجستيات (٢٣,٥ مليون دولار)، والتجارة الإلكترونية (٢٢,٥ مليون دولار)، والرعاية الصحية (١٣ مليون دولار). تعزز هذه التوزيعات القطاعية المدعومة بالطلب المحلي والمواهب المحلية من جاذبية مصر كمركز حيوي لأنشطة الشركات الناشئة المدعومة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

٣. العنصر البشري والمواهب المحلية

تُعتبر مصر واحدة من أكبر الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد الخريجين سنويًا، مع أكثر من ٧٥٠ ألف خريج جامعي جديد كل عام في كافة المجالات ومن ضمنها العديد من التخصصات في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، وعلوم الحاسب. هذا المخزون من المواهب يشكل عامل جذب رئيسيًا للمستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن أسواق تمتلك قوة عاملة شابة وذات مهارات رقمية متقدمة.

إضافةً إلى ذلك، أدى النمو السكاني الحضري السريع وزيادة انتشار الإنترنت إلى خلق سوق داخلي يشهد طلبًا متزايدًا على الحلول الرقمية. على سبيل المثال، يُتوقع أن تتجاوز التجارة الإلكترونية في مصر حاجز ١٤ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥، وفقًا لتقرير إي ماركيتر eMarketer، مما يُبرز الفرص أمام الشركات الناشئة المحلية لتوسيع نطاق أعمالها بمساندة رأس المال الأجنبي.

كما نجحت شركات مثل سويفل Swvl، وهي منصة للنقل الجماعي الذكي، في تسخير هذه الاتجاهات الديمغرافية من خلال تقديم حلول محلية مصممة خصيصًا للأسواق الناشئة، مما مكنها من التوسع إقليميًا وعالميًا بدعم من استثمارات أجنبية كبيرة وتحولها إلى شركة فاقت قيمتها في وقت ما أكثر من مليار دولار.

من خلال دمج القدرات المحلية مع رؤوس أموال دولية، تخلق الشركات الناشئة المصرية نماذج أعمال مرنة تتكيف مع احتياجات السوق، مما يجعلها بيئة خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن فرص نمو عالية مع مخاطرة محسوبة.

٤. بيئة تشريعية داعمة

لم يكن للإسهام الكبير لاستثمارات رأس المال المخاطر في الشركات الناشئة المصرية أن يتحقق بمعزل عن البيئة التشريعية المحيطة بمجتمع ريادة الأعمال، بل جاء نتيجة جهود حكومية مدروسة لتهيئة مناخ ابتكاري تنافسي وحيوي.

فقد أدركت الحكومة أن ريادة الأعمال والابتكار يمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية العالمية للاقتصاد المحلي، ومن ثم أولت الحكومة أولوية لبناء منظومة وطنية متكاملة توحد الجهود عبر القطاعات المختلفة، وتعظم الأثر التنموي، وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

في إطار تنظيم هذا التوجه بشكل مؤسسي، أصدرت الحكومة المصرية قرار رئيس الوزراء رقم ٢٨٧٨ لسنة ٢٠٢٤، بإنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وتضم المجموعة عددًا من الوزارات والجهات المعنية بهدف تحقيق التنسيق الاستراتيجي وتوحيد السياسات الداعمة لريادة الأعمال.

ويتمثل الهدف الأساسي للمجموعة في تمكين الشركات الناشئة لتعزيز بناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار، من خلال تنسيق جهود الحكومة، وإزالة المعوقات أمام النمو، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للشركات المصرية الناشئة.

المجموعة الوزارية لريادة الأعمال
Ministerial Group for Entrepreneurship

كما تهدف المجموعة إلى الحد من ظاهرة هجرة العقول عبر توفير بيئة شاملة داعمة للشباب ورواد ورائدات الأعمال ونماذج الأعمال كثيفة العمالة. ولتفعيل هذا الدور، تم وضع هيكل تنظيمي للمجموعة الوزارية تضم اللجنة الوزارية، والأمانة الفنية، وأربع مجموعات عمل متخصصة تضم أكثر من ١٠٠ عضو من ممثلي مجتمع الشركات الناشئة. وتركز هذه المجموعات على تطوير السياسات والتشريعات، تنسيق المبادرات الحكومية، تسهيل النفاذ إلى الأسواق العالمية واستبقاء المواهب، وربط الشركات الناشئة بالأولويات التنموية الوطنية.

تعمل المجموعة الوزارية وفق أجندة متكاملة منذ إنشائها، حيث أسفرت هذه الجهود بالفعل عن نتائج ملموسة، أبرزها اعتماد تعريف موحد للشركات الناشئة ومعايير التصنيف الخاصة به، ووضع إجراءات لتفعيل هذا التعريف من خلال شهادة تصنيف. كما تستعد المجموعة الوزارية لإطلاق عدد من المبادرات الرئيسة ضمن حملة ترويجية تشمل الإعلان عن بدء تطبيق تعريف الشركات الناشئة الموحد والحوافز المرتبطة به، إطلاق مبادرة تمويل موحدة للشركات الناشئة، وتقديم أول «ميثاق لريادة الأعمال» في مصر.

٥. تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية

تولي الدولة المصرية أهمية كبيرة لحماية حقوق الملكية الفكرية، وقد تجسد ذلك في الاستراتيجية الوطنية

للملكية الفكرية التي تهدف إلى تعزيز حماية الحقوق الفكرية ودعم الابتكار في مختلف المجالات، وإنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية في عام ٢٠٢٣.

يعد الجهاز المصري للملكية الفكرية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يلعب دورًا محوريًا في دعم الابتكار وتعزيز بيئة الأعمال، من خلال تسريع إجراءات تسجيل البراءات وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية. وتعتبر حماية الملكية الفكرية من المحاور الأساسية لبناء بيئة داعمة للابتكار وتحقيق أهداف التنمية الوطنية. حيث أن توفير بيئة قانونية مناسبة وملائمة لدعم الابتكار وحماية حقوق المبدعين يعتبر من العوامل الحيوية لتحقيق بيئة ريادية ناجحة في مصر.

وفي هذا السياق، أظهرت الأرقام الرسمية الأخيرة ارتفاعًا بنسبة ٤٢,٨٪ في عدد العلامات التجارية الممنوحة في مصر عام ٢٠٢٤، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما شهدت الطلبات على البراءات أيضًا ارتفاعًا ملحوظًا، حيث استقبلت مصلحة البراءات المصرية ١٨٦٠ طلبًا في العام الماضي، شكل المصريون منهم ٣١,٥٪، ومن بين ٢٦٦ براءة تم منحها، حصل المصريون على ٦٥ براءة. وقد جاءت هذه الزيادة مع سعي الدولة لجذب استثمارات جديدة في قطاعات رئيسة مثل صناعة السيارات، وتشجيع نمو الملكية الفكرية جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة والجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إصلاحات بيئة الابتكار وريادة الأعمال وتأثيرها على الاستثمارات

تُعد الإصلاحات الحكومية الأخيرة محطة فارقة نحو بناء بيئة أكثر ديناميكية لريادة الأعمال وجذب الاستثمارات. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تبسيط الإجراءات، وتخفيف الأعباء المالية، وتمكين القطاع الخاص ليكون محركًا رئيسيًا للنمو المستدام وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات. ومن بين هذه التدابير، وضع منظومة ضرائب مبسطة للشركات الناشئة والصغيرة ذات دخل أقل من ٢٠ مليون جنيه سنويًا ودمج الرسوم والأعباء غير الضريبية في رسم موحد على صافي الأرباح في تبسيط الالتزامات المالية، وزيادة الشفافية، وتعزيز ثقة المستثمرين، مما أتاح تحرير المزيد من الموارد لإعادة استثمارها في نمو الأعمال.

في ظل تطور منظومة الابتكار وريادة الأعمال في مصر، برز تأثير غير مباشر ولكنه بالغ الأهمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال رفع جودة الاستثمارات وتحفيز التحول نحو اقتصاد المعرفة. تعتبر قصص النجاح مثل مركز البحث والتطوير لشركة «بيكو» في مدينة العاشر من رمضان، الذي تم تمويله من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بقيمة ٥٠ مليون دولار، نموذجًا رائدًا في دمج البحث العلمي مع التصنيع المحلي وربط المواهب المصرية بسلاسل القيمة العالمية. وفي سياق متصل، أسست شركة «بي دبليو سي» مركز مصر للتكنولوجيا والابتكار (PwC Egypt Technology and Innovation Center - ETIC)، الذي يستثمر في تدريب وتوظيف الكفاءات المصرية لتقديم حلول رقمية متطورة للعملاء العالميين، مما يعزز من سمعة مصر كمصدر للابتكار التكنولوجي عالي الجودة.

علاوة على ذلك، أطلقت شركة «ديلويت» مركز الابتكار الخاص بها في القاهرة باستثمارات قدرها ٣٠ مليون دولار، والذي يستهدف مضاعفة عدد المتخصصين إلى ٥٠٠٠ محترف في مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والأمن السيبراني، مما يربط مصر مباشرة بأسواق أوروبا والشرق الأوسط. بالتوازي، تُسهم استثمارات شركات مثل «أمازون»، و«فودافون»، و«فاليو» في ترسيخ قدرات البحث والتطوير محليًا، ونقل المعايير العالمية إلى السوق المصري. هذه المشروعات لا تعزز فقط فرص جذب استثمار أجنبي مباشر أكبر، بل ترفع أيضًا من جودته، حيث تتجه الاستثمارات نحو قطاعات مبتكرة ذات القيمة المضافة، مما يعزز من مكانة الاقتصاد المصري في سلاسل القيمة العالمية.

ميثاق الشركات الناشئة في مصر

توشك المجموعة الوزارية لريادة الأعمال حالياً من الإنتهاء من صياغة «**ميثاق الشركات الناشئة في مصر**» والذي يجسد خارطة طريق لمجتمع ريادة الأعمال فيه تيسيرات ومبادرات وإجراءات واضحة برؤية طموحة للوصول إلى اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار مدعوم بالشركات الناشئة. كما يعتبر أداة تنفيذية مرنة تتطور باستمرار وتضع الأسس لتحديث السياسات والتشريعات بما يتواكب مع التطورات التكنولوجية واحتياجات السوق.

يهدف هذا الميثاق - وكذلك المجموعة الوزارية المعنية بالإشراف على تنفيذه – إلى **تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال على تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة، بما يسهم في خلق فرص عمل لائقة.**

وتم بناء الميثاق على ٤ مبادئ رئيسية:

١. **تعزيز الثقة** بين الشركات الناشئة والحكومة من خلال التزام واضح بأولويات منظومة ريادة الأعمال.

٢. **توفير الاستقرار وزيادة اليقين** عبر سياسات وتشريعات واضحة تدعم استمرارية النمو للشركات الناشئة.

٣. **ضمان تنسيق الجهود** بين الجهات الحكومية لخلق بيئة أكثر كفاءة وشفافية ودعماً للابتكار.

٤. **تحسين استغلال الموارد** المتاحة من تمويل، بنية تحتية، وكفاءات بشرية لخدمة بيئة ريادة الأعمال.

منهجية إعداد الميثاق

تم إعداد «ميثاق الشركات الناشئة في مصر» باستخدام منهجية تشاركية شاملة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية، حيث تم الاعتماد في صياغته على الخبرات الواقعية للشركات الناشئة والمستثمرين في إطار مشاركة مجتمعية موسعة. مما ساهم في جعل الميثاق انعكاسًا حقيقيًا لاحتياجات منظومة ريادة الأعمال بجميع أركانها وتطلعاتها المستقبلية. حيث شارك في صياغة الميثاق أكثر من ٢٥٠ ممثل عن منظومة ريادة الأعمال المحلية والدولية من مؤسسي الشركات الناشئة (بمختلف مراحل نضجها وتخصصاتها)، والمستثمرين، والمؤسسات الداعمة، والجهات الحكومية، والخبراء الأكاديميين، وأعضاء المجالس النيابية، وغيرهم من الشركاء المعنيين. وقد أشرفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على إعداد الميثاق، تحت مظلة المجموعة الوزارية لريادة الأعمال وبمشاركة كافة الجهات الأعضاء في المجموعة.

قامت الوزارة بإتباع نهج علمي مبني على أفضل الممارسات الدولية حيث تم تحليل أكثر من ٢٥ تقريراً وطنياً ودولياً، كما تمت دراسة التجارب القائمة في أكثر من ٢٠ دولة في مجال السياسات الداعمة لريادة الأعمال. واستناداً إلى هذا الجهد، تم استخلاص أكثر من ٥٠٠ توصية تنفيذية في مختلف الجوانب المتعلقة بريادة الأعمال من تلك التقارير والدراسات، وتم تصنيفها وتنسيقها وتكليف مجموعات العمل الأربعة المنبثقة من المجموعة الوزارية بدراستها بما يتوافق مع أهداف كل مجموعة ومحاورها الاستراتيجية. وفي إطار النهج لصياغة الميثاق، تم عقد أكثر من ٤٠ اجتماع يشمل الاجتماعات الدورية للمجموعة الوزارية وأمانتها الفنية ومجموعات العمل، شملت مشاورات مكثفة ولقاءات مع جميع الأطراف ذات الصلة، بالإضافة إلى تنظيم موائد مستديرة قطاعية شملت أهم القطاعات الواعدة من ضمنها تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وتكنولوجيا السياحة، وريادة الأعمال النسائية، وتكنولوجيا النقل وتكنولوجيا الزراعة والري والتكنولوجيا المالية والتكنولوجيا العميقة. كما تم

عقد جلسات نقاشية مطولة مع الجهات الحكومية ذات الصلة حول تبسيط وطرح مقترحات للتشريعات المتعلقة بالشركات الناشئة.

ونتج عن هذا المجهود استخلاص وتحديد ٧٧ توصية ذات أولوية وتم مناقشتهم مع الجهات الحكومية ذات الصلة وتم تصنيفهم على مرحلتين واضحتين لضمان تحقيق أثر فعّال ومستدام. تشمل المرحلة الأولى الإصلاحات والحوافز التي يمكن تطبيقها بشكل فوري التي يمكن تطبيقها فور إطلاق الميثاق بهدف تلبية الاحتياجات الملحّة وتتضمن ٢٤ إجراءً من ١٠ جهات حكومية مختلفة. أما المرحلة الثانية، فهي تمثل خارطة طريق للحكومة تمتد من ٦ أشهر حتى ٥ سنوات، وتشمل ٥٣ إجراء موزع على ١٢ هدف ويقوم بتنفيذهم ١٩ جهة حكومية وتتضمن تنفيذ إصلاحات هيكلية وتشريعية وتطوير سياسات مستدامة تسهم في تعزيز بيئة الأعمال الريادية وضمان تنافسيتها إقليميًا ودوليًا.

كما يتضمن الميثاق تعريف واضح وموحد للشركات الناشئة، إلى جانب إطار تنظيمي للحصول على شهادة تصنيفها، وذلك بهدف تسهيل تصنيفها بالمقارنة بالشركات الجديدة أو المشروعات المتوسطة والصغيرة، نظراً لطبيعتها الخاصة التي تميزها عن الشركات التقليدية مما يسهم في توجيه السياسات والدعم المناسب لها ضمن الأطر التنظيمية والتشريعية. بالإضافة إلى الإعلان عن مبادرة تمويلية موحدة للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال تشجع استثمارات رأس مال المخاطر.

١. الجهات غير الحكومية المشاركة في إعداد الميثاق:

شارك في إعداد هذا الوثيقة عدد من الجهات الفاعلة التي تمثل مختلف مكونات منظومة ريادة الأعمال، من بينها الشركات الناشئة بمختلف مراحلها، بدءًا من مرحلة الفكرة وحتى الشركات الناضجة. كما شارك مؤسسون، وموظفون، ورواد أعمال مصريون في الخارج، إلى جانب رائدات الأعمال ورواد الأعمال من ذوي الهمم. وشمل المشاركون أيضًا المستثمرين، بمن فيهم المستثمرون الملائكيون وصناديق رأس المال المخاطر، بالإضافة إلى شركاء التنمية الدوليين سواء من الأطراف متعددة أو ثنائية الأطراف. وكان للجامعات والمراكز البحثية دور في عملية الإعداد، إلى جانب حاضنات ومسرعات الأعمال، ومؤسسات المجتمع المدني، ورواد الأعمال الاجتماعيين الذين يمثلون بعدًا مهمًا في ربط الريادة بالتأثير المجتمعي.

٢. الجهات الحكومية المشاركة:

نماذج من بعض الإجراءات والإصلاحات الهيكلية المتضمنة في الميثاق	الجهة
تعزيز البيئة الضريبية الداعمة للشركات الناشئة من خلال تبسيط النظم القائمة، وتوسيع نطاق الاستفادة من الحوافز التشريعية، وتمكين هذه الشركات من النفاذ إلى الفرص الحكومية والعمل على تحفيز أنشطتها في مجالات البحث والتطوير.	
تطوير الأطر التنظيمية والتمويلية الداعمة لبيئة عمل الشركات الناشئة	
تبسيط إجراءات التسجيل الخاصة بالشركات الناشئة، وإنشاء منصة موحدة لإجراءات ترخيص الشركات الناشئة، وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات للمستثمرين الأجانب ورواد الأعمال، وتفعيل إنشاء مناطق حرة خدمية.	
تيسير بيئة العمل للشركات الناشئة من خلال تبسيط الإجراءات مع مكاتب العمل، وتخفيف المتطلبات المرتبطة بتنظيم العمالة، وتقديم حوافز داعمة ضمن الأطر التنظيمية القائمة.	
دعم الشركات الناشئة من خلال تسهيل إجراءات الوصول إلى المعدات المستوردة، وتطوير منصة "إبداع مصر" بأدوات رقمية تفاعلية لدعم رواد الأعمال والمستثمرين.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
دعم التحالفات التنموية المبتكرة من خلال تخصيص تمويل مرن متعدد السنوات.	MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
إنشاء وحدة متخصصة لدعم ريادة الأعمال الصناعية، وتنفيذ برامج لدعم رقمنة سلاسل القيمة الصناعية.	Ministry of Industry
إطلاق برنامج دعم للشركات الناشئة الناضجة، وإطلاق دليل استرشادي متكامل لكافة الخدمات والتراخيص والتصاريح الحكومية التي تحتاجها الشركات الناشئة سواء المصرية أو الأجنبية العاملة في مصر، وتضمين ريادة الأعمال في الخطة الاستثمارية القومية.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation
إصدار إطار تنظيمي لاعتماد "شهادة تصنيف الشركات الناشئة" بناءً على معايير واضحة.	جهاز تنمية المشروعات MSMEDA
تسهيل تعامل الشركات الناشئة مع مكاتب التأمينات الاجتماعية	وزارة التضامن الاجتماعي Ministry of Social Solidarity

وفي إطار جهود الدولة المستمرة لتعزيز ريادة الأعمال ودعم بيئة الابتكار، تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإنشاء كيان تنفيذي متخصص لمتابعة وتفعيل مخرجات المجموعة الوزارية لريادة الأعمال. يتولى هذا الكيان مسؤولية تطبيق «ميثاق الشركات الناشئة في مصر»، وتسهيل الإجراءات لتلك الشركات بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، إلى جانب تفعيل الحوافز المقررة للشركات الناشئة، بما يعزز قدرتها على النمو والتوسع.

كما سيتولى الكيان تنفيذ السياسات والمبادرات المعتمدة من قبل المجموعة الوزارية في مجال ريادة الأعمال، وتنسيق البرامج والمشروعات ذات الصلة، إلى جانب تقديم الدعم الفني وتقديم الاستجابة السريعة لشكاوى وتحديات الشركات الناشئة.

ويعمل الكيان أيضًا على الربط بين رواد الأعمال والفرص المتاحة في مختلف القطاعات والبرامج على مستوى الجمهورية، بما يسهم في تعزيز التكامل بين المبادرات الحكومية، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة، وتسريع وتيرة النمو لقطاع الشركات الناشئة في مصر.

١٣. نبذة عن تقرير جاهزية بيئة الأعمال Business-Ready

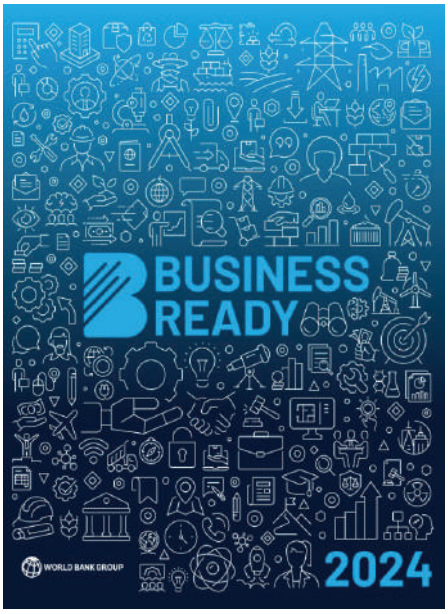

يُعد تقرير «جاهزية بيئة الأعمال» الصادر عن مجموعة البنك الدولي، والذي تم إطلاقه في أكتوبر ٢٠٢٤، بمثابة خارطة طريق شاملة تهدف إلى مساعدة الحكومات على تهيئة بيئة أعمال مواتية تُمكّن الشركات والعمال والمجتمعات من الازدهار.

وهو يمثل تحولًا هامًا عن تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال" (Doing Business) الذي كان يعتبر مرجعًا رئيسيًا في تقييم بيئات الأعمال في مختلف الاقتصادات على مدى عقدين من الزمن. كان تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» يركز بشكل رئيسي على قياس سهولة ممارسة الأعمال في الدول، من خلال تقييم جوانب مثل تسجيل الشركات، الوصول إلى الائتمان، السياسات الضريبية، وتنظيم التجارة. ومع ذلك، تعرض التقرير لانتقادات كبيرة على مر السنين، خاصة فيما يتعلق بمنهجيته، وشفافيته، وعدم إلقاء الضوء على تنفيذ وجودة الأطر التنظيمية.

استجابة لهذه التحديات، أطلق البنك الدولي تقرير «جاهزية بيئة الأعمال»، الذي يبني على نقاط القوة في إطار عمل «ممارسة أنشطة الأعمال»، ولكنه يسعى لتقديم تقييم أكثر شمولية وشفافية لبيئة الأعمال في الدول، حيث يقدم التقرير الجديد نهجًا أكثر توازنًا من خلال تقييم ليس فقط الأطر التنظيمية الخاصة بالأعمال، ولكن أيضًا جودة وكفاءة الخدمات العامة التي تعد أساسية لتمكين الأعمال من العمل بكفاءة. يشمل ذلك جوانب مثل سهولة الحصول على التراخيص، وكفاءة أنظمة تحصيل الضرائب، وشفافية البيانات، وتوافر الخدمات الرقمية التي تدعم الأنشطة التجارية.

ومن هذا المنطلق، يشكّل تقرير « جاهزية بيئة الأعمال» مرجعية استراتيجية للدول، حيث يوجّه الحكومات نحو تبني السياسات والإصلاحات اللازمة في مجالات التشريعات، وتبسيط الإجراءات، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، بما يسهم في خلق بيئة استثمارية أكثر تنافسية وجاذبية، استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية. وبالنسبة للمستثمرين، يُعد التقرير أداة رئيسية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، إذ يتيح لهم تقييم مدى التزام الحكومات بتهيئة مناخ ملائم

للاستثمار، كما يسهم في تشكيل الصورة الذهنية عن بيئة الأعمال في الدولة لدى المستثمرين المحليين والدوليين. ويعكس تحسّن ترتيب مصر في هذا التقرير مدى تقدمها في تنفيذ إصلاحات مؤثرة، مما يعزز من جاذبيتها كوجهة استثمارية إقليمية، ويقوي من قدرتها التنافسية في ظل تصاعد المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي.

نتائج النسخة الأولى من التقرير

يسلّط التقرير، في نسخته الأولى لعام ٢٠٢٤، الضوء على أداء مناخ الأعمال في ٥٠ اقتصادًا من خلال أكثر من ١٢٠٠ مؤشر لكل بلد. وتبين أن معظم الاقتصادات أدت أداءً جيدًا على صعيد إعداد الأطر التنظيمية، إلا أنها لا تزال متأخرة في تقديم الخدمات العامة الداعمة لتنفيذ هذه الأطر، مما يحد من الأثر الإيجابي المرجو منها. وتظهر هذه الفجوة عبر جميع مستويات الدخل والمناطق، وإن كانت أكثر اتساعًا في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء.

ويؤكد التقرير أن توفير بيئة أعمال فعالة لا يعتمد فقط على تقليل الأعباء التنظيمية، بل أيضًا على ضمان جودة اللوائح وكفاءة الخدمات، مثل أتمتة تحصيل الضرائب وتوفير قواعد بيانات شفافة. كما يكشف التفاوت الكبير في واقع الشركات من حيث مدة تأسيسها، وانقطاعات الكهرباء، وسرعة تسوية النزاعات. وباعتماده على منهجية أكثر توازنًا وشفافية، يوفر التقرير بيانات قابلة للتحقق ومتاحة للجميع، ما يتيح للحكومات والمستثمرين اتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة. ويخلص إلى أن تحقيق جاهزية أكبر لأنشطة الأعمال لا يشترط الثراء، بل الإرادة والإصلاحات، كما تُظهر تجارب دول مثل رواندا وجورجيا وفييتنام.

مصر ضمن ١٨٠ دولة في الإصدار الثالث لتقرير جاهزية بيئة الأعمال

وقد تم إدراج مصر في المرحلة الثالثة لإعداد تقرير جاهزية بيئة الأعمال (Business-Ready) والمقرر إطلاقه في أكتوبر ٢٠٢٦. سيعتمد التقرير في مخرجاته على البيانات المستقاه من تحليل استبيان الشركات بالإضافة إلى استشارات الخبراء.

ويهدف الاستبيان بشكل أساسي إلى جمع البيانات التي ستساهم في تطوير سياسات البلاد المستهدفة من التقرير، ودراسة نمو القطاع الخاص على المستويين الوطني والعالمي، كما يتميز هذا الاستبيان بمساهمته في إعداد أول تقرير «جاهزية بيئة الأعمال» (B-Ready)، وسيقدم هذا التقرير المستحدث معايير عالية عبر مختلف جوانب بيئة الأعمال في الدول الأعضاء بالبنك الدولي، مع دمج رؤى شركات القطاع الخاص.

هذا ويتماشى تقرير B-Ready مع أجندة الحكومة المصرية الحالية لتعزيز تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك «الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠» طويلة المدى وخطط التنمية المستدامة قصيرة المدى، كما أنه سيتم عقد ورشة عمل مع كل من الوزارات والهيئات المعنية للتعرف على التفاصيل الخاصة بالمنهجية المستخدمة وعملية جمع البيانات والجدول الزمني المرتبط بها.

ويعكس تحسّن ترتيب مصر في هذا التقرير مدى تقدمها في تنفيذ إصلاحات مؤثرة، مما يعزز من جاذبيتها كوجهة استثمارية إقليمية، ويقوي من قدرتها التنافسية في ظل تصاعد المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تستهدف الحكومة المصرية الانضمام إلى قائمة أفضل ٥٠ اقتصاد عالمي من حيث جاهزية الأعمال،

منهجية التقرير

كما تستند منهجية التقرير في رصد سهولة أداء الأعمال على ثلاث ركائز:

- **الإطار التنظيمي والتشريعي:** يناقش مدى كفاءة الأطر التشريعية والقانونية وفق أفضل الممارسات الدولية، استقرار ووضوح وشفافية التشريعات والإطار التنظيمي، القدرة على التنبؤ بالتعديلات التشريعية والسياسات ذات الصلة.
- **جودة الخدمات العامة:** يرصد كفاءة الأطر المؤسسية والبنية التحتية والتكنولوجية والتحول الرقمي مدي التكامل والتنسيق بين الجهات الحكومية في تقديم الخدمات، دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات مثل: (نافذة – مكاتب الاعتماد).

- **الكفاءة التشغيلية:** يقيس كفاءة تقديم الخدمات في الواقع العملي في ضوء الأطر التشريعية والمؤسسية القائمة، من حيث الإجراءات والوقت والتكلفة المرتبطة بالحصول على الخدمة من وجهة نظر القطاع الخاص.

موضوعات تقرير جاهزية الأعمال

ويتضمن التقرير موضوعات تخص جاهزية الأعمال:

حيث يقيس التقرير الإطار التنظيمي ومدى توافر وجودة الخدمات العامة والكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات من خلال (١٠) موضوعات تتضمن دورة عمل الشركات وهي كالتالي: العمالة، محل نشاط الشركة، الخدمات المالية، الضرائب، إعسار الشركات، المنافسة في السوق، تأسيس الشركات، التجارة الدولية، تسوية المنازعات وخدمات المرافق

الموضوع	الهدف
العمالة	يرصد موضوعات العمل والتوظيف والإقالة
محل نشاط الشركة	يرصد كفاءة تقديم الخدمات لنقل الممتلكات واستخراج تراخيص البناء والبيئة
الخدمات المالية	يرصد جودة وفعالية الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية للحصول على التمويلات والخدمات المالية
الضرائب	يرصد وضوح وسهولة التعاملات الضريبية والمراجعة والتدقيق الضريبي وانعكاس ذلك على الوقت والتكلفة
إعسار الشركات	يرصد أنظمة الإعسار على المستوى التنظيمي والبنية المؤسسية والتشريعية والوقت والتكلفة
المنافسة في السوق	يرصد مدى تنافسية الأسواق فيما يتعلق بالحقوق الحكومية، فضلاً عن حماية حقوق الملكية الفكرية وانعكاس ذلك كله على الوقت والتكلفة المرتبطة بالمشتريات الحكومية
تأسيس الشركات	يقيس سهولة وكفاءة الدخول في الأعمال وتأسيس الشركات
التجارة الدولية	يرصد الوقت والتكلفة المرتبطة بإجراءات الاستيراد والتصدير والإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم
تسوية المنازعات	يرصد آليات فض المنازعات التجارية ضمن إطار التقاضي وخارجه
خدمات المرافق	يرصد سهولة توصيل الكهرباء والمياه والإنترنت

تهيئة الإطار المؤسسي والتنظيمي لتنسيق الأعمال الوطنية لتقرير جاهزية الأعمال

في إطار الاستعدادات الوطنية لإعداد تقرير جاهزية الأعمال، قامت الحكومة المصرية بإعادة تهيئة الإطار المؤسسي والتنظيمي لتنسيق الجهود وتكامل الأدوار بين الجهات المعنية، بما يضمن تقديم صورة شاملة ودقيقة عن بيئة ممارسة الأعمال في مصر.

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٣٩) لسنة ٢٠٢٥ بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بالتحضير للتقرير، برئاسة وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، حيث تتولى اللجنة مهام وضع السياسات العامة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الجاهزية الكاملة قبل صدور التقرير. وبالتوازي، أصدر وزير الاستثمار والتجارة الخارجية القرار رقم (٨٢) لسنة ٢٠٢٥ بتشكيل الأمانة الفنية برئاسة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مع تحديد اختصاصاتها وآليات عملها، بما يمكّنها من إدارة العملية الفنية والتنسيق المؤسسي على نحو فعّال.

وفي خطوة عملية لتوسيع نطاق المشاركة، تم تشكيل مجموعات عمل فنية لكل محور من محاور التقرير، بمشاركة ممثلين عن الجهات الحكومية المعنية وخبراء من القطاع الخاص، لضمان تغطية الجوانب الفنية والقانونية والتنفيذية بدقة وموضوعية.

وقد تميزت هذه المرحلة بمشاركة واسعة وغير مسبوقة، حيث شاركت٥١ جهة حكومية و٣٠ جهة من القطاع الخاص في أعمال الإعداد، من خلال ٤٦٢ ممثلًا ساهموا في جميع موضوعات التقرير، في تعبير واضح عن التزام الدولة بنهج تشاركي وتكاملي يعكس رؤية مؤسسية لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري على المستوى الدولي.

ما تم تنفيذه حتى الآن ومخرجات الاجتماعات التنسيقية

وفي استكمالٍ لمسار العمل المؤسسي المنظم الذي تم وضعه ضمن الإطار الوطني للاستعداد لتقرير «جاهزية الأعمال»، بدأت اللجنة الوطنية تنفيذ توصياتها من خلال سلسلة من الاجتماعات الفنية والتنظيمية التي عكست جدية الدولة في تحسين ترتيب مصر في المؤشرات الدولية ذات الصلة.

فقد عُقد الاجتماع الأول للجنة الوطنية يوم الأحد الموافق ٦ أبريل ٢٠٢٥ بمقر وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، حيث أوصت اللجنة بالإسراع في تشكيل مجموعات العمل الفنية وتكليفها بإعداد خطط إصلاح تفصيلية لكل محور من محاور التقرير، على أن تضم هذه المجموعات خبرات قانونية وفنية بالإضافة إلى ممثلين من القطاع الخاص، تأكيدًا على الطابع التشاركي للعمل. كما شددت اللجنة على ضرورة الانتهاء من مصفوفة الإصلاحات الوطنية خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر، مع التأكيد على أهمية توثيق جميع الجهود الإصلاحية التي يتم تنفيذها، وتقديمها للبنك الدولي ضمن الوثائق الداعمة، بما يبرز التزام الدولة بالإصلاح وتحسين بيئة الأعمال.

عقب ذلك، عقدت الأمانة الفنية اجتماعها الأول بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢٥، وتم خلاله مناقشة خطة العمل وتحديد مهام واختصاصات مجموعات العمل المتخصصة لكل موضوع من موضوعات التقرير، بما يضمن تنفيذ قرارات اللجنة بكفاءة وفعالية. وفي إطار التعاون مع الشركاء الدوليين، نظّمت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية اجتماعًا فنيًا مع فريق البنك الدولي، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تم خلاله مناقشة الجوانب الفنية والتنظيمية المرتبطة بالتقرير، وتنسيق الأدوار بين الجهات الوطنية المعنية.

وفي هذا السياق، تم عقد الجولة الأولى من اجتماعات مجموعات العمل الفنية المتخصصة خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٩ أبريل ٢٠٢٥، حيث تم خلالها عرض منهجية التقرير ومناقشة استبيانات البنك الدولي المتعلقة بكل محور، وذلك بمشاركة فاعلة من خبراء القطاع الخاص. وتبعها عقد الجولة الثانية خلال الفترة من ١١ إلى ٢٢ مايو ٢٠٢٥، والتي ركزت على تحليل الردود المُجمعة من مختلف الجهات، وتحديد الفجوات القائمة ونقاط الضعف والقوة في البيئة التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بممارسة الأعمال، تمهيدًا لإعداد مصفوفة الإصلاحات المقترحة. ويتكامل هذا الجهد مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطط الإصلاح الهيكلي الجارية، ويُعزز من جذب الاستثمارات ودور القطاع الخاص في التنمية.

وفي ضوء هذه الجهود، عقدت اللجنة الوطنية اجتماعها الثاني يوم الثلاثاء الموافق ١٧ يونيو ٢٠٢٥، حيث تم استعراض التقدم المُحرز في تنفيذ خطة العمل، ومناقشة التقرير الفني الأول الصادر عن الأمانة الفنية، والذي تضمّن تحليلاً شاملاً لمخرجات جولتي الاجتماعات الفنية. كما أكدت اللجنة على ضرورة قيام الجهات الحكومية بترشيح ممثلين قانونيين مختصين للمشاركة في مجموعة عمل الدعم التشريعي، لضمان معالجة الجوانب القانونية التي تعيق بيئة الأعمال، وتيسير إعداد حزمة إصلاحات متكاملة تنعكس بصورة إيجابية على ترتيب مصر في تقرير «جاهزية الأعمال»، وتعزز من تنافسيتها الاقتصادية إقليميًا ودوليًا.

ترتيب مصر في تقارير (Doing-Business)

والجدير بالذكر أنه في تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» الصادر عن مجموعة البنك الدولي لعام ٢٠٢٠، جاءت مصر في المرتبة ١١٤ من بين ١٩٠ اقتصادًا عالميًا، محققة درجة بلغت ٦٠,١ من أصل ١٠٠ في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال. وقد عكس هذا الترتيب تحسنًا طفيفًا مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه سلط الضوء على استمرار التحديات الهيكلية في بيئة الأعمال المصرية.

أظهرت مصر أداءً قويًا نسبيًا في مجالات مثل «حماية المستثمرين الأقلية» حيث احتلت المرتبة ٥٧، و«الحصول على الائتمان» في المرتبة ٦٧، وهو ما عكس بعض التحسينات في الشفافية والحوكمة المالية. كما حققت تقدمًا في «بدء النشاط التجاري» (المرتبة ٩٠) و«الحصول على الكهرباء» (المرتبة ٧٧) نتيجة تنفيذ عدد من الإصلاحات مثل إلغاء شهادة عدم الالتباس وتعزيز خدمات الشباك الواحد.

مع ذلك، واجهت مصر تحديات كبيرة في مجالات مثل «دفع الضرائب» (المرتبة ١٥٦)، و«التجارة عبر الحدود» (المرتبة ١٧١)، و«إنفاذ العقود» (المرتبة ١٦٦)، مما أبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة في النظم الضريبية والجمركية والقضائية.

وقد أبرز التقرير أهمية مواصلة تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز التحول الرقمي، وتحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة كسبيل إلى خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية واستدامة.

شكل ١٩ ترتيب مصر في المجالات المختلفة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال

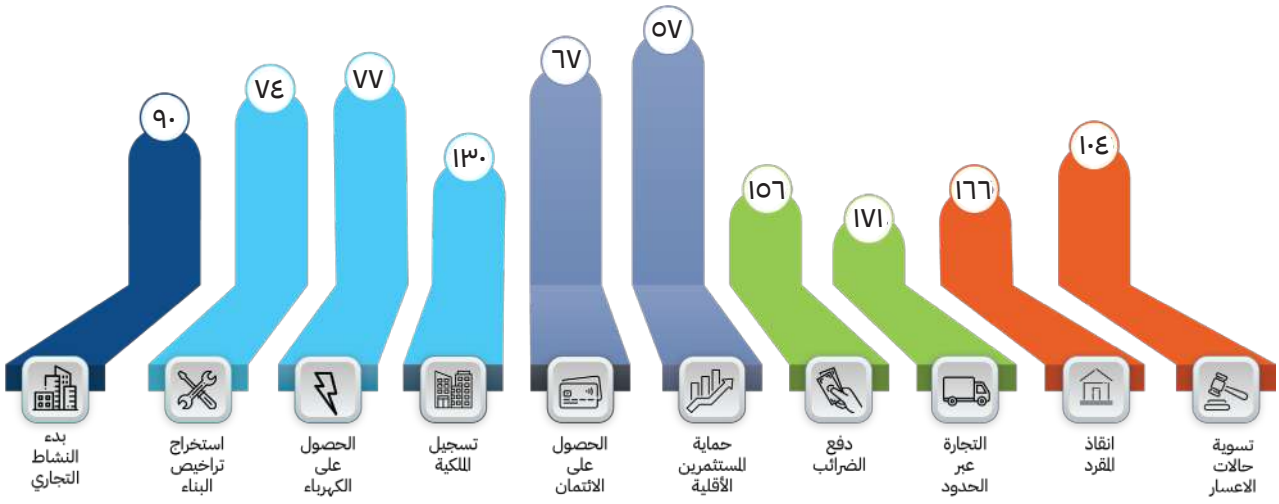

المصدر: تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» الصادر عن مجموعة البنك الدولي لعام ٢٠٢٠

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

المحور الثاني

١٤. السياسات الداعمة لتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

يمثل الفصل الثاني امتدادًا طبيعيًا لتحليل محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي، من خلال تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المحركات الأساسية للنمو الشامل والمستدام. ففي ظل ما تم تناوله من تحديات هيكلية تتعلق بضعف الإدخار المحلي وكفاءة تخصيص الموارد، يُعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مدخلًا رئيسًا لسد الفجوة التمويلية، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائقة.

وقد تناول الفصل إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي لإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليتولى دورًا قياديًا في تحقيق النمو وتم تسليط الضوء على القطاعات ذات الأولوية والجاهزة للترويج التي حددتها الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وارتباطها الوثيق بقطاعات التجارة والصناعة، وكذلك بالاستراتيجية الوطنية للتشغيل، مع إبراز الدور المتنامي لريادة الأعمال والشركات الناشئة في جذب الاستثمار الأجنبي.

وتُشكل الإجراءات التي تم استعراضها ضمن هذا الفصل ترجمة عملية للمحور الثاني من البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والمتعلق برفع القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، من خلال إزالة المعوقات الإجرائية، وتيسير بيئة الأعمال عبر توحيد الإجراءات والميكنة الشاملة من خلال منصات إلكترونية متكاملة مثل المنصة الإلكترونية الموحدة لتراخيص الاستثمار ومنصة مصر التجارية، فضلاً عن الإجراءات المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار، إلى جانب تعزيز المنافسة وتحقيق الحياد التنافسي لتمكين القطاع الخاص.

وفي ضوء ما سبق، فإن تهيئة بيئة استثمارية أكثر جذبًا واستقرارًا تتطلب استمرار التنسيق المؤسسي الفعّال، وربط الإصلاحات الهيكلية بأهداف التنمية الشاملة، مع المتابعة الدقيقة لتأثير هذه السياسات في الواقع، بما يُسهم في تحقيق رؤية وطنية واضحة للنمو الاقتصادي المستدام. ويوضح الجدول التالي أهم السياسات والإجراءات الداعمة لتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال.

جدول ٥ مصفوفة الإصلاحات الهيكلية - الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها

- الإجراءات المنفذة
- الإجراءات المزمع تنفيذها

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
هيكل المشتريات الإلكترونية العامة ○ النشر شهريًا على مواقع الهيئة العامة للخدمات الحكومية ووزارة المالية لجميع المشتريات التي تمت من قبل أكبر ٥٠ شركة مملوكة للدولة. ○ نشر شهريًا لجميع عقود المشتريات العامة التي تتجاوز ٢٠ مليون جنيه مصري على موقع بوابة المشتريات الحكومية الإلكترونية والتأكد من أن الجميع يمكنهم الوصول إلى هذه المعلومات دون الحاجة إلى إنشاء حساب إلكتروني. ○ إصدار قرار مجلس وزراء أو رئاسي بإنشاء هيكل تنظيمي مُعدّل وصلاحيات مُحدّثة للهيئة العامة للخدمات الحكومية (GAGS)، بما يتماشى مع دورها المُوسّع في دعم إطلاق بوابة المشتريات الإلكترونية، من ضمن مسئوليات أخري. بالإضافة إلى ضمان التبني المؤسسي للهيكل الجديد داخل الهيئة لتمكين التنسيق والإشراف والدعم الفني الفعال بين الجهات الحكومية. ○ ستقوم الهيئة العامة للخدمات الحكومية (GAGS) بإشراك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للعمل في مشاورة تشاركية لإجراء ثلاث وحدات لتقييم MAPS (المشتريات الإلكترونية + إضفاء الطابع المهني على القوى العاملة في مجال المشتريات + المشتريات العامة المستدامة). ستطلق GAGS عمليات المشاركة الإدارية والاتفاق على الجدول الزمني للتنفيذ مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ○ بعد دراسة نتائج التجربة الأولى، سيتم توسيع نطاق التجربة لتشمل جهات أخرى في الموازنة لتعزيز اعتماد نظام المشتريات الإلكترونية. ○ ستطلق الهيئة العامة للخدمات الحكومية آلية مشتريات مشتركة تجريبية تستهدف سلعًا مختارة شائعة الاستخدام في مختلف الجهات الحكومية، وذلك لبناء نظام مشتريات أكثر كفاءة وشفافية وتعاونًا، يهدف إلى تعزيز الاستدامة طويلة الأمد وتحقيق أفضل قيمة مقابل المال. ستستهدف الهيئة ما لا يقل عن ٥ إلى ١٠ سلع لتلبية احتياجات الوزارات المعنية.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
حوكمة المشتريات الإلكترونية وتقييم الوضع التكنولوجي ○ اعتماد قرار من رئيس مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية بشأن إنشاء هيكل تنظيمي مُحدّث وتفويض محدث للهيئة العامة للخدمات الحكومية GAGS، بما يتماشى مع دورها الموسّع في دعم تنفيذ بوابة المشتريات الحكومية الإلكترونية، وغيرها من المهام. كما يُطلب التأكد من اعتماد هذا الهيكل الجديد داخل الهيئة لضمان التنسيق الفعّال، والإشراف، والدعم الفني عبر الجهات الحكومية المختلفة. ○ في ضوء تقييم حالة حوكمة المشتريات الإلكترونية والاستعداد التكنولوجي ونتائجها، سيتم استكمال العمل مع ٥ كيانات حكومية مختارة بشأن تجربة وظائف المشتريات الإلكترونية التي طورتها وقدمتها شركة الاستشارات الكورية وذلك لاختبار وظائف النظام. **الشراكة مع القطاع الخاص** ○ إعداد قائمة مشروعات استثمارية مستهدفة للقطاع الخاص: وضع خطة واضحة لمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص تشمل القطاعات ذات الأولوية، بما يعزز جذب الاستثمارات الخاصة ويسهم في تحقيق أهداف التنمية. ○ استكمال الإجراءات المطلوبة لإنشاء حساب مخصص لتمويل الدراسات والمستشارين لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE
الرقمنة وتسهيل التجارة ○ بهدف تحسين الشفافية والتنبؤ بالإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد والعبور، ستقوم مصر بإطلاق بوابة إلكترونية جديدة للمعلومات التجارية (تم تطويرها بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد)، في البداية لأربع فئات من المنتجات، والتي ستوضح الإجراءات المطلوبة لتصدير واستيراد هذه الفئات المختلفة، بما في ذلك شروط تراخيص الاستيراد والمعايير واللوائح الفنية المطبقة على الواردات، من خلال روابط لمواقع الجهات المعنية، بالإضافة إلى منصة منظمة التجارة العالمية (WTO e-Ping) الخاصة بالتدابير الصحية والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة، والتي تحتوي على الإخطارات المصرية ذات الصلة. ○ بهدف تعزيز الشفافية والتنبؤ في الإجراءات المرتبطة بالتصدير والاستيراد والعبور، يتم إعداد خطة لتطوير بوابة المعلومات التجارية الجديدة (التي تم تطويرها بالتعاون مع الأونكتاد)، من خلال توسيع نطاق المنتجات المشمولة وإضافة قسم أخبار مخصص يحتوي على تنبيهات بالتشريعات الفنية الجديدة، أو بالتغييرات في التدابير الصحية والصحة النباتية أو غيرها.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية Ministry of Investment and Foreign Trade

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة

○ التنسيق مع البنك المركزي للتوجيه للبنوك العاملة في مصر بتوفير العملة الأجنبية اللازمة لسداد غرامات التأخير للتوكيلات الملاحية، على ان يتم سداد قيمتها للبنك بالجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف الرسمية المعتمدة.
○ في إطار جهود تمكين المصدرين من خلال إتاحة المعلومات والخدمات ذات الصلة بالتجارة الخارجية، دراسة وتطوير مشروع بوابة مصر للتجارة Egypt Trade Portal كمنصة رقمية موحدة تهدف إلى تقديم خدمات متكاملة لدعم الصادرات حيث أن هذا المشروع يعد أحد المبادرات لتعزيز القدرة التنافسية للمصدرين، من خلال توفير أدوات تحليل سوقي، وبرامج تدريبية، وآليات للربط مع المشترين الدوليين، بالإضافة إلى نظم متابعة لمؤشرات الأداء والسياسات التصديرية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات الدولة التصديرية.
تطوير منظومة هيئة الرقابة على الصادرات والواردات لتعزيز التجارة الخارجية
• إطلاق البوابة الالكترونية الجديدة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات اعتباراً من يناير ٢٠٢٤ بعدد (٣) لغات وهي (العربية – الإنجليزية – الفرنسية) لتكون واجهة إعلامية وخدمية للهيئة لتوفير معلومات تفصيلية عن أبرز ما تقدمه الهيئة من خدمات في جميع مجالات عملها:
  • الخدمات المقدمة من قبل الهيئة – خدمات متكاملة – مدفوعات عبر الانترنت
  • خدمات الادراج – الشكاوى والمقترحات خدامات الاستعلام
○ تفعيل نظام إلكتروني لإصدار شهادات المنشأ لدول التجارة الحرة والمصدر المعتمد.
○ حوكمة إجراءات التسجيل التجاري ومنح التراخيص.
○ تطوير وحدات الهيئة وفقًا لنظام ISO 17065 لتعزيز قدرة إصدار شهادات المطابقة.
○ تفعيل نظام إدارة المخاطر الحدودية الرقميةe-RBI لتحسين حركة التجارة، يتطلب التطبيق الكامل للنظام تطوير إجراءات تقييم المخاطر لأكثر من ٨٠٠٠ سلعة صناعية غير غذائية وفقًا للمعايير الأوروبية (اللائحة ٢٠٠٨/٧٦٥)، بهدف تحسين كفاءة الإفراج الجمركي، وخفض التكاليف، وتعزيز الاعتراف المتبادل مع الأسواق الدولية.
○ تطوير منظومة رقابة التجارة الاستراتيجية للسلع ذات الاستخدام المزدوج
الإصلاحات التنظيمية
○ تفعيل لجان الفحص المشترك وتفعيل احكام المادة (٣) من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٥٣ لعام ٢٠١٩ بما يضمن تفويض ممثل جهة أخرى في إتمام إجراءات المعاينة والفحص والرقابة على البضائع المستوردة والمصدرة.
○ دراسة السماح بالإفراج تحت التحفظ مع المتابعة بعد سحب العينات لرسائل الكيماويات المدرجة بالمنشور ٢٦ لسنة ٢٠١٥.
	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
	Ministry of Investment and Foreign Trade
	جمهورية مصر العربية

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تقليل جهات العرض للبنود المشتركة بين الجهات المختلفة ○ تعدد الجهات الرقابية المعنية بالفحص عن السلع والبضائع المستوردة، حيث يبلغ عددها ٢٧ جهة رقابية، مما يتطلب دراسة إلحاق مندوبي كل من (هيئة الطاقة الذرية، مصلحة دمغ المصوغات والموازين، الرقابة على المصنفات الفنية، إدارة الرقابة على المطبوعات) بفروع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طبقاً للقرار الجمهوري السابق رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠، حيث تم عرض عدد ٣٩٥٧٥ رسالة خلال عام ٢٠٢٤. ○ توقيع بروتوكول بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة دمغ المصوغات والموازين في عام ٢٠٢٣ والذي بموجبه تم اسناد بعض المهام بأكملها من مصلحة دمغ المصوغات إلى الهيئة. ○ الاتفاق على البنود المشتركة بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة الوطنية للإعلام تمهيداً لتوقيع بروتوكول والذي بموجبه يتم اسناد بعض المهام بأكملها من الهيئة الوطنية للإعلام إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. ○ استصدار قرار المتعاملين الرئيسيين بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة الأسواق الثانوية. ○ استخراج بطاقات المستوردين والمصدرين من خلال منصة مصر الرقمية. ○ إنشاء الشركات لمراكز خدمات لوجستية وتعزيز تجارة الترانزيت لتداول وتوزيع البضائع. ○ التنسيق بين وزارتي الاستثمار والتجارة الخارجية ووزارة البيئة لتعديل القرارات الوزارية الخاصة باستيراد الخردة والمخلفات من البلاستيك والمطاط والزجاج حيث انها مستلزم انتاج لعدد كبير من الشركات، وذلك لإلغاء شرط تقديم شهادة فحص مسبق صادرة من معمل معتمد دولياً. ○ تسهيل اشتراطات النقل والتخزين تحت التحفظ للمصانع بحيث يتم منح رسائل مستلزمات الإنتاج نقل وتخزين تحت التحفظ بعد المطابقة الظاهرية تنفيذاً للقرار الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٩. **تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز** • تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧ لإضافة حوافز جديدة ومعايير أكثر مرونة للمشروعات الاستثمارية. • العمل على مركزية المعلومات بتنسيق يسهل الوصول إليه (عبر الإنترنت وباللغة الإنجليزية ومجانًا) لكل من المستثمرين الوطنيين والأجانب على موقع استثماري واحد www.investinegypt.gov.eg. • إطلاق منصة إلكترونية لتراخيص الاستثمار www.tracklicence.gafi.gov.eg ووضع خطة للتوسع التدريجي لهذه المنصة لتشمل الحصول على ودفع كافة التراخيص والتصاريح والخدمات ذات الصلة، وكذلك لتقديم طلبات الحصول على الرخصة الذهبية باللغتين الإنجليزية والعربية. ○ تطوير مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تسهل على المستثمرين استكمال إجراءاتهم بسرعة ودقة	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية Ministry of Investment and Foreign Trade

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
- إنشاء منصة إلكترونية لخدمات المناطق الاستثمارية. - ميكنة خدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية. - ميكنة خدمة تقييم الحصص العينية. - ميكنة خدمات الإقامات وتراخيص العمل للأجانب -ميكنة خدمات اعتماد فواتير الاستيراد وإصدار شهادات التصدير **تعزيز التنافسية وضمان تكافؤ الفرص** ○ تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على المستثمرين والبدء بأبرز الاستقطاعات والالتزامات المالية التي تطبق على جميع الشركات بشكل دوري. ○ تحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة من خلال إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بإنشاء وحدة حوكمة الشركات المملوكة للدولة. ○ لتعزيز مبدأ الحياد التنافسي، استكمال مراجعة أوضاع الشركات المملوكة للدولة من خلال تحديد وإعلان المسار الأنسب لكل منها، سواء بالنقل إلى صندوق مصر السيادي، أو الطرح في البورصة، أو البدء في الإنهاء تدريجية منظمة، وذلك لـ ٦٠ شركة رئيسية. **الإصلاحات التنظيمية لتعزيز الاستثمار** • إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٢٠١٧/٧٢ وتبسيط الإجراءات وتسهيل إصدار/تنفيذ الرخصة الذهبية. **تحسين سهولة الاستثمار في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة** ○ استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم القطاعات الواعدة ذات الأولوية ولتحسين وتطوير سلاسل القسمة المحلية والدولية. ○ نشر تراجم رسمية باللغة الإنجليزية للتشريعات السارية المتعلقة بالقائمة السلبية الموحدة والمحدثة باستمرار لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب النصوص الأصلية المتاحة حالياً باللغة العربية. ○ من أجل تحسين الشفافية في بيئة الاستثمار، يتم التحديث المستمر للقائمة السلبية الموحدة لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أية قيود جديدة.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية Ministry of Investment and Foreign Trade
الإصلاحات الجمركية ○ مضاعفة ساعات عمل جميع الجهات القائمة على منظومة الإفراج الجمركي من خلال العمل طوال أيام الأسبوع شاملة العطلات الأسبوعية والإجازات الرسمية حتى الساعة ٦ مساءً. ○ إقرار هامش سماح للفروق في الكميات ضمن مشروعات الإنتاج بالمناطق الحرة: يتم ذلك من خلال تعديل تشريعي للمادة ٧٧ من قانون الجمارك، بهدف معالجة الفروقات الطفيفة في المدخلات الإنتاجية المسموح بها وتحسين بيئة الاستثمار في المناطق الحرة.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية Ministry of Investment and Foreign Trade

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ توحيد إجراءات الإفراج الجمركي عبر جميع الموانئ والمناطق الجمركية: من خلال إلزام استخدام قاعدة بيانات الأسعار المرجعية (Reference Price Database) عبر نظام التقييم الآلي (Automated Valuation)، لضمان الشفافية وتقليص التقديرات غير الموحدة وتقليل التهرب الجمركي. ○ منح ميزة تقسيط الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج الواردة للمشروعات الإنتاجية. ○ تحديد نسبة للتسامح في العجز للمشروعات الإنتاجية. ○ تسهيل نظام التخليص المسبق على أن تبدأ بالسلع الواردة بقصد الاتجار. ○ قصر مسئولية ممثلي الأشخاص الاعتبارية عن الجرائم المترتبة عن ادارتهم الفعلية من اجل طمأنة المستثمرين الأجانب. ○ تفعيل خدمة الاستعلام المسبق لبعض عناصر العمليات الجمركية على أن يكون هذا القرار ملزم لمصلحة الجمارك حتى تنتهي مدة صلاحيته. **توسيع تطبيق نظام إدارة المخاطر الموحد بما يعزز من كفاءة الفحص الجمركي ويسهم في تسريع الإفراج عن البضائع مع الحفاظ على الرقابة الفعالة** ○ مراجعة الشروط اللازمة للانضمام لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بهدف مضاعفة عدد الشركات المنضمة للبرنامج إلى ٥٠٠ شركة. ○ منح ميزة التخليص الجمركي بمقر العميل للشركات المدرجة بالقائمة البيضاء والمنضمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد. ○ لتيسير التجارة وتقليل أوقات التخليص الجمركي، يتم توسيع تنفيذ نظام إدارة المخاطر الموحّد (URM)، من خلال: - اللجنة العليا المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣٦ لسنة ٢٠٢٥، والمكلّفة بالإشراف على تنفيذ النظام وتوجيهه. وتقوم اللجنة بإصدار تقرير تقدم حول مدى التزام الجهات المعنية باستخدام النظام بشكل إلزامي في إجراءات التخليص الجمركي. - تسهيل إجراءات التسجيل بالقائمة البيضاء وفقاً للمادة رقم ٩٤ من اللائحة التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها، بحيث يسمح بتسجيل الشركات المنتجة المصدرة إلى مصر، والتي لم يتم رفض أي من رسائلها بالفحص المعملي خلال سنة واحدة، بحد أدنى خمس رسائل متتالية. - توسيع قائمة المشغّلين الاقتصاديين الموثوقين (القائمة البيضاء) الذين لا تخضع بضائعهم للتفتيش الفعلي (المسار الأخضر)، بنسبة ٢٠٪ من العدد الحالي البالغ ٦٥٠ مشغّلاً. - إدخال واستخدام مسارين جديدين: المسار البرتقالي (فحص المستندات فقط)، والمسار الأزرق (التحقق بعد الإفراج فقط). ○ نشر دليل بالإجراءات الجمركية للواردات والصادرات للمتعاملين بالتنسيق مع الجهات المعنية وتجميع المنشورات الجمركية وتقسيمها حسب رؤوس الموضوعات. ○ تفعيل التواصل مع المتعاملين مع الجمارك عن طريق تفعيل وتحديث خدمة الخط الساخن وتحديد نقاط اتصال مع الجهات المعنية لتسهيل حصول المتعاملين على الخدمات المطلوبة.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية Ministry of Investment and Foreign Trade

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ السماح بقبول المدفوعات إلكترونياً والذي يترتب عليه تقليل المجهود والوقت والإجراءات لأصحاب الشأن. ○ التوسع في الترخيص بإنشاء مستودعات جمركية عامة داخل الموانئ الجافة لاستقبال كافة البضائع مع تخصيص مستودعات للمهمل. ○ مراجعة الفئات الواردة بالتعريفة الجمركية وخاصة للسلع والقطاعات الصناعية المستهدفة. ○ تشكيل لجان إنهاء المنازعات الجمركية، على أن تشمل كافة النزاعات الجمركية وعدم قصرها على مخالفات السماح المؤقت فقط. ○ دراسة تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن توحيد إجراءات الفحص الظاهري وسحب العينات للجهات الرقابية المعنية بمنظومة الإفراج الجمركي. **بناء القدرات وتعزيز الكفاءة المؤسسية** ○ تدريب العاملين بمصلحة الجمارك ورفع قدراتهم الفنية، وإعادة تدوير العاملين داخل المنافذ الجمركية.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية Ministry of Investment and Foreign Trade
توفير التمويل للقطاع الخاص ○ تسهيل الحصول على تمويل لتمكين نمو الصناعات التحويلية والصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة عبر رفع الوعي بخصوص منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص لأكثر من ٥٠٠٠ شركة في قطاعات مختلفة. **تعزيز الشفافية وتحسين مناخ الاستثمار** ○ بهدف تحسين سهولة الاستثمار في مصر وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يُصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً ينص على وجوب نشر مقترحات القوانين واللوائح ذات التطبيق العام المتعلقة بالاستثمار، إلى جانب الوثائق التي توضح السياق والمبررات، على منصة «حوار» لإجراء مشاورات عامة، وذلك بصيغة يسهل الوصول إليها قبل اعتمادها من قبل الجهة المختصة بما لا يقل عن ٣٠ يوماً؛ أو على الأقل ١٥ يوماً في الحالات المبررة التي تتطلب اعتماد إجراءات مُعجلة. وفي الحالات التي تتضمن المقترحات معلومات حساسة أو سرية، يُكتفى بحجب الأجزاء ذات الصلة فقط. **ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب الفني والمهني** • وضع معايير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع الجهات المستفيدة (الصناعية والتجارية والزراعية والفندقية) من خلال إنشاء مجالس مهارات قطاعية Sector Skills Councils.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز بيئة الأعمال والحياد التنافسي • إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسم للمؤسسات المملوكة للدولة ذات الأنشطة الاستثمارية • إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية ○ تعزيز العمل المحلي من خلال تطبيق مؤشر التنافسية، بهدف توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات الميزة التنافسية. من المخطط أن تعتمده محافظات هذا المؤشر في خططها الاستثمارية مع زيادة نسبة الاستثمارات في هذه القطاعات إلى ٢١.	
تعزيز التنافسية لقطاع الصناعة ○ مراجعة شاملة للقوانين المتعلقة بالقطاع الصناعي لتوحيد اللوائح المنظمة للأنشطة الصناعية. ○ إصدار استراتيجية/ حوافز/ اقتراح تشريعات وسياسات لدعم الصادرات وتعميق المكون المحلى في قطاع الصناعات ٢٠٢٥/٢٠٢٦. ○ إنشاء صندوق لدعم الصناعة وتمويل المصانع المتعثرة. ○ تنفيذ مبادرة وزارة المالية لتمويل شراء الآلات والمعدات للقطاعات الصناعية ذات الأولوية. ○ استكمال الخدمات الصناعية على منصة مصر الرقمية الصناعية. ○ تطوير نظام لطرح المصانع المغلقة للاستثمار المحلي والأجنبي بهدف إعادة تشغيلها وفق نموذج الشراكة. ○ وضع وتنفيذ خطة وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إنتاجية محددة. ○ إنشاء سجل طاقة يحتوي على بيانات تفصيلية عن استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية. ○ أتمتة إجراءات الربط والتكامل بين حاضنات التكنولوجيا في جميع أنحاء مصر. ○ سيتم مراجعة نظام الحوافز القطاعية والجغرافية.	
حوكمة وتطوير المناطق الصناعية ○ صياغة قانون لتنظيم إدارة المناطق الصناعية. ○ إنشاء خريطة تفاعلية للمناطق الصناعية. ○ تخطيط وتنظيم المناطق الصناعية العشوائية. ○ مراجعة وتوحيد اللوائح الخاصة بإنشاء المناطق الصناعية. ○ إنشاء مناطق صناعية في المدن الجديدة بهدف تعزيز الاستثمار الصناعي. ○ إجراء دراسة جدوى اقتصادية وفنية تمهيدًا لإنشاء المنطقة الصناعية شمال الفيوم على مساحة ٣٣ مليون متر مربع.	

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تسهيل الوصول إلى الأراضي ○ تقليل فرص حدوث مخالفات وزيادة الإيرادات العامة من بيع الأراضي، وذلك من خلال تطبيق نظام المزايدات التنافسية في تسعير تخصيص وبيع الأراضي الصناعية. ○ تسهيل الحصول على الأراضي وتعزيز التنمية الصناعية، واستكمال رقمنة خدمات القطاع الصناعي على المنصة الصناعية الرقمية المصرية (www.madein.eg)، من خلال إدراج خدمات تخصيص وتملك الأراضي الصناعية، وإصدار التراخيص الصناعية من خلال نظامي الإخطار المسبق والإخطار الفوري، إلى جانب الخدمات الفرعية الأخرى.	IDA Industrial Development Authority الهيئة العامة للتنمية الصناعية
الإصلاحات التنظيمية وتعزيز المنافسة • إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ١٧٥/٢٠٢٢ . • تحسين تنفيذ الحياد التنافسي من خلال إصدار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لثلاثة مبادئ توجيهية بشأن الحياد التنافسي (تعريفات الأسواق ذات الصلة، وتقييم الهيمنة، والقيود الرأسية). ○ نظام الإبلاغ عن المخالفات»، الذي يُمكّن الأفراد من الإبلاغ عن الممارسات التي قد تُشكل انتهاكًا لقانون المنافسة المصري دون الكشف عن هوياتهم، مما يُعزز حرية الإبلاغ ويضمن سرية البيانات الشخصي ○ إصدار اللائحة التنفيذية لتعديلات قانون حماية المنافسة لتعزيز كفاءة جهاز حماية المنافسة، ودعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام حيث تهدف اللائحة التنفيذية إلى توفير إطار شامل لتنفيذ تعديلات قانون حماية المنافسة. وتوضح هذه اللائحة القواعد الإجرائية والموضوعية لتعزيز الإنفاذ والتوافق مع أحكام القانون. ○ تعزيز الاستقلال القانوني لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وفقًا للمادتين (٢١٥) و(٢١٦) من الدستور المصري، ومنح الجهاز صلاحيات فرض الجزاءات الإدارية، وذلك من خلال اعتماد التعديلات ذات الصلة على قانون حماية المنافسة من قبل مجلس النواب. ○ تعزيز اليقين القانوني وتشجيع السياسات المؤيدة للمنافسة، من خلال ضمان قيام جهاز حماية المنافسة بإصدار الإرشادات اللازمة المتعلقة بالاتحادات التجارية، والأسواق الرقمية (بما في ذلك تعريف السوق المعني وتحديد القوة السوقية)، والقيود المصاحبة، وكذلك الإرشادات المتعلقة بالاختصاص في نظام الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ والممارسات السابقة على الحصول على الموافقات .	جهاز حماية المنافسة EGYPTIAN COMPETITION AUTHORITY

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ إصدار إرشادات حول استخدام معلومات خاصة أو سرية لم يتم الإفصاح عنها للحصول على مميزات تجارية عادلة لتمكين القطاع الخاص من خلال تعزيز السياسات الداعمة للمنافسة واليقين القانوني حيث تهدف إرشادات جهاز حماية المنافسة بشأن عدم الالتزام بواجب إخطار الجهاز بالتركزات الاقتصادية، إلى توضيح أهمية الالتزام بواجب إخطار الجهاز بتلك التركزات قبل تنفيذها؛ كونه إجراء مهما الضمان المنافسة في الأسواق المختلفة. وتتناول الإرشادات تحليلا لأبرز اشكال مخالفة هذا الالتزام، مثل ممارسة التحكم أو التأثير المادي على الشركة المستهدفة قبل الحصول على موافقة الجهاز، وتبادل المعلومات التجارية الحساسة بين الأشخاص المعنية بالتركز الاقتصادي. ○ إصدار إرشادات القيود المتعلقة بتنفيذ التركزات الاقتصادية لتمكين القطاع الخاص من خلال تعزيز السياسات الداعمة للمنافسة واليقين القانوني حيث تهدف إرشادات جهاز حماية المنافسة بشأن القيود المتعلقة بتنفيذ التركزات الاقتصادية إلى بيان القواعد العامة للقيود المتعلقة بتنفيذ التركزات الاقتصادية وبيان سياسة الجهاز المتبعة عند تقييم تلك القيود، وذلك وفقا لأحكام قانون حماية المنافسة ولائحته التنفيذية، وذلك بهدف إيضاح قواعد وأسس تحليل هذا المفهوم للأشخاص المخاطبة بقانون حماية المنافسة ○ إصدار إرشادات بشأن اختصاص الجهاز في الرقابة على التركزات الاقتصادية إلى بيان اختصاص الجهاز بفحص التركزات الاقتصادية بموجب المادة (١٩) مكررا (أ) والمادة (١٩) مكررا (هـ) من قانون حماية المنافسة بالإضافة إلى اختصاص الجهاز بفحص بعض التركزات الاقتصادية غير واجبة الإخطار وفق الفقرة الرابعة من المادة من قانون حماية المنافسة (١٩) مكررا) وذلك لتمكين ميع الأشخاص العاملة في مختلف الأسواق من تقييم ما إذا كانت التركزات الاقتصادية المزمع تنفيذها تخضع لاختصاص الجهاز من عدمه.	جهاز حماية المنافسة EGYPTIAN COMPETITION AUTHORITY
تعزيز المنافسة والحياد التنافسي وتطوير إدارة ومتابعة الشركات المملوكة للدولة • زيادة الشفافية بشأن التقدم المحرز في سياسة ملكية الدولة من خلال المنشورات، حول: أ) التقدم المحرز خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ فيما يتعلق باعتماد الإصلاحات والتدابيرً المتعلقة بسياسة ملكية الدولة. ب) توضيح جميع صفقات التخارج التي نفذت خلال نفس السنة المالية، بما في ذلك معلومات عن حجم كل معاملة وتفاصيلها، والأطراف المعنية والإجراءات والخطوات المتخذة بما في ذلك الإجراءات والإطار القانوني. • إحالة مسودة قانون سياسة ملكية الدولة على البرلمان رقم ١٧٩/٢٠٢٤. • لتعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، يتم إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء، وذلك من خلال اعتماد القانون الخاص بإنشاء هذه الوحدة من قبل مجلس النواب. ○ بهدف تعزيز الشفافية بشأن محفظة الدولة من الشركات المملوكة للدولة، وبعد الانتهاء من إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة، يتعين على الوحدة استكمال قاعدة البيانات لتشمل معظم الشركات المملوكة للدولة، وإتمام إعداد مجموعة المؤشرات المالية الخاصة بها.	The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center IDSC

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
العمالة وسوق العمل • تم إصدار قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ ○ إعداد مسودة قانون العمالة المنزلية لضمان حقوق هذه العمالة وشمولهم بالحماية الاجتماعية وتقنين أوضاعها، ودمجها في سوق العمل الرسمي. ○ العمل على إصدار القرارات الوزارية وتدشين حملة توعوية تستهدف منشآت القطاع الخاص لتعريف العمال وأصحاب الاعمال بأحكام القانون وحقوقهم وواجباتهم.	وزارة العمل Ministry of Labour
الإطار التشريعي للبيانات والاقتصاد الرقمي ○ يتم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية ○ يتم إصدار قانون تصنيف وحوكمة تداول البيانات ○ إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تصنيف وحوكمة تداول البيانات **التعليم الفني والتدريب المهني** ○ زيادة عدد مدارس We للتكنولوجيا التطبيقية ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٧ مدرسة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب • إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب التقني والفني والمهني (ETQAAN) • إنشاء مدارس جديدة للتعليم الفني بما يتوافق مع المناطق الصناعية والمشروعات القومية التي يتم تنفيذها حالياً.	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني MINISTRY OF EDUCATION AND TECHNICAL EDUCATION
دعم التعليم التكنولوجي لتعزيز مهارات الصناعة والإنتاج وربطه بسوق العمل • إنشاء ٦ جامعات تكنولوجية جديدة تركز على تطوير المهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل للطلاب المتفوقين بالتعليم الفني وفتح آفاق تعليمية تطبيقية جديدة مرتبطة بقطاعات الصناعة والإنتاج.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
تعزيز تنافسية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر ○ إصدار الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال. ○ إصدار استراتيجية للتحول المشروعات للقطاع الرسمي وتفعيل قانون المشروعات الصغيرة والحوافز والمزايا الخاصة بها. ○ دعم الصناعات الحرفية التقليدية وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للصناعات مع الجهات ذات الصلة، وذلك من خلال إصدار استراتيجية وطنية للصناعات اليدوية. ○ التحول الرقمي لخدمات الجهاز وإنشاء منصة قومية للمشروعات والربط الشبكي مع الجهاز والهيئات ذات الصلة لإتاحة الفرص والمعلومات وتحسين ودعم بيئة الأعمال.	جهاز تنمية المشروعات MSMEDA

١٥. قائمة المراجـــع

١. باو تشينه فو (بوابة الحكومة الفيتنامية). (٢٠٢٣). جذب تدفقات استثمارية جديدة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة.

https://baochinhphu.vn/thu-hut-dong-von-dau-tu-moi-trong-linh-vuc-cong-nghe-cao-10223090720013254.htm

٢. برنامج نوفي. https://moic.gov.eg/ar/page/nwfe

٣. البنك الدولي (٢٠٢٥). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

٤. البنك الدولي. (٢٠٢٠). الاستثمار الأجنبي المباشر ونتائج التوظيف في البلدان النامية: مراجعة أدبية لتأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص العمل والأجور) ورقة العمل البحثية رقم ٩٣٦٥). مجموعة البنك الدولي.

https://documents1.worldbank.org/curated/en/956231593150550672/pdf/Foreign-Direct-Investment-and-Employment-Outcomes-in-Developing-Countries-A-Literature-Review-of-the-Effects-of-FDI-on-Job-Creation-and-Wages.pdf

٥. البنك المركزي المصري. إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series

٦. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠ مجموعة البنك الدولي.

https://documents1.worldbank.org/curated/en/688761571934946384/pdf/Doing-Business-2020-Comparing-Business-Regulation-in-190-Economies.pdf

٧. توجيهات رئيس جمهورية مصر العربية (تصريحات رسمية مختلفة).

٨. جمهورية مصر العربية. (٢٠١٧). قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧. الجريدة الرسمية

https://investinegypt.gov.eg/ar/laws-regulations/investment-law/

٩. جمهورية مصر العربية. (٢٠٢٢). القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن المالية العامة الموحد. الجريدة الرسمية.

https://2u.pw/u1DT9

١٠. جمهورية مصر العربية. قانون الضريبة على القيمة المضافة.

https://www.eta.gov.eg

١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

https://www.capmas.gov.eg/

١٢. رئاسة مجلس الوزراء برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ – ٢٠٢٧/٢٠٢٦.

https://cabinet.gov.eg/StaticContent/GovernmentProgram

١٣. سورس أوف آسيا. (٢٠٢٣). قطاع التكنولوجيا في فيتنام في مواجهة التسريحات العالمية.

https://www.sourceofasia.com/vietnams-tech-industry-in-the-face-of-global-layoffs/

١٤. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥). آفاق الاقتصاد العالمي.

https://www.imf.org/en/Publications/WEO

١٥. فاينانشال تايمز. FDI Markets .

https://www.fdimarkets.com

١٦. القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة. الجريدة الرسمية.

https://2u.pw/IGtp7

١٧. قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية قانون رقم ١٦٣ لسنة ٢٠٢٣.

https://sis.gov.eg/Story/262335

١٨. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٧٨ لسنة ٢٠٢٤ بإنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال.

https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/77015

١٩. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تحديد سقف للاستثمارات العامة. (٢٠٢٤).

https://cabinet.gov.eg/News/Details/75929

٢٠. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٥). تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥.

https://unctad.org/publication/world-investment-report-2025

٢١.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٤). تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٤.

https://unctad.org/publication/world-investment-report-2024

٢٢. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات متعددة الجنسيات.

https://unctad.org/fdistatistics

٢٣. المجلس التصديري للملابس الجاهزة البيانات المبدئية لشهر مارس ٢٠٢٥.

https://aecegy.com/Page/StatisticsPeriodical.asp

٢٤. مجموعة البنك الدولي. (٢٠٢٤). تقرير جاهزية الأعمال ٢٠٢٤.

https://www.worldbank.org/en/publication/business-ready

٢٥. مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. البيانات والتقارير الرسمية. جمهورية مصر العربية.

https://www.idsc.gov.eg/

٢٦. مصلحة الجمارك المصرية. (٢٠٢٢). القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الجمارك. الجريدة الرسمية.

https://customs.gov.eg/Legislations/Manshorat?categoryId=4

٢٧. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

https://www.gafi.gov.eg/English/Pages/default.aspx

٢٨. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (١٩٨١). القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة. الجريدة الرسمية.

https://2u.pw/fCnVk

٢٩. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (٢٠٠٢). القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة. الجريدة الرسمية.

https://www.gafinet.org

٣٠. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (٢٠٠٥). القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن ضريبة الدخل. الجريدة الرسمية.

https://2u.pw/RmUuXYbg

٣١. الهيئة العامة للرقابة المالية. قانون سوق رأس المال وتعديلاته.

https://2u.pw/AFd0k

٣٢. وزارة التخطيط والاستثمار في فيتنام. (٢٠٢٣) . وضع جذب الاستثمار الأجنبي في فيتنام وتوجهات التعاون الاستثماري الأجنبي لعام ٢٠٢٤.

https://www.mpi.gov.vn/en/Pages/2023-12-29/FDI-attraction-situation-in-Vietnam-and-Vietnam-s-fh2c25.aspx

٣٣. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. رؤية مصر ٢٠٣٠ (النسخة المحدثة).

https://sdsegypt2030.com